المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والاسكان وسياسة المدينة

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير

الإطار التوجيهي للسياسة العامة لإعداد التراب

جهة الرباط سلا القنيطرة

دجنبر 2019

« وإذا كانت هنالك من جهات تحظى ببالغ اهتمامنا, وتجسد خيارنا الاستراتيجي لجعل الجهة فضاء محفزا على الاستثمار, فهي أقاليمنا الشمالية والجنوبية التي نعمل على أن تكون نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة »

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد 30-07-2002

«...ندعو لبلورة رؤية جماعية مشتركة، حول منظومة متكاملة لإعداد التراب، تقوم على الاستشراف، وتروم ترشيد استغلال المجال والموارد المتاحة، وتساهم في إعادة التوازن للشبكة الحضرية، وتقوية قدراتها على التكيف والتأقلم مع مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، مع العمل على تقليص الفجوة بين المجالات الحضرية والأحياء الهامشية والمناطق القروية»

مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في أشغال المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية. دجنبر 2017 بالرباط.

الفهرس

I. مدخل عام 3
II. تذكير بأهداف الدراسة 5
1. موضوع الدراسة: 5
2. أهداف الدراسة: 5
3. مهام الدراسة: 6
III. تقديم عام للجهة 7
1. الموقع الجغرافي 7
2. التنظيم الإداري 8
IV. الخلاصات الرئيسية للتشخيص الترابي للجهة 9
1. البيئة والموارد الطبيعية 9
2. الدينامية الديمغرافية 11
3. شبكة المواصلات 15
4. التجهيزات الجماعية الكبرى 17
5. الخصائص العامة لاقتصاد جهة الرباط-سلا-القنيطرة 18
6. الشبكة الحضرية الجهوية والديناميات المجالية 29
7. الثقافة والتراث 32
8. التنمية البشرية 33
V. الإكراهات الكبرى أمام التنمية الجهوية 34
1. قوة الاتجاه نحو تدهور البيئة وإطار العيش 34
2. خصاص وعجز على مستوى التجهيزات والنقل والخدمات اللوجيستيكية 35
3. الديناميات الديمغرافية والاجتماعية والعمرانية 36
4. اقتصاد جهوي قليل التنوع 37
5. عوائق أمام ارتفاع مردودية الفلاحة الجهوية 38
6. السياحة: قطاع في طور الانبثاق 39
7. الشبكة الحضرية بين التركز والتشتت 39
VI. البعد الجهوي للاستراتيجيات والسياسات العمومية 43
1. مخطط الإقلاع والتسريع الصناعي 43
2. مخطط المغرب الأخضر 44
3. رؤية السياحة 2020 45
4. مخطط رواج 46

5. الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستية 46
6. استراتيجية تنمية الصناعة التقليدية 47
7. مخطط هاليوتس: استراتيجية النهوض بالصيد البحري 47
8. الاستراتيجية الميناائية ل 2020 48
9. استراتيجية تنمية القطاع المعدني 48
10. المخطط الوطني للغاز الطبيعي المسال 48
11. المغرب الرقمي 2020 49
12. استراتيجية الطاقة 2030 49
13. المشاريع الأخرى الكبرى المهيكلة 49
VII. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لجهة الرباط سلا القنيطرة 50
1. المؤهلات الداخلية 50
2. الاكراهات الداخلية 50
3. التهديدات الخارجية: 51
4. الفرص الخارجية: 51
VIII. امكانيات وهويات جهة الرباط-سلا-القنيطرة 52
1. قوة الهوية الفلاحية وتعزيزها بواسطة المخطط الفلاحي الجهوي 52
2. الهوية السياحية تثمين في اتجاه جعل الجهة وجهة في حد ذاتها 52
3. الهوية الصناعية: نحو التعزيز والارتقاء 52
4. تعزيز القدرة الاستقطابية للجهة 52
5. تعزيز جاذبية الموروث الثقافي المادي واللامادي الجهوي 53
6. الحفاظ على البعد القروي الجهوي عبر دعم التنويع الاقتصادي للبوادي 53
7. إطلاق الابتكار والتجديد لتحرير الطاقات والرفع من إمكان النمو الترابي 53
IX. التوجهات والاختيارات الاستراتيجية الجهوية 55
1. تقليص الفوارق المجالية في مجال البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وتأهيل المراكز القروية 57
2. تركيز الجهود من أجل خلق تنمية اقتصادية جهوية متوازنة وعادلة 58
3. تأهيل مدينة الرباط لتصبح مركزا عالميا منفتحا وديناميكيا 58
4. جهة منخرطة في استراتيجية جهوية للتنمية المستدامة من خلال وضع آليات للتنمية تساهم في المحافظة على الموارد ومكافحة المخاطر 59
5. جهة مركزية واستراتيجية تضمن تواصلا مع كافة الجهات في حين تعرف نقصا في الربط بين مكوناتها 60
6. نحو إطار عيش جهوي جذاب 60
X. خاتمة عامة 61

I. مدخل عام

طبقا للمذكرة التأطيرية للمفتشية الجهوية للرباط سلا القنيطرة التابعة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير، يحدد الإطار التوجيهي للسياسة العمومية لإعداد التراب التوجهات الخاصة بالجهة في المديَنْ القصير والمتوسط (أفق 2030) في مضمار إعداد وتنمية التراب بغرض مصاحبة جهة الرباط سلا القنيطرة لبلورة مخططها الجهوي لإعداد التراب.

يساعد الإطار التوجيهي للسياسة العامة في مجال تهيئة التراب، والذي يلخص التوجهات ويحدد أولويات مختلف السياسات القطاعية في المدى الطويل وبالنسبة لمجموع التراب الوطني، على تناسق تدخلات الدولة على مستوى المناطق التي تتكوّن منها الجهة.

ترتكز سياسة إعداد التراب على مجموعة من المرجعيات التي بلورتها الوزارة وعلى رأسها الميثاق الوطني لإعداد التراب، التصميم الوطني لإعداد التراب، المخططات الجهوية لإعداد التراب، الدراسات الاستشرافية ذات البُعد الترابي ومشاريع تنمية التراب.

من هذا المنطلق، ترتكز السياسة العمومية لإعداد التراب على قراءة محينة وعلى تشخيص معمّق للتراب في شموليته، من خلال إبراز المؤهلات والإكراهات والتحديات المرتبطة بتنمية التراب الوطني بمختلف مكوناته.

إن تنزيل هذه السياسة على مستوى الجهة التي أصبحت تحظى باختصاصات واسعة في إطار الجهوية الموسعة، والتي تحدد مبدئيا التوجهات في ميدان إعداد التراب في إطار منظور شمولي. ويشكل هذا المنظور إطارا تكميليا لمصاحبة الفاعلين الجهويين وتمكينهم من برمجة مشاريعهم ومن تحديد أولوياتهم في إطار توافقي تلبية لمختلف حاجيات السكان على مستوى الجهة في تناغم مع الأولويات التي بلورتها الدولة على صعيد هذا المجال.

على هذا الأساس يمكن للدولة وللجهات تنسيق تدخلاتها على المدى الطويل لإعمال مشروع تنمية الجهة تفاديا لأية فروق كبرى وبعيدا عن الاختلاف في التصور. ويشكل المخطط الجهوي لإعداد التراب كرؤية للمدى الطويل، وبرنامج التنمية الجهوية كرؤية للمدى المتوسط والبعيد، الأداتين الأساسيتين للتخطيط الجهوي التي تتم بلورتهما بتوافق بين تصور الدولة كما يلخصه إطار توجيه السياسة العامة لإعداد التراب وبين طموحات الفاعلين في الجهة.

وعلى غرار ما يرمز إليه المنطوق العام للرؤية الاستراتيجية للتنمية الثقافية، والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، تيسر التوجهات الكبرى لوثائق البرمجة والتخطيط التماسك والانسجام بين مختلف البرامج على صعيد الجهة كما هي مجزأة إلى مجالات مشاريع واثقة.

لهذه الغاية إذا كان إطار توجيه السياسة العامة لإعداد التراب يشكل توليفا لطموحات الدولة لفائدة التراب في أفق تخطيط يمتد ل 24 سنة، فمن شأن توجهات إعداد التراب أن تنير التدخلات العمومية في مختلف المجالات المرتبطة بالتخطيط الترابي. فهي تصلح لرسم الرهانات الأساسية للإعداد والتهيئة ولتحديد الاختيارات المتعلقة بالوسائل المتاحة لمختلف المتدخلين. ومن تم يشكل التوفر على هذه التوجهات أداة فعالة لإيصال فحوى فلسفة إعداد التراب وتقريبها من خلال اختزال عناصرها الأساسية في عدد من الأفكار الأساسية تكون يسيرة على الفهم والاستيعاب والتعميم.

ومن هذا المنظور يجدر بإطار توجيه السياسة العامة لإعداد التراب أن يهتم بالهويات الرئيسية للتراب وأن ينصب على تنظيمها وهيكلتها. وهو مطالب أيضا بالتطرق للانشغالات المتعلقة بتنظيم الحيز الترابي الجهوي، وبإشكالات تنميته الاقتصادية والحفاظ على محيطه البيئي.

من هذا المنطلق يتعين على السياسة العامة لإعداد التراب أن تراعي ثلاثة شروط تكمل بعضها البعض:

- تجسيد فحوى التوجهات من خلال التعبير بدقة وقوة على إرادة العمل عن طريق اعتماد تحديد المفاهيم وضبطها بما سيمكن دوائر القرار من استيعاب مختلف جوانب القرار والاختيار الذي تم إقراره. ولهذه الغاية يتعين أن يكون كل توجه مرفوقا بإستراتيجية للإعمال توضح الكيفية التي ستعتمد وتستعمل بها الأدوات المتوفرة لتنفيذها على أرض الواقع؛

- اعتبار الهوية الفعلية أو الواضحة لكل حيز ترابي قبل بلورة التصور واقتراح الخيارات التي سيتم إعمالها. فكل توجه قويم يرتكز بالضرورة على مجال اهتمام حقيقي متسم بالموضوعية و الفعالية؛
- تعريف وتحديد النطاق الترابي موضوع وإطار التوجه بكامل الدقة.

تشترط وظيفة التنسيق والسعي نحو التآزر والاتساق التي كرسها نموذج الجهوية المتقدمة إرساء تعاون وثيق بين ومع مختلف السياسات القطاعية والمتعددة القطاعات. ويستدعي إعمال سياسة منسجمة لإعداد التراب في اتجاه التنمية المستدامة مساهمة مختلف الفاعلين المعنيين وعلى مختلف المستويات، بما يتوافق مع مبدأ المشاركة المستمرة والمتجددة.

في هذا السياق، سيكون من المفيد إبراز التوجهات الخاصة بالسياسة العامة في ميدان إعداد التراب والتنمية المستدامة على صعيد جهة الرباط سلا القنيطرة.

وبالنظر إلى الخصوصيات التي أفرزها التشخيص الترابي، ستكون جهة الرباط سلا القنيطرة مطالبة بنهج سياسة إعداد متوازنة تستفيد من تعدد فرص التكامل المجالي والقطاعي، داخل الجهة ومع محيطها. وبصفتها تركيبا ترابيا جديدا، تشهد جهة الرباط سلا القنيطرة انبثاق شبكات مؤسساتية واجتماعية قادرة على نسج روابط وثيقة مع صيغ جديدة للعلاقات بين الأقاليم والمناطق والتي لن تتوانى في التأثير على العلاقات بين المقاولات المكونة لجهاز الإنتاج والفاعلين الاجتماعيين والهيئات التمثيلية المحلية. وسيكون على المجمع الترابي الجهوي الجديد أن ينبني ويتقوى أخذا بعين الاعتبار الهويات والخصوصيات المحلية في روابطها المعقدة مع مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا مع الصيغ الجديدة للحكامة الترابية المترتبة عن تدشين عهد الجهوية المتقدمة.

يتلخص القصد من الجهوية المتقدمة في إرساء نمط جديد للحكامة الترابية، حابل بإمكانات التقدم والابتكار، ويتجه لاستهداف تحسين ظروف العيش وبالخصوص القدرة على إنتاج الثروات وترشيد استعمال الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة، وضمان الاندماج في سوق الشغل، وتحسين شروط السكن والرفع من المداخيل والارتقاء بخدمات الصحة وضمان الأمن والرفاه للأفراد والجماعات.

وتشمل مسلسلات الابتكار بشكل خاص صيغ التنسيق والوسائل الكفيلة بضمانها وكذلك الإكراهات التي تعترضها والتي قد تحد من القدرة الابتكارية للمشروع.

على هذا الأساس سيكون على توجهات السياسة العامة لإعداد التراب أن تدعم الموقع المركزي لكبريات المدن بصفتها نوى رئيسية للتنمية الجهوية من جهة، وأن تعمل على تنشيط وتحفيز المجالات الهامشية وخاصة ذات الطابع القروي من خلال إيلاء عناية خاصة بالحد من أبرز مظاهر العجز الاجتماعي والاهتمام بالمحافظة على البيئة والفضاءات الطبيعية للجهة.

II. تذكير بأهداف الدراسة

بادر قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير ممثلا في المفتشية الجهوية للرباط سلا القنيطرة بإنجاز هذه الخبرة التي تستهدف بلورة الصيغة الجهوية في المدى القصير والطويل، (أفق 2030) للتوجهات والأولويات التي سطرتها الدولة في مضمار سياسة إعداد التراب. وقد أخذت هذه المبادرة بعين الاعتبار الانعكاسات الترابية للتوجه الجديد المترتب عن الإصلاحات والأوراش الكبرى التي أطلقتها الدولة وخاصة:

- الدستور الجديد للمملكة الذي عزز دور الجهات في مجال إعداد التراب من خلال تخويلها الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى في بلورة المخططات الجهوية لإعداد التراب؛
- مضمون مسلسل الجهوية المتقدمة منذ دخول القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات حيز التنفيذ (المادة 88) الصادر سنة 2015 والذي منح للجهات صلاحية صياغة مخططاتها الجهوية لإعداد التراب، طبقا للقانون والمساطر المعمول بها في إطار السياسة الوطنية لإعداد التراب، بتشاور مع الجماعات المحلية الأخرى، ومع الإدارات والمؤسسات العمومية والفاعلين الخواص المهتمين التراب الجهوي؛
- التنزيل الفعلي لمقتضيات المرسوم رقم 2.17.583 المنظم لمسطرة صياغة المخططات الجهوية لإعداد التراب والذي يبرز دور واختصاصات قطاع إعداد التراب والتعمير في تأطير هذه المخططات عبر بيان رؤية الدولة واختياراتها وتوجهاتها التنموية بواسطة تحديد إطار توجيهي.

1. موضوع الدراسة:

يتلخص موضوع هذه الخبرة في إنجاز إطار مرجعي دقيق، محدد ومحين يحدد التوجهات على الصعيد الترابي في المديين القصير والمتوسط (أفق 2030) في ميدان إعداد وتنمية التراب، يمكن من مصاحبة جهة الرباط سلا القنيطرة لبلورة مخططها الجهوي.

وتسعى هذه الوثيقة إلى تدعيم كل المجهودات الرامية إلى ضمان انسجام تدخلات الدولة وتناغمها على مستوى المناطق التي تتكون منها الجهة.

رسم توضيحي لدور إطار توجيه السياسة العمومية لإعداد التراب

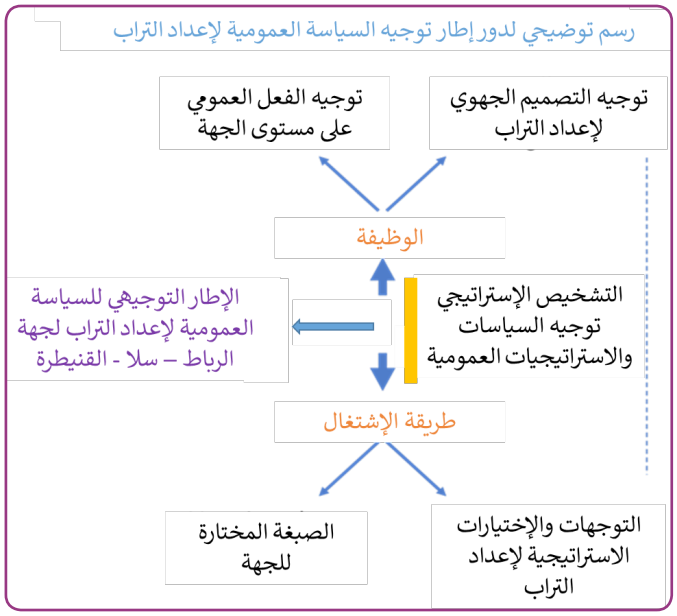

2. أهداف الدراسة:

- التوفر على إطار لتناسق وانسجام التدخلات العمومية على صعيد مكونات التراب الجهوي،
- إمداد الجماعات الترابية وخاصة الجهة بأداة مرجعية لتأطير استراتيجياتها وبرامجها التنموية؛
- إبراز هوية الجهة وتدقيق شروط إعمالها واقتراح التوجهات الكبرى على صعيد الجهة.

3. مهام الدراسة:

ينقسم إنجاز الخبرة هاته إلى مهمتين رئيسيتين

المهمة 1: مذكرة منهجية (مدة المرحلة 15 يوما)

وتهم هذه المهمة صياغة مذكرة منهجية تفرز وصفا تفصيليا لإجراء وإنجاز هذه الاستشارة :

- الطريقة المعتمدة لإنجاز الطلبية،
- الأدوات التقنية للبحث ولجمع المعلومات؛
- الوسائل التي يتعين تعبئتها لضمان إنجاز المهمة

وتتضمن المذكرة المنهجية أيضا رأي المستلم حول نطاق ومراجع الدراسة والتعديلات المحتملة عند الاقتضاء.

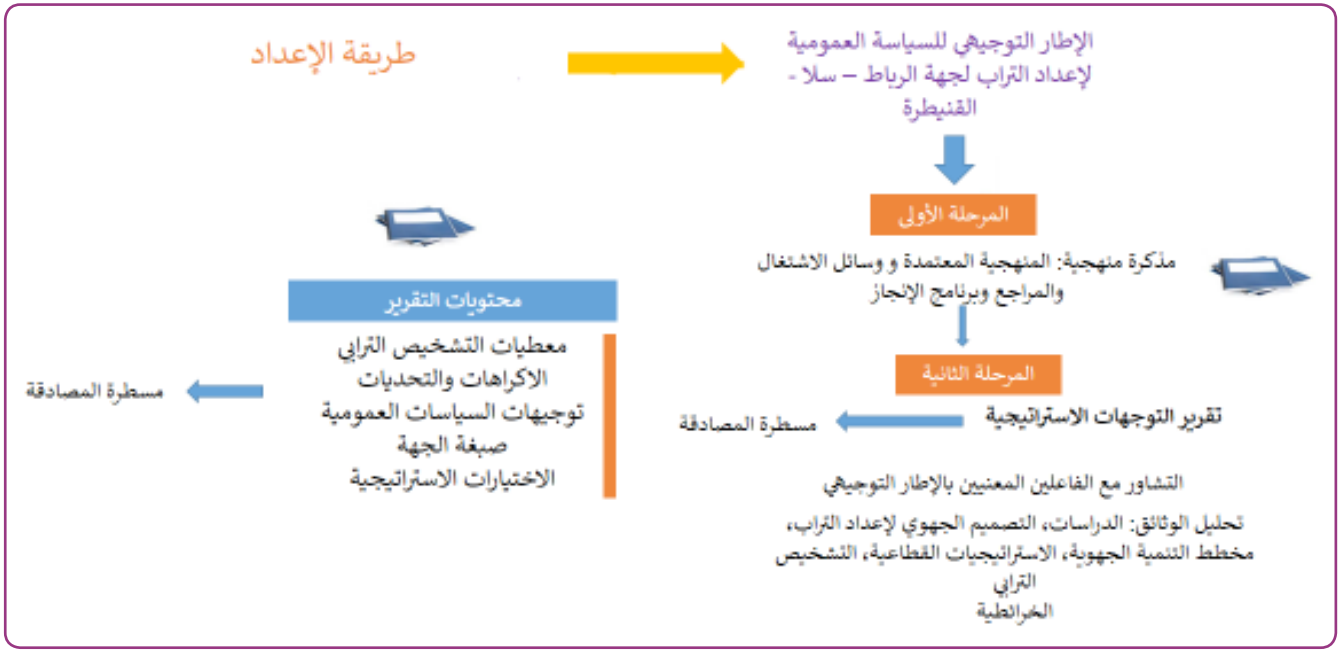

المهمة 2: تقرير يبرز التوجهات الاستراتيجية للسياسة الوطنية لإعداد التراب في الأمد القصير والمتوسط(المدة 75 يوما)

يتعين إنجاز هذه المهمة على شطرين:

1 - تشخيص ترابي استراتيجي وتوجهات قطاعية:

- بلورة تشخيص استراتيجي يبرز الاختلالات الرئيسية والرهانات الترابية الجوهرية لجهة الرباط سلا القنيطرة من خلال الاستفادة مما هو مُتوفر من دراسات وأبحاث؛
- وضع تحليل تركيبي لتوجهات الاستراتيجيات القطاعية الوطنية، الترابية و الموضوعاتية، التي تهم الجهة المعنية.

2 - التوجهات الاستراتيجية للسياسة الوطنية لإعداد التراب في الأمد القصير والمتوسط

- إبراز التمفصلات وتحديد طرق وأساليب التماسك والتلاؤم الترابي للاستراتيجيات والبرامج القطاعية ؛
- تحديد التوجهات والأولويات الوطنية للتأطير في مجال إعداد التراب والتي تعكس تقارب الاستراتيجيات المشار إليها وإبراز الهوية الجهوية.

ويتعين أن تستند صياغة هذه الوثيقة على دراسات من قبيل الدراسات الموضوعاتية والاستشرافية التي أنجزتها وزارة إعداد التراب والتعمير، والاستراتيجيات والبرامج القطاعية والترابية (برنامج التنمية الجهوية، المخطط الجهوي لإعداد التراب...). كما يجب أن يكون معللا بما فيه الكفاية ومدعما بتحليلات متقاطعة وبتوضيحات خرائطية .
وينتظر أن يسفر هذا الشق الثاني من المهمة 2 عن بلورة تقرير خاص يشكل الوثيقة الخاصة ب» الإطار المرجعي لسياسة إعداد التراب›› على مستوى الجهة.

III. تقديم عام للجهة

1. الموقع الجغرافي

نتجت جهة الرباط سلا القنيطرة الحالية عن تقويم التقطيع الجهوي للمغرب سنة 2015، أي أنها ثمرة لإعادة تركيب مؤسساتي وإداري للتراب الذي كان يدخل تحت غطاء جهتين سابقتين وهما جهة الرباط سلا زمور زعير من جهة، وجهة الغرب شراردة بني أحسن، من جهة أخرى.

وتمتد الجهة على مساحة 18.194 كلم 2 بما يمثل2,56 % من مجموع التراب الوطني. وهي تحد جغرافيا بجهة طنجة تطوان الحسيمة شمالا، وبالمحيط الأطلنطي غربا، وجهة الدارالبيضاء سطات وجهة بني ملال خنيفرة جنوبا، وبجهة فاس مكناس شرقا.

تنعم الجهة الجديدة الرباط سلا القنيطرة بموقع جغرافي مركزي يضعها في قلب الشمال الغربي للمغرب، أي داخل الجزء الأكثر حركية وديناميةعلى المستوى الاقتصادي والأكثر سكانا. وعلاوة على ذلك، ترتبط الجهة ارتباطا وثيقا بالجهات المحاذية وخاصة جهة الدار البيضاء سطات حيث توجد العاصمة الاقتصادية للمملكة، و جهة طنجة تطوان الحسيمة بوابة المغرب على أوروبا، والجهات الوسطى لفاس مكناس وبني ملال خنيفرة الغنية بالموارد الطبيعية.

2. التنظيم الإداري

من الزاوية الإدارية، تتكون جهة الرباط سلا القنيطرة من ثلاثة عمالات (الرباط، سلا، الصخيرات- تمارة) وأربعة أقاليم(القنيطرة- الخميسات- سيدي قاسم وسيدي سليمان). ويتشكل تراب الجهة من 114 جماعة وضمنها 23 جماعة حضرية و91 جماعة قروية و19 دائرة.

توجد عاصمة الجهة بولاية الرباط، العاصمة الإدارية للمملكة والتي تشكل إلى جانب القطبين الحضريين سلا وتمارة منطقة حضرية يتجاوز عدد سكانها مليوني نسمة (2.120.505).

الأقاليم والعمالات	عدد الجماعات			عدد الدوائر
	المجموع	قروية	حضرية	
الرباط	2	-	2	-
سلا	4	2	2	1
الصخيرات تمارة	10	5	5	2
القنيطرة	23	20	3	5
الخميسات	35	31	4	4
سيدي قاسم	29	24	5	5
سيدي سليمان	11	9	2	2
المجموع	**114**	**91**	**23**	**19**

جدول 1 : التنظيم الإداري والجماعي لجهة الرباط سلا القنيطرة
المصدر: النشرة الإحصائية للمغرب 2015

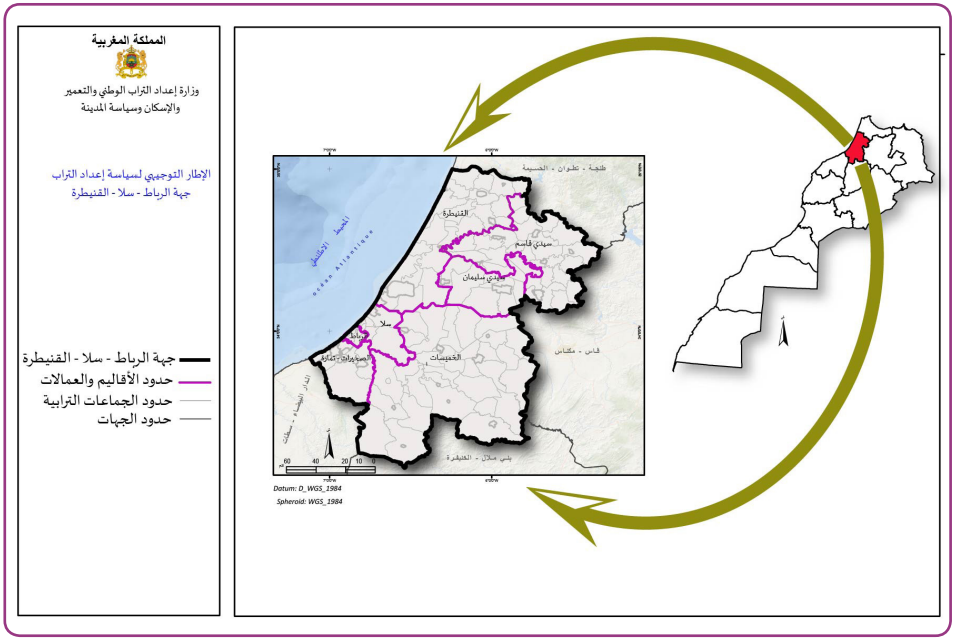

خريطة 1 : الموقع الجغرافي للجهة

IV. الخلاصات الرئيسية للتشخيص الترابي للجهة

1. البيئة والموارد الطبيعية

1-1 على مساحة 18194 كلم 2أو ما يعادل 2,5 % من مجموع التراب الوطني، تستوعب جهة الرباط سلا القنيطرة 14 % من إجمالي سكان البلاد بنسبة 69 % حضريين. وكجهة تنتمي إلى وسط المجال الأطلنطي للمغرب، تتميز جهة الرباط سلا القنيطرة بمحيط جغرافي جد متنوع يتكون من ثلاثة مناطق طبيعية كبرى: ساحل عريض يمتد على طول 165 كلم تقريبا؛ سهول شاسعة وتلال ما قبل الريف وهضاب تشكل منطقة انتقالية من السهل إلى جبل الريف كمنطقة تتخللها منخفضات وكثبان مجمعة.

ففي الواقع، تتميز جهة الرباط سلا القنيطرة بتجاور ست مجمعات طبيعية بارزة، مختلفة تبرز معالمها وفقا للتضاريس والتكوين الجيولوجي والخصائص المناخية وميزات التربة والنباتات علاوة عن وجود تنوعات وفروق أكثر أو أقل أهمية داخل كل مُجمّع.

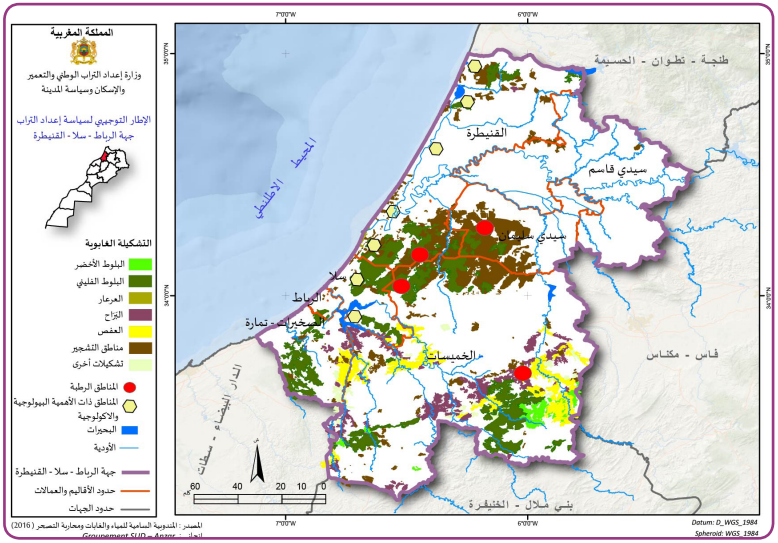

خريطة 2 : الغطاء الغابوي للجهة

2-1 تنعم الجهة بتساقطات مطرية وفيرة تتجاوز ما يعرفه مجموع البلاد. ويتغير مناخ الجهة حسب طبيعة التضاريس والقرب من الساحل. وهو مجملا مناخ متوسطي، معتدل ورطب في فصل الشتاء وحار وجاف في الصيف في المناطق القريبة من الشواطئ. وهو مناخ قاري في المناطق التي توجد على بعد 100 إلى 120 كلم من البحر وعلى علوّ يتجاوز 1000 متر (عمالة الخميسات) مما يفسرصرامة درجات الحرارة سواء الشتوية منها أو الصيفية والتي تتسم بتدرج متصاعد من غرب الجهة إلى شرقها.

يصل المتوسط السنوي للتساقطات المطرية إلى حوالي 550 ملم في المنطقة الساحلية، و470 ملم داخل السهل (دار الكداري)، و400 ملم فقط في شرق سهل الغرب (سيدي سليمان). و قد ترتفع التساقطات المطرية في منطقة المعمورةإلى 700 ملم وتتراوح بين 500 و700 ملم سنويا في منطقة ما قبل الريف. وعمليا، تتركز 70 % من كميات التساقطات المطرية في الفترة الزمنية بين شهري نونبر ومارس.

3-1 تساهم هذه الشروط المناخية والمتعلقة بالتساقطات المطرية في جعل جهة الرباط سلا القنيطرة إحدى جهات المغرب الأكثر توفرا على غطاء غابوي يرجع إما للأشجار الطبيعية أو التي تم غرسها. ويمتد المجال الغابوي على نحو نصف مليون هكتار، وهو ما يمثل ما يناهز 7،5 % من غابات المغرب وما يقارب 28 % من مجموع التراب الجهوي.

تمثل الغابة الطبيعية 70،3 % من المجال الغابوي الجهوي وتتكون أساسا من أصناف مورقة (64 % من بلوط الفلين و36 % من البلوط الأخضر) بنسبة 65 % من المجموع مقابل 15 % من الأنواع حيث يُسيطر صنف شجرة الحياة بنسبة 97 %. ويتكون الباقي من

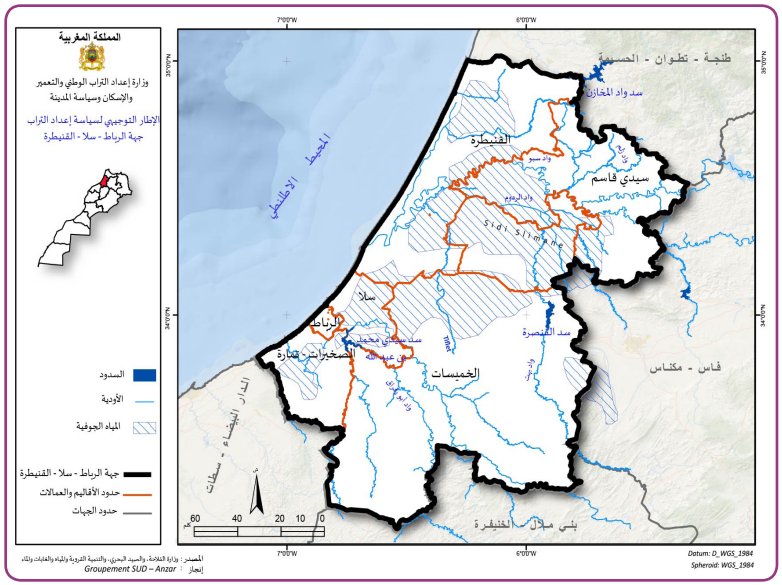

خريطة 3: الموارد المائية للجهة

نـوع الأجمـة بحـوالي 16،2 %. ومـن المعـروف أن الجهـة اسـتفادت مـن عـدة عمليـات للتشـجير ارتكـزت أساسـا على زرع أشـجار الأوكاليبتـوس، وخاصـة في منطقـة المعمـورة. وتتميـز هـذه الغابـات، الطبيعيـة منهـا والمزروعـة، بتوزيـع مجـالي غـير متكافـئ، سـواء مـن زاويـة الوحـدات الإداريـة التـي تكـون الجهـة أو حسـب طبيعـة الوسـط الأيكولوجـي.

4-1 مـن جـراء موقعهـا الجغـرافي في الجـزء الشـمالي-الغربي للمغـرب كجـزء يخضـع لتأثـيرات البحـر الرطبـة والمعتدلـة نسـبيا، مـن جهـة أولى، ونتيجـة لكـون أطرافهـا الداخليـة مُحاطـة بقـوس مـن التضاريـس الجبليـة المعرضـة مبـاشرة لهـذه التأثـيرات (الريـف ومـا قبـل الريـف، الأطلـس المتوسـط والهضـاب الوسـطى) مـن جهـة أخـرى، تتوفـر الجهـة عـلى مـوارد مائيـة مهمـة. وبالفعـل، تنعـم الجهـة بمـوارد هائلـة تصـل إلى مـا يقـارب 30 % مـن المـوارد المائيـة الوطنيـة، الجوفيـة منهـا والسـطحية.

وبصفـة عامـة، السـعة المائيـة بالجهـة بنحـو 5،5 مليـار م ^{3} في السـنة، تتكـون 85 % منهـا مـن ميـاه سـطحية أو مـا يقـارب 4،7 مليـار م^{3}مقابـل 15 % للميـاه الجوفيـة والتـي يصـل حجمهـا إلى مـا يناهـز 0،8 مليـار م^3. غـير أن هـذه السـعة تتأثـر بتقلبـات التسـاقطات السـنوية عـلى الجهـة وعـلى مجمـوع البـلاد.

تتوفـر جهـة الربـاط سـلا القنيطـرة عـلى شـبكتين كبيرتـين مـن الأنهـار ذات قـدرات مائيـة غـير متكافئـة. فالشـبكة الواسـعة التـي تغطـي حـوض سـبو تسـاهم بنسـبة 90 % مـن مجمـوع إمـدادات الميـاه السـطحية وهـو مـا يمثـل حـوالي 4،2 مليـار م^{3}في السـنة، مـما يجعـل سـهل الغـرب منطقـة تعـرف تـردد الفيضانـات. أمـا حـوض أبي رقـراق، الأقـل اتسـاعا سـتة مـرات مـن حـوض سـبُو، فهـو يوجـد في الهضبـة الوسـطى وحيـث المرتفعـات متواضعـة ويتلقـى كميـات أقـل أهميـة مـن الأمطـار. وبمـا أن بنيتـه الجيولوجيـة بنيـة تطغـى عليهـا الصخـور القديمـة فهـي غـير مواتيـة لتكـون احتياطيـات ومخزونـات ميـاه جوفيـة وافـرة.

تسـع جهـة الربـاط سـلا القنيطـرة تجهيـزات مهمـة مـن السـدود ذات طاقـات مختلفـة وغـير متكافئـة لتخزيـن الميـاه (سـد الكنـزرة 218 مليـار م^3، ولجـة السـلطان 510 م^{3}سـد سـيدي محمـد بـن عبـد اللـه مـن 486 إلى 1025 م^3).وتتعـزز هـذه الترسـانة بعـدد مـن السـدود التليـة مـن الحجـم الصغـير لكـن ذات الأهميـة البالغـة بالنسـبة للسـكان المحليـين، وخاصـة لمواجهـة الفيضانـات وتوفـير الميـاه للحيوانـات وإمـداد السـكان القرويـين بمـاء الـشرب وريّ المسـاحات الصغـرى المزروعـة والمختلفـة.

يسـتفيد سـقي منطقـة الغـرب مـن إمـدادات خارجيـة وخاصـة مـن سـدين ضخمـين، وهـما سـد الوحـدة وسـد إدريـس الأول. ومـن ناحيـة أخـرى يعمـل الضغـط الديمغـرافي للجهـة و الاسـتغلال المفـرط الـذي تشـهده الاسـتعمالات الفلاحيـة والصناعيـة والحضريـة عـلى اسـتنزاف الكميـات المتوفـرة والمخزونـة مـن الميـاه، مـما يـؤدي إلى تنامـي مظاهـر التدهـور والتبذيـر الناجمـة عـن النشـاط الفلاحـي والصناعـي والمنزلـي.

1-5 يسمح التنوع الجيولوجي لمختلف مناطق الجهة بوجود مؤهلات معدنية لا يستهان بها. وتكون منطقة والْماس على وجه الخصوص منطقة غنية بالمعادن مثل القصدير والتنكستين. وهي أيضا منطقة لاستغلال الصوان في الوقت الذي تتميز فيه منطقة تيفلت بالرخام الرمادي.

وعلاوة على ذلك، تحوي الجهة ما يقارب 130من المحاجر والمقالع توجد 48 منها في حالة نشاط. وتطرح المقالع الموجودة في الكثبان الساحلية عدة مشاكل من جراء الاستغلال العشوائي والمفرط للرمال بما له من انعكاسات على تعرية الساحل واستقراره وما يحدثه من تقدم للبحر.

وبصدد الرصيد التعديني الجهوي، عرفت الجهة منح 292 رخصة للتنقيب على المعادن سنة 2014. لكن لم تمنح سوى 17 رخصة استغلال مما يعد ضئيلا قياسا بعدد رخص التنقيب ورخص الاستغلال المسجلة على المستوى الوطني خلال نفس السنة.

1-6 تزخر الجهة بوسط طبيعي متميز ومواقع ذات خصائص ايكولوجية وبيولوجية فريدة وتحوي وحيشا متنوعا. وهي تعكس التنوع الجغرافي الكبير للجهة، تساهم هذه المواقع في إغناء الرصيد السياحي بالجهة. غير أنه وبالرغم من مؤهلات في غاية الأهمية، يظل النشاط السياحي محدودا و مساهمته في الاقتصاد الجهوي هامشية. ولا تتجاوز قدرة جهة الرباط سلا القنيطرة الاستيعابية من حيث عدد إيواء الزوار 2،2 % من مجموع طاقات المؤسسات الفندقية على الصعيد الوطني كما تبقى تشكيلة الإيواء السياحي ضئيلة التنوع. ويعود العدد المحدود للسياح والركود الملحوظ للتوافد السياحي خلال السنوات الأخيرة إلى محدودية الطاقة الإيوائية لمؤسسات الاستقبال وإلى ضعف التنوع في أصنافها.

1-7 وفيما يخص وضع العقار، يبقى الملك الخاص النظام العقاري السائد. لكن رغم كونه يشمل 93،1 % من الأراضي الفلاحية على مستوى الولايات والعمالات التي كانت تكون جهة الرباط سلا زمور زعير، فهي لا تقدر إلا بنحو 52 % في جهة الغرب شراردة بني احسن. ففي منطقة الساحل، أخذت الأراضي الجماعية نوعا من الأهمية وشكلت ما يناهز خُمس الأراضي، سواء في شمال وادي أبي رقراق أو في جنوبه. وفيما يخص الأراضي المخزنية أو أراضي الدولة فهي تمثل 3،1 % من مجموع المساحات الفلاحية القابلة للزراعة.

ويوضح توزيع المساحة الفلاحية القابلة للزراعة هيمنة الملكية الخاصة (52,4 %) متبوعة بالأراضي الجماعية(20،9 %) ثم بأراضي الدولة. وتمثل الأراضي التي تندرج في إطار الإصلاح الزراعي ما يقارب 4 % من المساحة الفلاحية القابلة للزراعة داخل الجهة.

وعلى سبيل التذكير فإن جهة الرباط سلا القنيطرة تتوفر على موارد طبيعية هامة ومتنوعة. وتتوزع مختلف هذه الموارد على كافة تراب الجهة وخصوصا الموارد المائية المتوفرة بكثرة، والتربة الغنية والصالحة للزراعة، إضافة إلى مساحات غابوية هامة ومناطق ذات خصائص بيولوجية هامة التي تعتبر من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة القروية والحضرية؛ غير أن هذه الموارد تطرح اشكال المحافظة عليها وحسن استثمارها وتدبيرها.

2. الدينامية الديمغرافية

حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، تقدر ساكنة جهة الرباط سلا القنيطرة ب 4.580.866 نسمة، منها3.198.712 في الوسط الحضري أو 69،8 % من مجموع سكان الجهة. وهو ما يعتبر معدلا أعلى من المعدل الوطني للسكان الحضريين والذي يصل إلى 60،36 %. ويقطن العالم القروي في جهة الرباط سلا القنيطرة ما يقارب 1،4 مليون نسمة.

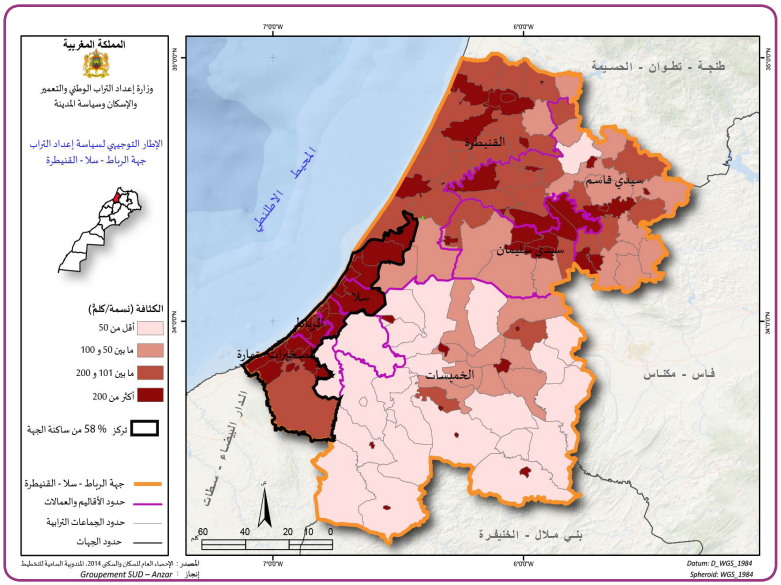

خريطة 4:الكثافة الديمغرافية لجماعات جهة الرباط -سلا-القنيطرة

لذلك تتموقع هذه الجهة في المرتبة الثانية ضمن الجهات الآهلة بالسكان على الصعيد الوطني بعد جهة الدار البيضاء سطات (6,862 مليون نسمة) وقبل جهة مراكش أسفي (4,521 مليون نسمة). وقد ازداد عدد سكان الجهة ب 523.000 نسمة في عشرة سنوات أي خلال الفترة الفاصلة بين إحصاء 2004 وإحصاء 2014.

تتكون ساكنة الجهة من 49،7 % من الذكور و50،3 % من الإناث. وتسجل تقريبا نفس النسب على مستوى عمالات وأقاليم الجهة باستثناء إقليمي سيدي قاسم والقنيطرة حيث نسب الإناث أقل من الذكور.

2-2 تصل كثافة السكان داخل تراب الجهة إلى 252 في الكلم^2. وهي كثافة أعلى خمس مرات عن المتوسط الوطني والمقدر ب47،6 ساكن في الكلم2. لكن هذه الكثافة المرتفعة تغشي تفاوتات كبيرة بين مكونات الجهة وخاصة بين مناطق الساحل وأقاليم الداخل.

وكما يبرز ذلك الجدول أسفله، وصل عدد السكان القرويين 1.379.630 نسمة، أي 30،3 % من مجموع سكان الجهة. ونلاحظ أن ما يناهز 70 % من سكان الجهة مركز داخل العمالات الثلاث للرباط وسلا والصخيرات – تمارة وإقليم القنيطرة. ونسجل أيضا أن أقاليم سيدي قاسم وسيدي سليمان أقاليم ذات طابع قروي بنسبة 68 و59 % من السكان.

أما عمالات الرباط، سلا والصخيرات تمارة فيغلب عليها الطابع الحضري حيث أن 94 % من مجموع سكان هذه العمالات الذي يقارب مليوني نسمة يقطنون المدن والمراكز الحضرية.

العمالة / الإقليم	سكان حضريون	سكان قرويون	المجموع	%
الرباط	572.717	0	572.717	% 12,6
سلا	907.899	65.519	973.418	% 21,4
الصخيرات تمارة	515.390	56.780	572.170	% 12,6
الخميسات	597.931	454.246	1.052.177	% 23,1
القنيطرة	279.671	260.157	539.828	% 11,9
سيدي قاسم	168.434	353.636	522.070	% 11,5
سيدي سليمان	130.913	189.292	320.205	% 7,0
المجموع	**3.172.955**	**1.379.630**	**4.552.585**	**100,00%**

جدول رقم 2: سكان جهة الرباط سلا القنيطرة
المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

مقارنة مع نتائج إحصاء 2004، سجل عدد سكان الجهة تزايدا عاما بنسبة 12 %، وهي نسبة أقل من تلك التي سجلت خلال العشرية السابقة (1994-2004) والتي وصلت إلى 18 %.

2-3يتضمن معدل النمو الديمغرافي لجهة الرباط سلا القنيطرة والذي وصل إلى 1،2 % منذ 2004 حقائق جد متباينة على المستوى المجالي، سواء من زاوية توزيع السكان أو من حيث تطور الأعداد.

وبالفعل، يعرف الشريط الساحلي للجهة كثافة سكانية وتمدينا ملحوظا في الوقت الذي بقيت فيه المناطق الداخلية ذات طابع قروي وأقل كثافة سكانية. وهكذا فإن مجال عمالة الرباط مجال حضري بالكامل، ونفس الوضع تقريبا يسود عمالتي سلا والصخيرات-تمارة بنسبة تصل على التوالي إلى 93،2 % و 93،1 %.

أما إقليم القنيطرة فقد عرف بدوره تزايدا مهما لساكنته الحضرية بنسبة تصل إلى 57،2 % سنة 2014. وخلال الفترة 2004-2014 اتخذ تزايد السكان وتيرة مهمة على مستوى عمالات سلا والصخيرات-تمارة وإقليم القنيطرة. وعلى العكس ظلت وتيرة التزايد متوسطة إلى ضعيفة بالنسبة للأقاليم ذات الطابع القروي (الخميسات وسيدي قاسم) باستثناء إقليم سيدي سليمان الذي عرف معدلا للتزايد وصل إلى 1،3%. وقد تراجعت أعداد ساكنة الرباط في هذه الفترة.

2-4 يوضح تحليل توزيع ساكنة الجهة حسب فئات الأعمار أن:

- 27 % من السكان دون 15 سنة؛
- من مجموع 3 ملايين، 63،46 % يبلغون سن النشاط (بين 15 و59 سنة) وتصل هذه النسبة إلى 65،16 % في الوسط الحضري و59،55 % في الوسط القروي؛
- يمثل الأشخاص المنتمين إلى الفئة العمرية 60 سنة فما فوق 9،2 % من مجموع ساكنة الجهة.

ويبرز تحليل البنية العمرية حسب محل الإقامة أن الساكنة القروية أكثر شبابا من سكان الحواضر. وبالفعل، 32،2 % من سكان القرى مقابل 25،2 % من سكان المدن هم دون 15 سنة. وعلاوة على ذلك، تفوق نسبة السكان المتقدمين في السن في الوسط الحضري(9،6 %) نسبة القاطنين بالوسط القروي(8،3 %).

2-5 تبعا لتوقعات المندوبية السامية للتخطيط فإن ساكنة جهة الرباط سلا القنيطرة ستبلغ 5,294 مليون نسمة بحلول 2030، أي بزيادة تصل إلى 16.6 %. وستبلغ الساكنة الحضرية للجهة 4.001 مليون نسمة في نفس السنة أي بزيادة تقدر ب 25.5 % في حين ستتضاءل الساكنة القروية بنسبة 6 %. وسيبقى الثقل الديمغرافي للجهة مستقرا خلال الست عشرة سنة القادمة في حين سيتزايد معدل التمدن ليصل إلى76% في أفق 2030 مما سيزيد من حدة الضغط على المدن وعلى التجهيزات.

	2030	2014	نسبة النمو السنوية المتوسطة
الوسط الحضري			
جهة الرباط سلا القنيطرة	4,001	3,188	0,88
المستوى الوطني	26,662	20,353	1,04
الوسط القروي			
جهة الرباط سلا القنيطرة	1,293	1,382	-0,26
المستوى الوطني	12,668	13,417	-0,22
الوسطين			
جهة الرباط سلا القنيطرة	5,294	4,57	% 0,9
المستوى الوطني	**39,33**	**33,77**	**% 1,0**
معدل التمدن	% 76	% 70	
نسبة الجهة / المستوى الوطني	% 13,5	% 13,5	

جدول 3: التوقعات الديمغرافية لجهة الرباط سلا القنيطرة (مليون نسمة)
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

خلاصة:

تعتبر الجهة ثاني أكبر منطقة آهلة بالسكان بالمغرب، وتتميز بكثافة ساكنتها الحضرية. كما تعرف الجهة تباينا كبيرا بين مجالاتها فيما يتعلق بالنمو الديمغرافي حيث تشهد كل من أقاليم سلا وتماره والقنيطرة نموا مطردا وانفجارا ديمغرافيا في حين تبقى المجالات الأخرى في نسب نمو متدنية.

وبالنظر إلى التمركز الكبير لساكنة الجهة على مستوى الشريط الساحلي وكذا طابعها الحضري، فإن هذه الوضعية تساءل السلطات العمومية من ناحية توفير التجهيزات والمرافق العمومية الضرورية خصوصا وان معظم ساكنة الجهة تقع في الشطرين الثاني والثالث من الفئات العمرية.

3. شبكة المواصلات

1-3 تخدم الجهة وتربطها بمحيطها القريب والبعيد شبكة طرقية واسعة من5393 كلم، مما يمثل 10 % من الشبكة الطرقية الوطنية التي تتكون أساسا من الطرق الوطنية (483 كلم) والطرق الجهوية(988 كلم) والطرق الإقليمية بطول 3922 كلم تشكل نسبة الطرق المعبدة منها 67،3 %

وعلاوة على ذلك، ترتبط الجهة بمحورين أساسين من شبكة الطرق السيارة التي تعبر التراب الوطني على طول 243 كلم داخل مدار الجهة. فإلى جانب المحور الساحلي ذي الاتجاه جنوب –شمال والرابط بين طنجة والدار البيضاء، هناك محور داخلي باتجاه غرب – شرق يربط الرباط بمكناس وفاس إلى شرق المملكة.

وتعكس أهمية كثافة الشبكة الطرقية بكل أصنافها لكن باستثناء الطرق السيارة والتي تصل إلى 3،34 كلم 2 من مساحة الجهة أهمية المجهودات المبذولة لصالح تطوير وتحديث التجهيز الطرقي الجهوي.

2-3 تستفيد الجهة بشكل كبير من خدمات النقل الطرقي أو السككي. تتميز الجهة بطابع حضري ملحوظ من حيث نسبة الساكنة (70%) وبالتركز القوي على الشريط الساحلي الجنوبي. ولذلك وضع النقل الحضري والنقل بين المدن في قلب الانشغالات الجهوية، وتم توفير وسائل النقل العمومي لتيسير تنقلات الأشخاص داخل الجهة كما يظهر ذلك في شبكات حافلات النقل الحضري ومختلف أصناف سيارات الأجرة والقطارات المكوكية وشبكة ترام الرباط سلا الآخذة في التوسع.

وإضافة إلى ذلك، تستفيد المناطق القروية من خدمات شبكة واسعة للنقل القروي تتميز بطابعها اللانظامي الغالب وبأسطول يوجد في حالة غير مُرضية عموما.

تُغطَّى مدن الجهة بشكل مختلف ومتباين من طرف وسائل النقل العمومي. ويستفيد التكتل العمراني للرباط- سلا- الصخيرات تمارة من شبكة للحافلات توسعت إلى مختلف الأحياء السكنية بواسطة محطات انطلاق ونهاية الخطوط وتغييرها، أقل أو أكثر وظيفية. لكن تدبير هذه الشبكة المترامية الأطراف من طرف نفس المتعهد لم ترتق خدمة النقل العمومي بعد إلى تلبية إنتظارات وحاجيات السكان التي تعرف تطورا مطردا. ونفس الملاحظة تنطبق على شبكة القنيطرة. والظاهر أن استمرار وضعيات الاحتكار في هذا الميدان والتي لا تفسح المجال للمنافسة الإيجابية بين المتدخلين يفضي إلى حالات من التقييد والجمود وتدني مستوى الخدمات.

ويتم الربط بين الشبكتين، من الشمال إلى الجنوب، انطلاقا من نقطة الاتصال الإدارية التي تشكلها عمالة سلا وإقليم القنيطرة، مع وجود شبه مراسلة متجاوزة، مما يتطلب التهيئة المادية و السهر على التنسيق الوظيفي لهذا الربط بين النسقين بغرض إحكام الربط بين الجزء الشمالي والجزء الجنوبي للتجمع الحضري السائر في التوسع.

3-3 وموازاة مع شبكة الحافلات، تعزز التكتل الحضري للرباط وسلا في السنين الأخيرة بشبكة ترام على طول 19 كلم من الخطوط كأول شطر مرشح للتوسع. وقد مكن الربط بين الأحياء المركزية للمدينتين الموجودتين على ضفتي نهر أبي رقراق من جعلهما تحظيان بشبكة نقل جماعي ذات جودة ملحوظة ومرشحة لتوسع يشمل أطراف المدينتين ويعزز شبكة النقل الجماعي سواء من حيث راحة المستعملين أو من زاوية انتظام الرحلات وعدد محطات الوقوف.

وتجدر الإشارة إلى أن شبكة الترّام تشهد توسعا في اتجاه عدوتي الرباط وسلا. ويتعلق الأمر بتمديد الخطوط نحو أحياء يعقوب المنصور والمسيرة، وفي اتجاه الساحل وتماره من الداخل، وكذلك بغرض إنجاز خط جديد يربط بين وسط الرباط وأحياء اليوسفية وجنوب النهضة كتحضير لامتدادٍ مستقبلي يصل إلى هضبة عكراش والتي هي في طور مشروع حضري بالغ الأهمية.

وعلى صعيد مدينة سلا، يهم التمديد المرتقب خطوط تابريكت وحي السلام، مع إنشاء خط رابط بين سلا الجديدة ووسط مدينة الرباط. والملاحظ أن تمديد شبكة الترامواي لا تشمل الأحياء الساحلية لمدينة سلا(من سيدي موسى وإلى حدود المدار الحضري الحالي) والتي تظل مستثناة وشبه معزولة نتيجة وجود قطعٍ وفاصلٍ ثنائي يتمثل في الطريق الرئيسية رقم 1 من جهة، وخط السكة الحديدية، من جهة أخرى.

4-3 تتواصل جهة الرباط سلا القنيطرة عبر خطين للسكك الحديدية على طول 300 كلم، ضمنها 70 كلم من الخطوط المزدوجة. ويتعلق الأمر بالمحور الرابط بين مراكش وطنجة والمحور غرب- شرق الذي يصل القنيطرة بمدينة وجدة. ويتقاطع المحوران في سهل الغرب حيث يوجد المثلث المتكون من محطات سيدي يحيى-سيدي قاسم وبلقصيري والتي تشكل عقدة للتوزيع الأساسي بغرض تكملة وظيفة القرص الدوار للشبكة الوطنية والذي تتحمله محطات الدار البيضاء.

تتوفر الجهة على خمسة عشر محطة تتيح ارتباطات سككية داخل تراب الجهة وخارجه، خاصة بواسطة القطارات المكوكية بين الرباط والدارالبيضاء ومطار محمد الخامس من جهة، والرباط والقنيطرة من جهة أخرى.

بعدما استفادت الشبكة السككية التقليدية من تحسينات كبيرة على مستوى الخطوط ومحطات المسافرين، ستتعزز بفضل إنجاز جديد يسمى خط السرعة الكبرى أو البُراق يربط بين الدار البيضاء وطنجة وهو في طور الخدمات الأولى منذ نهاية 2018. ويهدف هذا المشروع تقليص وقت الرحلة وقطع المسافة بين الرباط وطنجة في ساعة وعشرين دقيقة خلال المرحلة الأولى من السريان، ثم ساعة فقط ابتداء من 2020. ويشترط هذا المشروع الكبير إعادة تأهيل محطات وسط المدينة خاصة في مدينة الرباط والقنيطرة. ومن شأن تهيئة محطة في حي الرياض أن تساعد على تطوير قطب موجه للنقل السككي-الطرقي وخاصة إذا ما كان محاذيا للمحطة الطرقية للرباط.

5-3 تتوفر الجهة على مطار دولي يتواجد بسلا. وقد وقع توسيع وتهيئة المحطة في 2011، كما تم تزويده بتجهيزات الولوج ووقوف السيارات. وتم ربط مطار الرباط بخطوط جديدة نحو عدد من مطارات أوروبا بتردد أكثر ملائمة للطيران بغرض تلبية طلب متزايد.

وبالفعل سجلت حركة الطيران ارتفاعا ملحوظا خلال الخمس سنوات الماضية. فبعدما لم تتجاوز 375.000 مسافر وإلى حدود 2012، ارتفعت بنحو 28 % في السنة الموالية وقفزت إلى 41 % سنة 2014.

بين 2010 و2014، تضاعف عدد المسافرين الذين مروا عبر مطار الرباط-سلا من 357.773 إلى 705.950. وكذلك ارتفعت حصة هذا المطار في الحركة الجوية الوطنية من 2،3 % سنة 2010 إلى 4 % عام 2015، مما جعله يحتل المرتبة السادسة في تصنيف المطارات على الصعيد الوطني. ومع ذلك يبقى هذا التطور متواضعا قياسا بالدينامية التي تشهدها جهة الرباط-سلا-القنيطرة.

6-3 تعد الجهة ضمن الجهات الأحسن تجهيزا بالماء الصالح للشرب على الصعيد الوطني وبمعدل 72،9 % من الأسر التي تتوفر على الربط بشبكة الماء الشروب سنة 2014 في حين وصل هذا المعدل وطنيا إلى 73 %. لكن تظل التفاوتات بين أماكن السكن وبين عمالات وأقاليم الجهة ملموسة وتعكس طبيعة المجهودات اللازم بدلها لتقليص الخصاص في هذا المضمار.

حسب محل السكن، إذا كان معدل التزويد بالماء الصالح للشرب يصل إلى89 % في المدن، فهو لا يتعدى 21 % في البوادي. وعلى مستوى العمالات والأقاليم، تعتبر الرباط (91 %) وسلا (89 %) والصخيرات-تمارة (75،7 %) الأوفر حظا في التزود بالماء، وذلك في الوقت الذي تبقى فيه معدلات أقاليم القنيطرة (59 %) والخميسات (58 %) وسيدي سليمان (63،7 %) وسيدي قاسم (53.2 %) دون المتوسط الوطني.

7-3 يرتكز إنتاج الطاقة الكهربائية في جهة الرباط-سلا-القنيطرة على مصدرين: الطاقة المائية أو الهيدروليكية والطاقة الحرارية. وتنتج سدود الوحدة والكنزرة الجزء الأكبر من الكهرباء من أصل هيدروليكي؛ أما الطاقة الكهربائية من أصل حراري فتنتج في المحطة الحرارية للقنيطرة التي شرع في تشغيلها سنة 2012 بقوة 315 ميكاوات.

يصل معدل الوصل الكهرباء إلى 100 % في الحواضر ويبلغ 97 % في البوادي. وتبلغ حجم مبيعات الكهرباء بالجهة إلى3.715,6 مليون كيلوواط سنة 2012 بعدما كان في مستوى 3.349,8 كيلوواط سنة 2010 بما يدل على أن جهة الرباط-سلا-القنيطرة تدخل ضمن الجهات الأكثر استهلاكا للكهرباء بالمغرب وبنسبة 13،5 %.

خلاصة:

ساهمت شبكة المواصلات والتجهيزات الطرقية التي تتوفر عليها الجهة في احتلالها للصدارة بين جهات المملكة. وترتبط الجهة بغيرها من جهات المملكة من خلال شبكة الطرق السيارة والشبكة السككية والطرق الوطنية، كما تتوفر على مطار يساهم في تسهيل عملية التواصل مع المحيط الدولي. غير أن المجال القروي للجهة ما يزال يعاني من ضعف التجهيزات الطرقية ومن استفحال النقل القروي المزدوج الذي لا يوفر شروط السلامة والراحة.

ومن جهة أخرى فإن نسبة الربط بشبكات الماء والكهرباء بالجهة تعد من أحسن النسب المسجلة على المستوى الوطني. وإذا كان الربط على مستوى المدن كافيا فإنه يبقى غير كاف في القرى مما يخلق نوعا من التفاوتات بين مجالات الجهة وخصوصا على مستوى أقاليم الخميسات سيدي سليمان وسيدي قاسم.

4.التجهيزات الجماعية الكبرى

4-1 تتوفر الجهة على تجهيز تربوي هائل بالنسبة للأسلاك الثلاث للتعليم الأساسي وكذلك بالنسبة للتعليم العالي. وقد وصل عدد المسجلين داخل الجهة خلال السنة الدراسية 2016 إلى 890.865 تلميذ وتلميذة موزعين على مختلف الأسلاك.

وخلال سنة 2016، بلغ عدد المسجلين في الطور الابتدائي في الجهة 526.924 بنسبة 60 % من مجموع تلامذة الجهة.

وفي السنة الدراسية 2013-2014، بلغ عدد مؤسسات التعليم الابتدائي في جهة الرباط- سلا- القنيطرة 1131 مؤسسة منها 776 مؤسسة عمومية و68 مؤسسة جماعية و365 مؤسسة للقطاع الخاص. وخلال نفس السنة، وصل عدد مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي 410 مؤسسة منها 46،3 % بالوسط القروي. وبلغ عدد الحجرات المستعملة 4138 حجرة. ويتوفر القطاع الخاص على 146 مؤسسة تتكون من 1213 حجرة دراسية.

4-2 على مستوى التعليم العالي، تتوفر جهة الرباط –سلا-القنيطرة على مؤسسات كبيرة للتعليم العالي منضوية تحت لواء جامعات عمومية. ويتعلق الأمر بجامعة محمد الخامس بالرباط وجامعة إبن طفيل بالقنيطرة.

أنشأت جامعة محمد الخامس سنة 1957 وتعد إحدى أكبر جامعات المملكة وتتكون من 13 مؤسسة للتعليم والتكوين في ميادين واختصاصات متنوعة، وضمنها 17 كلية مخصصة للعلوم والآداب والعلوم الإنسانية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية ولعلوم الطب، إضافة لستة معاهد ومدارس عليا ذات الطابع التقني أوالبيداغوجي. وبالموازاة مع مؤسسات جامعة محمد الخامس، أنشأت عدة قطاعات وزارية مجموعة من المعاهد والمدارس العليا بهدف تزويد القطاعين العام والخاص بالمهندسين والأطر الضرورية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

دشنت مكونات جامعة ابن طفيل منذ منتصف الثمانينات نشاطها كملاحق لجامعة الرباط ثم أصبحت كاملة الاستقلال سنوات بعد ذلك. وهي اليوم جامعة تساهم في تغطية الجهة بجانب المؤسسات المتواجدة في مدينة سلا. وبالإضافة إلى التعليم العالي العمومي، تجدر الإشارة إلى أن الجهة تتوفر على ما يقارب أربعين مؤسسة للتعليم الخاص ذات الأحجام والقدرات التأطيرية المختلفة في تخصصات متنوعة

وتوجد كلها تقريبا في مدينة الرباط وعلى رأسها الجامعة الدولية للرباط.

4-3 تعتبر جهة الرباط بمثابة الحيز الترابي الأحسن توفرا على التجهيز والتأطير الصحي مقارنة بباقي جهات المملكة.

وفعلا، تحوي الجهة 19 مستشفى و236 مؤسسة للعلاجات الطبية بطاقة 4794 سريرا أو ما يمثل 17 % من الطاقة الإجمالية للبلاد، منها 3147 سريرا على مستوى العاصمة وحدها التي تستحوذ على 66 % من إجمالي طاقة الجهة.

ويرتبط عدد البنيات الصحية وحجمها من دون شك بوجود عاصمة البلاد التي تم مدها قديما بمؤسسات استشفائية ذات الأهمية وخاصة أقدم وأكبر مراكزها في المغرب المتمثل في المركز ألاستشفائي الجامعي ابن سينا.

وإلى جانب المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا، تطور وتوسع تدريجيا قطاع خاص قوي وآخذ في التنوع لمواجهة تزايد طلب السكان لخدمات الصحة والعلاج. لكن رغم الشروط المرضية عموما، هناك فروق داخلية أكثر أو أقل حِدة بين مناطق الجهة، الحضرية منها والقروية. فعلاوة على تجهيزات القطاع العام، وعلى غرار الدار البيضاء، تستحوذ الجهة على نسبة مهمة من التجهيزات الطبية التي أنشأها الخواص.

ويوضح توزيع التجهيزات الصحية، العمومية والخاصة، وجود فوارق كبرى بين الأقاليم والعمالات المكونة للجهة في ميدان الصحة. فإذا كانت عمالة الرباط تحظى بتغطية وافرة من الأطباء وفي مختلف الاختصاصات، نظرا لوجود المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا والتجهيزات الصحية العمومية والخصوصية، تعاني الأقاليم ذات الطابع القروي الغالب (سيدي سليمان، سيدي قاسم والخميسات) من معدلات تغطية ضعيفة على مستوى عدد الأسِرَّة المتوفرة وأعداد الأطباء الممارسين والتي لا تتجاوز 6 % من طاقة الجهة.

وصل معدل كثافة التجهيز الصحي العمومي بالأسرة الاستشفائية إلى 955 نسمة للسرير الواحد مما يعد دون المتوسط الوطني المقدر ب 1220 للسرير ويبوأ الجهة المرتبة الأولى كجهة تحظى بالتجهيز الصحي. و إذ يصل هذا المعدل إلى 584 ساكن للسرير في عمالات الرباط وسلا والصخيرات تمارة، فهو يتدنى إلى 6400 ساكن للسرير في إقليم سيدي سليمان المستحدث مؤخرا والذي يعاني من خصاص ملحوظ في عدد أسرة المستشفيات.

خلاصة: يحقق معدل التمدرس في الجهة نسبا هامة سواء في المجال الحضري أو القروي مما ينم عن مجهودات كبيرة تبذل على هذا المستوى. أما بخصوص التعليم العالي، فإنه قد شهد خلال العقدين الأخيرين تطورا هاما غير أنه ظل متمركزا في كل من الرباط والقنيطرة.

أما بخصوص قطاع الصحة، فإن الجهة تتوفر على عرض صحي مهم يتمثل في البنيات الاستشفائية والأطر الطبية الهامة، غير أن توزيع هذه البنيات والأطر يبقى متفاوتا بين أقاليم وعمالات الجهة، مما يطرح التساؤل حول مجهودات الفاعلين من أجل ضمان ولوج عادل للمواطنين لمرفق الصحة.

5. الخصائص العامة لاقتصاد جهة الرباط-سلا-القنيطرة

01. الصناعة: قطاع في طور الانبثاق

5-1-1 لا يتعدى عدد المؤسسات الصناعية بالجهة 760 وحَدة سنة 2013 ، مما يمثل 10 % من مجموع المؤسسات الصناعية على الصعيد الوطني بما يبوأ الجهة المرتبة الرابعة بعد جهات البيضاء-سطات، فاس-مكناس وطنجة –تطوان- الحسيمة.

لقد كانت مؤسسات الصناعة في الجهة تشغل ما يناهز 58.000 مستخدم، أي 10 % من التشغيل الصناعي الوطني والمقدر ب 572.000 منصب شغل. وتحتل الجهة في هذا المضمار المرتبة الثالثة بعد جهة البيضاء-سطات(46 %) وطنجة-تطوان-الحسيمة(20 %). ويتعلق

الأمر فعلا بمؤسسات ذات حجم متوسط تشغل كل واحدة منها في المتوسط 76 مستخدما وعاملا، وهو ما يعد نسبيا فوق المتوسط الوطني (73).

وبين سنتي 2001 و2013، ارتفعت أعداد مستخدمي وعمال الصناعة بحوالي 14 % وقد حققت قفزة ملحوظة منذ 2011. وموازاة مع ذلك، تحسن متوسط المشغلين حسب المؤسسات بنحو 16 % منذ بداية عام 2000، مما ينبأ بتقلص عدد المقاولات ذات الحجم الصغير وفي نفس الوقت انبثاق مؤسسات أكبر حجما.

5-1-2 كانت قيمة الإنتاج الصناعي الجهوي لا تمثل سوى 6،4 % من إجمالي الإنتاج الصناعي بالمغرب سنة 2013 بمبلغ وصل إلى 20.055 مليون درهم مما جعل الجهة تحتل المرتبة الثالثة بعد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة(10،3 %) وجهة البيضاء-سطات(63 %).

لقد تضاعفت عمليا قيمة الإنتاج الصناعي الجهوي بين 2001 و؛ 2013، وهو تطور وجيه. لكن الجهة ظلت أقل إنجازا مقارنة ما حققه مجموع الانتاج الصناعي الذي تضاعف 2،3 مرات أو ما عرفته الجهات ذات القيمة الإنتاجية الصناعية المرتفعة كما هو حال جهة البيضاء-سطات وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة التي تضاعف إنتاجها أربعة مرات.

5-1-3 كانت الصادرات الصناعية تمثل حوالي ربع قيمة الإنتاج الجهوي سنة 2013 بمبلغ 8.264 مليون درهم من مجموع 25.055 مليون درهم. وهو ما شكل تقدما طفيفا (11 %) منذ بداية الألفية الثالثة (30 % سنة 2001).

ومع ذلك، تقلصت حصة جهة الرباط-سلا-القنيطرة من الصادرات الصناعية المغربية شيئا ما، منتقلة من8،24 % إلى 7،14 % بين 2001 و2013. وبهذه النسبة، احتفظت الجهة على المرتبة الرابعة في ترتيب جهات المملكة نظرا للهيمنة المترسخة لجهة البيضاء-سطات (52 % من إجمالي قيمة صادرات البلاد) من جهة، والانبثاق المتقد لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة(25 %).

5-1-4 ومن زاوية تركز النشاط الصناعي، تحتضن مدن الرباط وسلا وتمارة والقنيطرة بمعية من المراكز الموجودة في حواشيها أغلبية من مؤسسات الإنتاج الصناعي.

وتحتكر عمالات الرباط وسلا والصخيرات تمارة إضافة إلى إقليم القنيطرة 85 % من المؤسسات، و96 % من مناصب الشغل ورقم المعاملات،و97 % من إجمالي الإنتاج والصادرات والقيمات المضافة التي يفرزها النشاط الصناعي الجهوي.

	المؤسسات		المشغلون		متوسط أعداد المشغلين		الإنتاج		الصادرات	
السنة	الأعداد	حصة الجهة	الأعداد	حصة الجهة	الرباط سلا - القنيطرة	المغرب	بملايين الدراهم	%	بملايين الدراهم	%
2013	760	% 9,8	57.629	% 10,1	75,8	73,4	20.055	% 6,4	8.264	% 7,14
2001	773	10,6	50.609	% 11,8	65,5	58,6	10.130	% 3,2	3.039	% 8,24

جدول 4: تطور جهاز الإنتاج الصناعي الجهوي بين 2001 و2013
المصدر: النشرات الإحصائية السنوية.

ومن زاوية مساهمة قطاعات النشاط الصناعي الأساسية في إنتاج القيمة المضافة، تجدر الإشارة إلى:

- تموقع الصناعة الكيميائية بنسبة 56 % في عمالة الرباط و33 % في عمالة الصخيرات-تمارة؛
- تركز صناعة النسيج بنسبة 87 % في حواضر الرباط-سلا وتمارة وبنسبة تصل إلى 60 % في عمالة سلا وحدها؛
- انتشار الصناعات الكهربائية والإلكترونية بنسبة 75 % في الحيز الترابي لإقليم القنيطرة ؛
- احصار تواجد الصناعات الغذائية بنسبة 78 % في تراب عمالات سلا والقنيطرة عموما وبنسبة 45 % في عمالة سلا.

5-1-5 تتوفر جهة الرباط-سلا-القنيطرة على 12 منطقة صناعية. وتتركز معظمها بنسبة 40 % في إقليم القنيطرة و25 % في إقليم الصخيرات-تمارة. غير أن استغلال المساحات والبقع المخصصة داخل هذه المناطق الصناعية لا تستغل إلا بنسبة الثلثين فقط.

يتغير معدل استغلال البقع داخل الأحياء الصناعية من عمالة لأخرى. ويتراوح هذا المعدل بين 67 % في عمالة الصخيرات تمارة و42 % في عمالة سلا و31 % في عمالة الرباط و20 % فقط في عمالة القنيطرة ولا يتجاوز 10 % في أقاليم سيدي قاسم والخميسات.

وإضافة إلى ذلك، تتوفر الجهة على حضيرتين صناعيتين على مساحة إجمالية من 46 هكتار، لكن استعمالها واستقطابها للمؤسسات الصناعية يظل متواضعا(عين الجوهرة، سلا الطيران).

وأخيرا وليس آخرا، تمكنت الجهة من الظفر بمنصتين أو قاعدتين صناعيتين مندمجتين في إطار مشاريع الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي؛ الأولى في القنيطرة والثانية في سلا. وتمثل هاتان المنصتان لوحدهما ثلث أخماس المساحة الكلية المخصّصة للصناعة. وتكمن خصوصية هذا الجيل الجديد من المنصات في كونها تخول الجهة وتوفر لها العقار وشروط استقبال كفيلة باستقطاب الشركات وحثها على ممارسة أنشطتها بالجهة، وخاصة الأنشطة التي تدخل في إطار ‹›المهن العالمية للمغرب››. ويتعلق الأمر تحديدا بمدينة السيارات بالقنيطرة وتكنوبوليس بسلا.

02. الفلاحة: نحو تموقع أحسن في المستقبل

1-2-5 تعتبر جهة الرباط-سلا-القنيطرة من أهم المجالات الفلاحية الجهوية بالمغرب، سواء من زاوية الإنتاج وتنوعه أو من ناحية الإيرادات والمداخيل ومناصب الشغل التي يخلقها القطاع، أو من حيث الانعكاسات والآثار المباشرة وغير المباشرة التي يحدثها على مجموع الحياة الاقتصادية (صناعة، تجارة، نقل، خدمات مختلفة) والاجتماعية الجهوية إضافة إلى مساهمة القطاع في ضمان الأمن الغذائي للبلاد وفي الرفع من الصادرات المغربية.

تتوفر الجهة على 950.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، وهي تغطي 10 % من المساحة الوطنية القابلة للزراعة وتساهم من تم وبنسبٍ معتبرة في إنتاج مختلف المنتوجات النباتية والحيوانية.

2-2-5 ضمن الزراعات الكبرى في الجهة تحتل زراعة الحبوب مكانة مهمة من زاوية المساحة والمساهمة في الإنتاج الوطني للحبوب. وفعلا تغطي زراعة الحبوب ما يناهز 60 % من المساحة الجهوية الصالحة للزراعة وتوفر ما بين 14 و20 % من محاصيل الحبوب على المستوى الوطني. ففي سنة 2015، احتلت الحبوب 572.000 هكتار وأسفرت زراعتها عن محصول يقدر ب15 مليون قنطار، أو ما يمثل 13% من الإنتاج الإجمالي المغربي.

وفي المتوسط، وصلت مردودية الهكتار الواحد إلى 25،1 قنطار، وهي مردودية تفوق متوسط العائد الوطني المقدر ب 18،2 قنطار في الهكتار لكنها مردودية دون ما تحققه جهتا فاس-مكناس والبيضاء سطات في هذا المضمار.

وضمن أصناف الحبوب المنتجة بالجهة، يشكل القمح الطري النوع الأول من حيث المساحة المزروعة (406.000 هكتار) ومن حيث

الكميات المحصلة والتي قدرت ب 10،8 مليون قنطار سنة 2015 أو ما يعادل 73 % من الإنتاج الجهوي للحبوب.

الحبوب	المساحة		الإنتاج		المردود قنطار/هكتار	النسبة في الإنتاج الوطني %
	1000 هكتار	%	1000 هكتار	%		
القمح الطري	408	71,3	10.888	73,0	26,7	19,2
القمح الصلب	53	9,3	1259	8,4	23,8	5,2
الشعير	83	14,5	1.845	12,4	22,2	5,4
أنواع أخرى	28	4,9	925	6,2	33	44,0
المجموع	**572**	**100**	**14.917**	**100**	**26,1**	**12,8**

جدول5: أهمية زراعة الحبوب في الجهة
المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2017

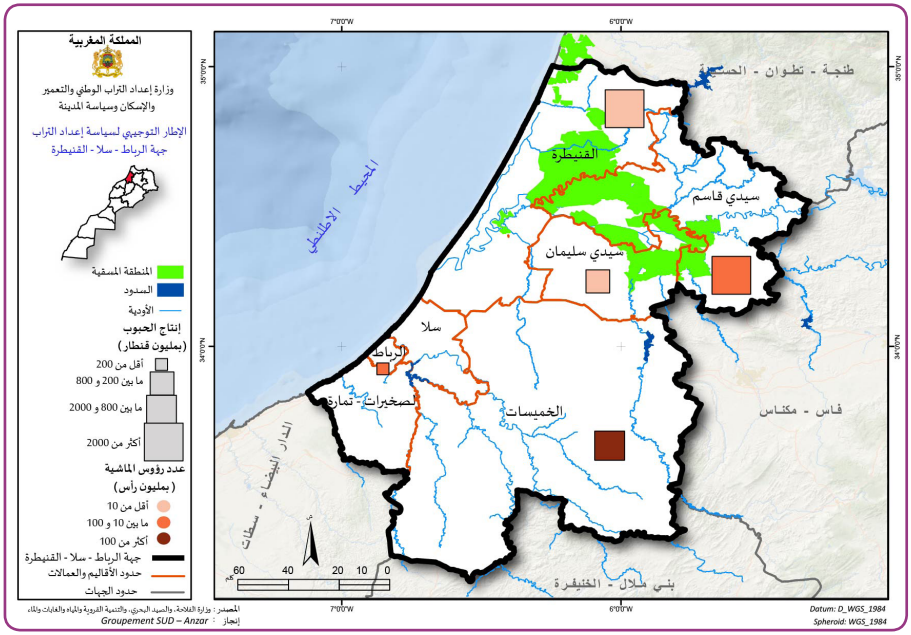

خريطة 5 : إنتاج الحبوب وتربية المواشي في جهة الرباط - سلا - القنيطرة

3-2-5 وفيما يخص القطاني، تساهم جهة الرباط-سلا-القنيطرة بحوالي 20 إلى 30 % من الإنتاج الإجمالي للمغرب خلال السنوات الأخيرة. وفي العام 2015، قارب إنتاج الجهة 34 % من إجمالي الإنتاج الوطني من القطاني متقدما على جهة البيضاء-سطات (26،7 %) وعلى جهة فاس-مكناس (22،9 %). وخلال هذه الفترة، ارتفع متوسط الإنتاج السنوي إلى 13،760 مليون قنطار مما شكل خمس إجمالي إنتاج القطاني في المغرب.

4-2-5 تحتل المزروعات الصناعية أهمية ملحوظة على مستوى الجهة. وقد وصلت المساحة القابلة للزراعة التي خصصت لهذه الزراعات إلى 54.000 هكتار، أي 46 % من إجمالي المجال الترابي الذي اعتمدته هذه المزروعات على الصعيد الوطني.

ويتعلق الأمر بعباد الشمس وبالفستق أو الفول السوداني اللذان غطّيا ما يقارب من 36.000 هكتار، بنسبة 22 % للأول و78 % للثاني. وتستحوذ جهة الرباط-سلا-القنيطرة على حصة تتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الإنتاج الوطني من عباد الشمس حسب السنوات(74 % سنة 2013؛ 63 % عام 2014 و77 % في 2015).

وبالنسبة للفستق، بلغت المساحة المزروعة حوالي 8000 هكتار مع تركز كلي في إقليم القنيطرة من حيث حصة الإقليم في المساحات المخصصة لهذه الزراعة على المستوى الوطني(54 %).

وتغطي المزروعات السكرية 18.200 هكتار ويصل المحصول منها ما يناهز 10 ملايين طن في السنة.

4-2-5 تشكل تربية المواشي نشاطا اقتصاديا مزدهرا بفضل الظروف الطبيعية، وخاصة نتيجة التنوع الكبير في مصادر تغذية المواشي وثراء تقاليد الرعي لدى السكان القرويين، و سيطرة الملكية الصغرى والمحدودة، وأخيرا الطلب القوي والمتزايد على الحليب ومشتقاته وعلى اللحوم الحمراء.

وإضافة إلى هذا وذاك، يستفيد مربو الماشية بالجهة بمردود مهم لزراعة الأعلاف (الفصة والذرة والشعير والخرطال) حيث ارتفعت المساحات المخصصة لهذه المزروعات في منطقة الغرب لتتراوح بين 40.000 و50.000 هكتار.

وفيما يخص تقديرات قطعان المواشي بالجهة:

- 1.634.500 من الأغنام تمثل 9 % من مجموع القطيع على المستوى الوطني،
- 465.000 رأس من البقر، أو 14،8 % من القطيع المتوفر في المغرب؛
- 157.700 رأس من الماعز أو 2،5 % من قطيع الماعز في المغرب.

03. المعادن: مؤهلات واعدة

تظل المؤهلات المعدنية لجهة الرباط-سلا-القنيطرة جد محدودة. وبالفعل، يشهد نشاط استخراج واستغلال بعض المعادن توقفا نتيجة ضعف المردودية الاقتصادية.

تتمركز في إقليم الخميسات معظم المقالع الموجودة في الجهة بنسبة 55 % متبوعا بإقليم القنيطرة(19 %) وعمالة الصخيرات تمارة (12 %) ومن تم الاهتمام الذي توليه كبريات المقاولات المتخصصة في استغلال هذه المحاجر والمقالع.

العمالة أو الإقليم	عدد المقالع	الحصة داخل الجهة
الخميسات	91	% 55
سلا	6	% 4
الصخيرات-تمارة	20	% 12
القنيطرة	32	% 19
سيدي قاسم	17	% 10
المجموع	**166**	**% 100**

جدول 6: توزيع المقالع حسب العمالات والأقاليم
المصدر: الجرد الوطني للمقالع- وزارة التجهيز والنقل 2012

وتوجد ضمن المواد المستخرجة على وجه الخصوص: الحصى ورمال الكثبان، والمرمل والرخام والطين.

04.السياحة: قطاع منكمش

1-4-5 تحظى الجهة بهوية سياحية ذات بعد استقطابي وطني ودولي. لكن وبالرغم عن المؤهلات المتعددة التي تزخر بها، لا تشهد الجهة سوى نشاط سياحي محدود ولا يساهم إلا بشكل هامشي في الاقتصاد الجهوي.

وتبرز وضعية ضعف النشاط السياحي في الطابع المحدود نسبيا للتجهيزات السياحية المتوفرة من جهة، وفي الأعداد المتواضعة للسواح الذين يفدون على الجهة، من جهة ثانية.

يصل عدد المؤسسات السياحية الموجودة بالجهة إلى 78 مؤسسة، وهو ما لا يمثل سوى 2،2 % من مجموع المؤسسات المحصاة على الصعيد الوطني والمقدرة بنحو 3509 مؤسسة.

2-4-5 وعلاوة على ذلك، يوضح توزيع المؤسسات السياحية قوة تركُز النشاط السياحي في العاصمة. فمدينة الرباط تجمع 65 % من مجموع المؤسسات و71 % من الطاقة الإيوائية للجهة. وتصل نسبة السياح الذين يقيمون بها إلى 82 % من مجموع زوار الجهة في حين وصل عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء السياحي إلى81 % من مجموع المبيتات الفندقية المسجلة في الجهة.

العمالة أو الإقليم	المؤسسات		القدرة الإيوائية		عدد السياح		عدد ليالي المبيت		متوسط ليالي المبيت / للسائح
	العدد	%	العدد	%	الأسرة	%	العدد	%	
الرباط	51	65,4	5842	70,8	288.476	81,5	619.647	80,8	2,15
الصخيرات- تمارة	9	11,5	1070	13,0	23.130	6,5	64.194	8,4	2,78
القنيطرة	11	14,1	817	9,9	29.191	8,3	57.273	7,5	1,96
سلا	2	2,6	124	1,5	5867	1,7	13.301	1,7	2,27
الخميسات	5	6,4	396	4,8	7040	2,0	12.220	1,6	1,74
الجهة	78	100	8249	100	353.704	100	766.653	100	2,17

جدول 7: توزيع الفنادق حسب العمالة أو الإقليم.
المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2017

3-4-5 من زاوية نوعية مؤسسات الإيواء ، تمثل الفنادق «التقليدية» المصنفة من 1 إلى خمسة نجوم 75 % من الطاقة الإيوائية بينما يتوزع الباقي على14 دور للضيافة و3 مآوي و2 فنادق-نوادي أو بنسيون واحد. وهو ما يفصح عن ضعف تنوع عروض الإيواء في الجهة، وبالتالي تقليص أعداد وفئات السياح الوافدين.

تتمركز الفنادق المصنفة وعددها لا يتجاوز 58 فندقا بنسبة 60 % من فئات 3 و4 نجوم. وفي سنة 2015، لا تشكل سوى 5،4 % من إجمالي الفنادق المصنفة بالمغرب مقابل 9،6 % عام 2000.

في غضون سنة 2000، كانت جهة الرباط-سلا-القنيطرة تحتضن 8250 سريرا موزعة على مجموع مؤسسات الإيواء الفندقي للجهة، أو ما يمثل أقل من 6،3 % من القدرة الإيوائية بالمغرب. وقد انكمشت هذه الحصة ب 15 % بين 2009 و2015 نتيجة ضعف مبادرات إنشاء مؤسسات الاستقبال وعلى عكس ما عرفته الجهات الأخرى الأكثر دينامية في مجال تطوير النشاط السياحي.

4-4-5 انتقل عدد السياح الذين زاروا جهة الر باط-سلا-القنيطرة من 369.518 إلى 353.704 سائح، مما يبين تقلص حصة الجهة في التوافد السياحي من 08،7 % سنة 2006 إلى 6،5 % عشرة سنوات فيما بعد.

ومما لا شك فيه، تتجه تدفقات التوافد السياحي على الجهة نحو الركود بل نحو الانكماش الملحوظ، وذلك على نقيض التوجه الإيجابي للحركة السياحية على الصعيد الوطني والتي ارتفعت بنحو 14 % بين 2012 و2015. وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن متوسط مدة الإقامة وصل إلى 1،2 يوم، وهو متوسط منخفض عن المتوسط الوطني للإقامة السياحية والمقدر ب09،3 أيام.

05. الصناعة التقليدية: قطاع ضارب في أعماق التاريخ وحامل لتراث مهني زاخر

1-5-5 يقدر عدد الصناع داخل جهة الرباط-سلا-القنيطرة ب 32.769 صانع مسجلين باللوائح الانتخابية للقطاع وضمنهم 6300 صانع أعضاء في جمعيات وتعاونيات، كما يوضح توزيعهم حسب العمالات والأقاليم الجدول أسفله:

الأقاليم والعمالات	التعاونيات	الجمعيات
الرباط	35	14
الصخيرات تمارة	14	9
سلا	82	72
الخميسات	50	20
القنيطرة	15	23
سيدي سليمان	8	10
سيدي قاسم	10	11
المجموع	**214**	**159**

جدول 8: توزيع الصناع التقليديين حسب العمالة أو الإقليم.
المصدر: وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني

تتمركز قرابة54 % من الجمعيات والتعاونيات العاملة في حقول للصناعة التقليدية في عمالتي الرباط وسلا؛ فداخل هاتين العمالتين تصنع المنتوجات الرئيسية للحرف التقليدية، وخاصة منتجات الخزف والزرابي وبنسبة أقل منتجات مسالك النجارة وصقل الخشب والأدوات النحاسية ومصنوعات الجلد.

2-5-5 ويعزز توزيع رقم معاملات الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية حسب المدن موقع عدوتي الرباط وسلا التي ساهمت بنسبة 7 % في إجمالي رقم معاملات القطاع بالمغرب بما قيمته 1.275 مليون درهم.

ومن حيث مساهمة الصناعة التقليدية في الصادرات الجهوية، يمثل المركزان للرباط والقنيطرة4،32 مليون درهم سنة 2015. وتشكل الزرابي المنتوج الرائد على مستوى التصدير بما قيمته 4،29 مليون درهم أو ما يمثل 3،41 % من الصادرات الوطنية لمنتوج الزرابي. لكن يلاحظ انخفاض ملموس لإنتاج وحجم تصدير الزربية منذ سنوات 2000(النوع الرباطي والزموري)، وذلك نتيجة المنافسة الحادة التي تلقاها الزربية المغربية من نظيراتها الإيرانية والتركية في السوق الدولي من جهة، ونمو استيراد الزرابي الصناعية في السوق الوطني، من جهة ثانية.

وعليه، ترتهن كل محاولة لإضفاء دينامية جديدة على القطاع الجهوي للصناعة التقليدية بمجهود إعادة الهيكلة والرفع من درجة اندماج الصنائع وتكاملها من المنبع إلى المصب، وذلك بغرض ضمان جودة المواد الأولية والارتقاء بتصميم المنتجات وإدخال الابتكارات عليها والسهر على حماية الملكية الفكرية لمختلف مكونات الموروث التاريخي من الصنائع المغربية.

06. التنمية القروية: بين المبادرات والتعثرات

1-6-5 ترمز سياسة التنمية القروية وتحيل على متطلبات الارتقاء بالمجال الترابي القروي، وتتخذ من أفق الاستدامة والرفع من الفعالية الاقتصادية، والسهر على البيئة ومواجهة المعضلات الاجتماعية داخل المناطق القروية، هدفا استراتيجيا.

وتهدف السياسات الخاصة بهذه المناطق المساهمة في مواجهة عدة تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية. فهي تتضمن إجراءات تتظافر لتعزيز التآزر والتكامل الترابي والقطاعي والديمغرافي لتثمين الموارد الكامنة في الوسط القروي. وهو وسط لا يقبل التجزئة حسب مكوناته الخاصة، بل يتطلب أن يعالج وفق منطق الدمج والتكامل بين التدخلات والشراكة بين الفاعلين.

اتجهت الساكنة القروية بالجهة نحو التناقص المستمر بمتوسط 10.200 شخص في السنة بين 1994 و2014، وهي السنة لم تعرف قط الزيادة. ويعود هذا التقلص إلى عدة عوامل أكثر أو أقل وقعا وخاصة النزوح الداخلي المستمر نحو مدن الجهة والهجرة إلى الجهات الأخرى وخارج المملكة، والانخفاض المحسوس للولادات (انكماش الزيجات، تنظيم الأسرة...) من ناحية، وانبثاق مراكز جديدة اعتبرت كأنوية حضرية وتوسع المدارات البلدية التي استوعبت ساكنة كانت تدخل في عداد الوسط القروي، من ناحية أخرى.

2-6-5 لقد دخلت الساكنة القروية بشكل مُبكر في طور الانكماش (أواسط التسعينات) قبل أن تشرع في التراجع. فمنذ الآن فصاعدا أصبح الوسط الحضري يستحوذ بشكل مباشر وغير مباشر على مُجمل حجم التزايد الديمغرافي الجهوي على غرار ما يعرفه المغرب ككل.

لكن هذا النزوع نحو ركود أو تقلص الساكنة القروية في جهة الرباط-سلا-القنيطرة ليس عاما ليشمل كل أطراف المجال الترابي الجهوي. فهو يتجلى بشكل مختلف ومتمايز من منطقة إلى أخرى. ففي الوقت الذي تم فيه استيعاب ساكنة عمالات سلا والصخيرات-تمارة بطريقة أو بأخرى وبشكل عملي عن طريق توسع التمدين، بدا تزايد الساكنة القروية منحصرا كليا في البوادي الشمالية وخاصة في سهل الغرب والساحل المجاور. أما الجزء الأكبر من هضاب زعير وزمور فهو يعرف ‹‹نزيفا ديمغرافيا›› حقيقيا وخاصة في المناطق الجنوبية والشرقية، مع انخفاض محسوس في الكثافة. وتهم هذه الوضعية أيضا عدة مناطق من تلال ما قبل الريف في الشمال الشرقي.

3-6-5 يعرف الوسط القروي للجهة فوارق بين مختلف مكوناته، من الزاوية الاجتماعية، الديمغرافية والاقتصادية. تشهد الجهات الداخلية تراجعا وركودا لحجم سكان الجماعات القروية، في حين تُواصِل المناطق القروية الساحلية وتلك المحاذية لكبريات التجمعات الحضرية تزايدها الديمغرافي الإيجابي إضافة إلى تلقِيها تدفقات بشرية ملحوظة.

بهذا المعنى وصل معدل التزايد السنوي للجماعات الداخلية بإقليم الخميسات (دائرات وألماس وتيداس) إلى 1- و2- بين 1994 و2014 ، ونفس الشيء عرفته جماعات دائرة سوق أربعاء الغرب بإقليم القنيطرة.

4-6-5 تشهد الجهة مسلسلا حثيثا لتمدين المجال القروي على شكل تداخل وثيق بين المجالات القروية والمناطق التي لحقها التعمير. ففي المناطق الساحلية، هناك نوع من تداخل القروي بالحضري وانصهارهما حول مختلف الأنوية القديمة للسكن القروي، مع قوة النزعة نحو تقطع البناء وانعدام استمرارية نسيج المعمار. وقد انبثق هذا النمط الجديد من السكن من جراء عدة ظواهر وعوامل نذكر من بينها تفاحش كلفة المساكن بالنسبة لمعظم الأسر في الأماكن الأكثر والأحسن مركزية، السعي المتقد نحو السكن الفردي والجماعي بثمن في المتناول، تعميم استعمال السيارة، القرب من محاور السير التي تخدمها وسائل النقل الجماعي الرسمية منها وغير الرسمية.

ففي هذه الجهة، يطرح انتشار وتوسع النسيج العمراني المطبوع بالطابع القروي ويثير عدة مشاكل من ضمنها وفورات الحجم السالبة (تكلفة الخدمات، وتجهيزات شبكة النقل والتواصل الكفيلة بضمان المحافظة على الخدمات العمومية وانتظامها)؛ الانتشار العشوائي للبنايات التي تشوه المجالات الطبيعية أو الفلاحية؛ تصاعد حجم استهلاك الطاقة وتضاعف مصادر وأسباب التلوث؛ التوترات الناجمة عن استعمالات الأراضي...وتفاقم مظاهر ضعف التخطيط الحضري.

07. سوق الشغل

1-7-5 يهيمن القطاعان الخدماتي والفلاحي على سوق الشغل في جهة الرباط-سلا-القنيطرة. على هذا النحو، تشغل الخدمات قرابة شخص نشيط من اثنين(9،48 %) مقابل 1،40 % على الصعيد الوطني وذلك في الوقت الذي تصل فيه حصة القطاع الفلاحي إلى 1،32 % من التشغيل الجهوي مقابل 4،39 % على المستوى الوطني. أما الصناعة المتمركزة في الجهة فهي تبقى قليلة المساهمة في خلق مناصب الشغل ولا تعبأ إلا 10 % من السكان النشطين.

وحسب نتائج عملية إحصاء السكان والسكنى لسنة 2014، قدرت الساكنة النشيطة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة ب1.652.433نسمة بما يمثل 4،14 % من مجموع السكان النشطين على المستوى الوطني. وتتوزع إلى 1،72 % من السكان النشطين الحضريين و9،27 % قرويين. ويعتبر المعدل الصافي للنشاط أكثر أهمية من المعدل الوطني، في حين يبقى معدل العطالة أقوى نسبيا من المعدل الوطني ولكنه يصل إلى 3،19 % في الوسط الحضري، وهو نفس المستوى المسجل على صعيد المغرب ككل.

ويبرز تحليل الوضعية المهنية للنشطين المشغلين وللعاطلين الذين سبق لهم أن اشتغلوا أن مأجوري القطاع الخاص والقطاع العام يمثلون، على صعيد هذه الجهة التي تحتضن الإدارة المركزية للمملكة 21،5 %، وهي نسبة أعلى مما تمثله هذه الفئة على المستوى الوطني والذي لا يتعدى 10 % تقريبا. ويمثل العمال المستقلون في الجهة 5،26 % من النشطين مقابل 8،29 % على الصعيد الوطني في الوقت الذي يستوعب فيه القطاع الخاص 7،45 % من إجمالي السكان النشطين.

5-7-2ومع ذلك يبقى سوق الشغل الجهوي مطبوعا بتجزئة قوية حسب مستوى التكوين والسنّ والجنس. وبالفعل، يظل مستوى تأهيل السكان المشغلين ضعيفا حيث 55 % من النشطين المشتغلين من دون شهادة دراسة أو دبلوم تكوين. وإذ يبدو هذا المستوى أقل حدة مما يشهده المغرب ككل (2،61 %) من جهة، وبقاء مساهمة الشبان والنساء في مستوى متدني للفئة العمرية 24-15ولا تتجاوز 18 % سنة 2015، و30 % للفئة العمرية 34-25 سنة ومعدل تشغيل للنساء في حدود 1،25 % في الجهة مقابل 1،69 % كنسبة لتشغيل الذكور.

وتتسم جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة عطالة ظاهرة (9،16 %) أعلى من معظم جهات المغرب ولا تتجاوزها إلا جهات العيون-الساقية الحمراء (28 %) وكلميم-واد نون (1،27 %) وجهة الشرق (5،21 %).

ويبقى هذا المعدل الجهوي قريبا من المتوسط الوطني الذي وصل 2،16 % سنة 2014. ويتغير هذا المعدل عمليا وقد يتضاعف حسب الوسط الحضري (3،19 %) والوسط القروي (6،10 %). وتبدو الفروق قوية بين العمالات والأقاليم، حيث تسجل أقاليم القنيطرة وسيدي قاسم وعمالة الصخيرات تم معدلات تقل عن المتوسط الجهوي. وبالمقابل تسجل عمالات الرباط وسلا وإقليم سيدي سليمان معدلات أعلى من هذا المتوسط. وتعتبر عمالة سلا صاحبة أعلى معدل (2،19 %)يتجاوز بكثير المتوسط الجهوي (14 %). وتعود أعلى مستويات العطالة داخل الجهة إلى المراكز الحضرية لأقاليم الخميسات وسيدي سليمان والتي تجاوزت 24 %. ويعتبر الوسط القروي لإقليم القنيطرة المجال الذي يعرف أدنى معدل للبطالة الظاهرة (7 %).

08. القيمة المضافة الجهوية

1-8-5 تعد جهة الرباط-سلا-القنيطرة ثاني جهة من حيث الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب حسب معطيات سنة 2013 (142 مليار درهم) بعد جهة البيضاء-سطات(290 مليار) مما يشكل 16 % من إجمالي الناتج الداخلي. غير أنه لوحظ ركود للناتج الجهوي بين 2012 و2013 في الوقت الذي عرف الناتج الداخلي الخام للمغرب نموا بحوالي 5،4 %.

ويتيح الوقوف على حجم الناتج الداخلي الخام للفرد في جهة الرباط-سلا-القنيطرة بملاحظة أنه بلغ 31.462 درهم مما يعد مستوى أعلى مما سجل على الصعيد الوطني ككل.

2-8-5 تتوفر جهة الرباط-سلا-القنيطرة على مقدرات كبيرة للنمو والتنمية على مختلف المستويات وبالنسبة لكل قطاعات النشاط الجهوي. ففي سنة 2013، مثل قطاع الإدارة العمومية والاحتياط الاجتماعي9،16 % من إجمالي الناتج الداخلي الجهوي وساهم بنسبة 3،29 % في تكوين الناتج الداخلي للمغرب لنفس القطاع. وبالرغم من أنه لا يمثل إلا 8،11 % من الناتج الداخلي الجهوي، يساهم قطاع النقل والبريد والمواصلات بقوة في الناتج الداخلي الخام القطاعي على مستوى المغرب متجاوزا مساهمة هذا القطاع في جهة البيضاء-سطات.

ويتعين التمييز بين خمسة قطاعات اقتصادية واجتماعية أساسية تتغير حِصصها بين 10 و16 % من قيمة الناتج الداخلي الخام الجهوي، وبين 16 و33 % من قيمة الناتج الداخلي الخام الوطني.

قطاع النشاط	الحصة في الناتج الداخلي الخام الجهوي %	الحصة في الناتج الداخلي الخام الوطني %
الإدارة العمومية والاحتياط الاجتماعي	16,9	29,3
الفلاحة	12,9	19,6
النقل والبريد والمواصلات	11,7	32,2
البناء-الكراء والخدمات لصالح المقاولات	11,8	18,1
التربية الصحة والعمل الاجتماعي	8,7	16,1

جدول 9: أهمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في الناتج الداخلي الجهوي
المصدر : النشرة الإحصائية السنوية للمغرب 2016.

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن بعض قطاعات النشاط في الجهة لا تمثل سوى حصة ضئيلة في الناتج الداخلي الخام. ويتعلق الأمر أساسا وكما ورد أعلاه بقطاع السياحة الذي لا يمثل سوى 6،1 % من الناتج الداخلي الخام الجهوي، وبقطاع الصناعة(16،7 %) وقطاع الصناعة التقليدية والتجارة(5،6 %) وذلك على الرغم من الإمكانات والمؤهلات البشرية والطبيعية والاقتصادية التي تزخر بها الجهة.

09. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1-9-5 شمل القطاع التعاوني حوالي 1665 تعاونية سنة 2015، مما يمثل 6،10 % من أعداد التعاونيات المسجلة على الصعيد الوطني والتي يقدر عددها بنحو 15630 تعاونية. وتؤطر مجموع التعاونيات المحسوبة على الجهة 45655 منخرطا أو ما يمثل 5،9 % من أعداد منخرطي التعاونيات على المستوى الوطني والمقدر ب484.124 منخرط ومنخرطة.

تساهم جهة الرباط-سلا-القنيطرة بما قدره 7،10 %من نشاط التعاونية الفاعلة على الصعيد الوطني، وتصل قيمة هذه المساهمة إلى 5،1 مليار درهم حسب تقديرات الناتج الداخلي الخام لسنة 2013 وإلى حوالي 4،14 % من قيمة رأسمال التعاونيات بالمغرب.

لكن حصة التعاونيات الجهوية في الأعداد العاملة تحت لواء هذا القطاع اتجهت نحو الانخفاض بين 2006 و2015 منتقلة من 1،15 إلى 7،10 %. كذلك سجل على التعاونيات الجهوية حضور ضعيف للنساء لا يتعدى 5،4 % ، وهي نسبة تقل كثيرا عن النسبة المسجلة

وطنيا من حيث حضور النساء والمقدرة بنحو14 %.

2-9-5 وعلى صعيد تقييم ومقارنة الدينامية الإقليمية في القطاع التعاوني، يلاحظ أن إقليمي القنيطرة والخميسات يشملان 46 % من مجموع تعاونيات الجهة بحصص 19 و27 % على التوالي. ويجمع إقليما سيدي سليمان وسيدي قاسم28 % من مجموع التعاونيات المتواجدة في الجهة.

وحسب المعطيات المتعلقة بسنة 2015، يتموقع المنخرطون في مكونات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني بأقاليم القنيطرة والخميسات بنسبة 51 % من مجموع المنخرطين في الجهة، بما يؤشر على قوة دينامية التعاونيات داخل هذين الإقليمين في ميداني تربية النحل والاستغلال الغابوي على وجه الخصوص.

خلاصة: يتميز الاقتصاد الجهوي بتنوع القطاعات الإنتاجية التي تعد من أبرزها قطاعات الفلاحة واستغلال الموارد الغابوية والتي تعتبر المشغل الأول لساكنة الجهة. ويستفيد القطاع الفلاحي من توفر الموارد المائية وغزارة التساقطات إضافة إلى توفر منظومة السقي وجودة التربة الزراعية خصوصا في ظل مجهودات الدولة المتمثلة في برنامج المغرب الأخضر.

وبخصوص القطاع الصناعي، فإن مساهمته في الناتج الخام الجهوي تضل ضئيلة رغم ما تتوفر عليه الجهة من إمكانيات هامة. وتمثل نسبة الإنتاج الصناعي الجهوي 6,2 % من الصناعة الوطنية متخلفة وراء الجهات الصناعة كالدار البيضاء سطات وطنجة تطوان الحسيمة.

ويحظى قطاع الصناعة التقليدية بمكانة هامة في النسيج الاقتصادي للجهة بحكم الموروث الثقافي الكبير الذي تزخر به مناطق الجهة خصوصا في ميادين النسيج والخزف، والذي يلقى اقبالا وطنيا ودوليا هاما. غير أن اكتساح السلع المستوردة لسوق الجهة أصبح يهدد وبشكل كبير المنتوج التقليدي مما يحتم على السلطات العمومية المهنية التدخل من أجل ضمان حماية الصناعة التقليدية المحلية.

وبالنظر إلى الموقع الهام الذي تتواجد به الجهة، وكذا بالغنى الطبيعي والثقافي والتراثي الذي تزخر به، فإن جهة الرباط سلا القنيطرة تعد محطة وواجهة سياحية بامتياز تجعل من السياحة قطاعا اقتصاديا واعدا وجب مواكبته بالتجهيزات الأساسية والفندقية.

6.الشبكة الحضرية الجهوية والديناميات المجالية

1-6 تتميز جهة الرباط-سلا-القنيطرة بشبكة حضرية جد متنوعة، سواء من الناحية الديمغرافية أو الوزن الاقتصادي أو البنية السوسيوثقافية. وهكذا تعد 36 تجمعا سكنيا كحواضر منها 22 تتمتع بالوضع الإداري كبلديات.

وضمن هذه البنية الحضرية، نميز بين المدن التاريخية (الرباط، سلا) وبين عشرة مدن انبثقت خلال المرحلة الاستعمارية(ضمنها القنيطرة، سيدي قاسم، سيدي سليمان، سوق الأربعاء وتيفلت) ومراكز حضرية رأت النور بعد استقلال البلاد.

2-6 ينقسم التوزيع المجالي لهذه التجمعات السكنية إلى ستة مجموعات حضرية كبرى:

- التجمع الكبير لأبي رقراق الذي يتكون من 12 تكتلا على مدار 25 إلى 30 كلم، ويضم الرباط، سلا، تمارة، الهرهورة، الصخيرات، عين عودة، بوقنادل، تامسنا-سيدي يحي زعير، عين عتيق، مرس الخير، سيدي علال البحراوي. ويتجاوز عدد سكان هذا المجموع 1،2 مليون نسمة أي 7 مرات الأعداد المسجلة سنة 1960(303.000) ويشكل 63 % من مجموع الساكنة الحضرية للجهة،
- التجمع الحضري لسبو ويتكون من القنيطرة ومهدية وسيدي الطيبي؛ وهو يشكل أكثر من 540.000 من السكان(16 % من السكان الحضريين للجهة) بينهم 85 % متكتلين في مدينة القنيطرة. وقد نما هذا التجمع 6 مرات أكثر مما عرف عنه سنة 1960 و24 مرة بالنسبة لعام 1936؛

- التجمع الحضري لسهل الغرب ويضم 7 تكتلات تطورت أساسا بفضل الفلاحة والأنشطة المرتبطة بها ارتكازا على الاستغلال الفلاحي طيلة العقود الثمانية الماضية. وتطورت محليا عن طريق استغلال وتكرير النفط (سيدي قاسم) والصناعة الفلاحية والإدارة. ويصل عدد الساكنة حاليا 370.000 نسمة (11 % من السكان الحضريين بالجهة) مما يمثل 7 مرات الأعداد المحصاة سنة 1960؛
- تجمع الخميسات -تيفلت المتموقع على طول المحور الطرقي والطريق السيار الرابط بين الساحل الأطلنطي وسايس. يبلغ عدد سكان هذا التجمع 240.000 نسمة، أي 12 مرة أكثر من أعداد 1960. وتشكل التجارة إلى جانب الإدارة (الخميسات) والخدمات الاجتماعية والتربوية الأنشطة الرئيسية لهذه المراكز الحضرية؛
- تضم منطقة الغرب العالي، الشمالي والغربي، 6 مراكز متواضعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بفلاحة البور. وهي مراكز حديثة العهد أكبرها هو جرف الملحة(30.000). ويصل عدد سكان هذا المجمع المشتت حوالي 55.000 نسمة؛
- تكون هضبة زمور-زعير المنطقة الأقل تمدنا داخل الجهة. وتبقى المراكز الخمسة لهذه المنطقة مراكز جد متواضعة ويطبعها ركود ملحوظ على المستوى الديمغرافي (حوالي 40.000 نسمة) وعلى الصعيد الاقتصادي أيضا. ومجملا تبدو هذه المراكز كمحلات لتقديم الخدمات الأساسية غارقة وسط المجال الفلاحي الر عوي الذي يحيط بها.

3-6 تشكل البنية الحضرية الجهوية عاملا قويا لتنشيط التنمية الجهوية سواء في بعدها الاقتصادي أو السوسيو ثقافي. غير أن الاختلالات السكانية بين المكونات المجالية داخل الجهة تحمل في طياتها عددا من المخاطر كما أنها تشير إلى التحديات الكبيرة في مضمار تدبير المجال والجواب على حاجيات السكان؛ وخاصة بالنسبة للتجمعات التي تتميز بانفجار ديمغرافي قوي على غرار سلا والصخيرات-تمارة والقنيطرة والتي تواجه مشاكل عويصة في السكن والتشغيل والتجهيزات الأساسية ووسائل النقل. وعلاوة على ذلك، تفصح مؤشرات التطور البطيء لسكان المناطق الداخلية بالجهة عن أهمية التدفقات البشرية الناجمة عن الهجرة التي تميز هذه الفضاءات وخاصة هجرة الشباب نظرا لندرة الفرص الاقتصادية وقلة التجهيزات الاجتماعية وإمكانيات التشغيل.

4-6 وتتولد عن هذا الضغط مجموعة من الاختلالات الحضرية والفروق في مستوى التنمية داخل الجهة والتي تتظافر لتشكل مصدر حركة السكان وانتقالهم للاستقرار بالمدن والمراكز الحضرية، مع كل ما يستتبع ذلك من تحولات سوسيو اقتصادية ضاغطة تطبع الدينامية الديمغرافية والمجالية وتغذي الإشكالات النابعة منها. وبالفعل، تنبثق عن هذا وذاك ديناميات متعددة الأوجه في ارتباط مباشر مع الخاصيات الجهوية، الطبيعية والديمغرافية والسوسيو اقتصادية.

وإذا كانت جهة الرباط-سلا-القنيطرة، مقارنة مع الجهات الأخرى للمغرب، تتوفر على التجهيزات الأساسية في ميدان الصحة والتربية والتكوين، فهي تجهيزات تتميز بالتركز المفرط داخل الفضاء الحضري الضخم للرباط-سلا من ناحية، وبالندرة إلى حدّ العدم داخل العمالات ذات الطابع القروي، من ناحية أخرى.

وأمام الضغط الديمغرافي أصبحت قضايا السكنى موضوع انشغال مركزي بالنسبة للسلطات العمومية، بالرغم من التحسن الملحوظ لشروط السكن لنسبة لا يستهان بها من الأسر. تقدر نسبة الأسر الحضرية التي تقطن دور الصفيح أو السكن غير اللائق في جهة الرباط-سلا-القنيطرة ب 5.9 %. وهي بذلك تأتي قبل جهة مراكش-آسفي (6.6 %) والبيضاء-سطات (10.6 %) من حيث نسبة دور الصفيح والسكن غير اللائق في مخزون المساكن الحضرية في سنة 2014.

5-6 يعتبر الولوج إلى الخدمات الأساسية مؤشرا يفصح مباشرة عن شروط عيش الأسر في الجهة. ومن هذه الزاوية، وبالرغم من أن الجهة استفادت من التقدم المسجل في مضمار الربط بشبكات الكهرباء والماء الشروب وقنوات تصريف المياه العادمة، يلاحظ نوع من عدم التكافؤ في حظوظ مختلف المكونات الترابية للجهة. فما زالت العمالات التي يغلب عليها الطابع القروي من قبيل سيدي قاسم

والخميسات والقنيطرة فضاءات تتسم بتأخر ملحوظ مقارنة مع متوسط المنجزات على الصعيد الوطني، بينما تنعم الجماعات الترابية للرباط وسلا ذات الطابع الحضري بمعدل ربط مرتفع وفي حدود الكفاية بالنسبة لمعظم الأحياء السكنية.

6-6 تجابه الحركية الديمغرافية والعمرانية عدة تحديات من حيث متطلبات تدبير الفضاء الترابي الجهوي. وبالملموس يجد الوسط الطبيعي الذي تزخر به جهة الرباط-سلا-القنيطرة نفسه معرضا لضغوطات متنوعة وقوية. فالمجالات المفتوحة تتعرض لضغط عقاري متزايد نتيجة حركة تعمير غير متحكم فيها أو عشوائية، وتعاني أيضا من عوامل التلوث المترتبة عن المطارح العشوائية ومخرجات شبكات الصرف الصحي وغيرها من مظاهر الاستغلال المفرط للوسط الطبيعي. وقد أصبحت المنطقة الساحلية عرضة لاستغلال متنامي ومتعدد الأوجه حيث تتجاور زراعات البواكر ذات القيمة المضافة المرتفعة مع الأنشطة الساحلية والسياحية ومع تطور أنشطة الموانئ والصناعات التحويلية والاستخراجية.

7-6 على المستوى البيئي كذلك، يواجه الحيز الترابي الجهوي مخاطر كبرى على المحيط الطبيعي(فيضانات، انجراف التربة ...) وتنذر بآفات كارثية على سلامة المجموعة البشرية من حيث الأضرار المباشرة وغير المباشرة على السكان والممتلكات والتجهيزات والنشاط الاقتصادي والمحيط البيئي.

ومن هذه الزاوية بالذات، يجدر التذكير بالفضاءات الأكثر حساسية:

- يشكل سهل الغرب أحد الأحواض التي تحف بها أكبر المخاطر داخل الجهة. فالارتفاع المهول لمستوى مجاري الوديان والأنهار وما ينتج عنه من فيضانات متكررة غمرت أراضي هذه المنطقة في 2010-2009 لعدة أسابيع على مساحة تناهز 135.000 هكتار مخلفة أضرار مهولة على المزروعات (الحبوب، الأعلاف، البساتين...) والمواشي والتجهيزات الفلاحية بما كان له عواقب وخيمة على الاقتصاد الفلاحي برمته. وقد طالت هذه الفيضانات مناطق السكن(جماعات، دواوير) وتطلبت إخلاء آلاف من الناس، وانعكس وقعها بشكل شبه دائم على حياة هذا الحيز الترابي من خلال الخسائر التي تكبدتها شبكات النقل والكهرباء.
- تعد المناطق الموجودة على هوامش أودية أبي رقراق (مصب الرباط-سلا) وسبو (القنيطرة) كمناطق معرضة أيضا للفيضانات وبالتالي لانعكاسات اقتصادية وبشرية كبيرة من حيث الأنشطة والمساكن والتجهيزات.

ترتبط الوقاية من الفيضانات بالأساس بإجراءات حماية بنيوية تعتمد على بناء السدود. وإذا كانت السدود الموجودة تسمح بتقليص مد الفيضان والحد من قوته. فهي لا تستطيع تجنبه كلما وصل مستويات قياسية كما هو الشأن بالنسبة لما تعرفه فيضانات منطقة الغرب حتى بعد بناء سد الوحدة.

ومجملا، يتعين على سياسة إعداد التراب في هذه الجهة أن تدمج الدينامية البيئية وأن تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكبرى التي تحف بالجهة. وسيكون من الحكمة العمل على تحسين المعرفة بهذه المخاطر بواسطة خرائط مضبوطة تعتمد كمرتكز للآليات التحكم في التعمير وتساعد على نشر ثقافة المخاطر وتقاسمها مع الفاعلين في مجال إعداد التراب والجماعات المحلية وعموم السكان.

خلاصة: تعد الشبكة الحضرية الجهوية التي تتميز بكثافتها وتنوعها عاملا كبيرا ومهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة. غير أن التفاوتات التي تشهدها الجهة تطرح تحديات كبيرة تتعلق بتدبير المجال الحضري والاستجابة لمتطلبات الساكنة الحضرية المتمركزة بالساحل والمتميزة بنموها المطرد مما يطرح إشكاليات تتعلق بالسكن والشغل والتجهيزات والمرافق التعليمية والصحية والطرقية.

7. الثقافة والتراث

7-1 لجهة الرباط-سلا-القنيطرة تراث غني ومتنوع وهي تزخر بالعديد من المواقع الأثرية المصنفة. وتتركز معظم هذه المآثر في مدن الرباط وسلا والقنيطرة والبعض منها يوجد بعمالات الخميسات وسيدي قاسم وسيدي سليمان.

تمتلك الرباط مكونات تراث مادي ولامادي يتجسد في المدينة العتيقة وفي وسط المدينة (عمارات، نافورة مضيئة...) وفي مباني وأروقة الأحباس، وفي الحدائق والموسيقى والأغاني والطبخ والألبسة... وكذا في عدة مواقع إيكولوجية من قبيل موقع شالة الذي يحتضن كل سنة ومنذ 2005 مهرجان الجاز. وقد أصبح هذا الموقع بدأ من سنة 2012 ضمن مواقع مدينة الرباط المصنفة ضمن لائحة التراث العالمي لليونيسكو.

7-2 وتزخر جهة الرباط بإمكانيات هائلة من حيث الرأسمال اللامادي مثل أحيدوس والنسيج السلاوي وموسم الشموع لمدينة سلا والطرز الرباطي.

ومن زاوية التجهيزات الثقافية، تشكل الرباط مركزا أساسيا بحكم استفادتها من الاستثمار العمومي. بالفعل، يتركز في الرباط ثلث العرض الوطني المتعلق بالمتاحف، حيث توجد بالمدينة عشرة متاحف كبرى وعلى رأسها متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر وتتوفر مدينة سلا على متحف واحد. وقد خصص برنامج الرباط مدينة الأنوار وعاصمة المغرب للثقافة 9.42 مليار درهم للتنمية الثقافية علاوة على مشروع المسرح الكبير.

وبفضل القطب السمعي-البصري والمتعدد الوسائط الموجود في الحظيرة التكنولوجية استفادت الصناعات الثقافية من محيط اقتصادي ييسر ويعزز التآزر والتداخل مع قطاعات أخرى (قطب البحث والتنمية للبرامج المعلوماتية) ومع فضاء تثمين البحث (حاضنات، مشاتل المقاولات، نقل التكنولوجيا...).

7-3 تحتضن الجهة عددا كبيرا من التظاهرات الثقافية بما جعلها تفرض نفسها كفاعل مركزي في مهرجانات الموسيقى. فمنذ 2001 حافظ مهرجان موازين، الذي تنظمه جمعية ‹›مغرب الثقافات‹‹، على استمراريته وإشعاعه، وقدّم مغنين وموسيقيين ذائعي الصيت والشهرة على المستوى العالمي بحضور الملايين من المتفرجين.

فسواء تعلق الأمر بالتراث المادي واللامادي أو بالامكانيات الطبيعية، تتوفر الجهة على مؤهلات بوأتها مكانة مرموقة على المستوى الثقافي ومن حيث الاستقطاب السياحي لسكان الجهة وللوافدين من باقي مناطق المغرب او الخارج. غير أن هذا يبقى رهينا بإعمال استراتيجية لتثمين مجموع التراب الجهوي وللإمكانات الحالية والمحتملة التي يتيحها سواء مستمدة من الطبيعة بكل تنوعاتها(الساحل، الجبل، الغابات، بحيرات المياه، الأراضي الرطبة...) أو النابعة من عمق التاريخ (الموروث المعماري والأثري الضخم والفريد، القديم والإسلامي والاستعماري والحديث) أو الفني(الموروث الموسيقي وفنون الطبخ و اللباس ذات الأصل الأندلسي، الفولكلور المحلي، المواسم المهرجانات وفنون الصنائع التقليدية المتنوعة...) دون إغفال الموارد البشرية (الخبرات والدراسات والتكوينات المعاصرة...)والإمكانات الاقتصادية والترفيهية(مراكز تجارية وترفيهية، ملاعب وتجهيزات رياضية، الحديقة الوطنية للحيوانات، المراسي، الكورنيش...) وكذلك الإمكانات المتاحة على الصعيد الثقافي(تكوين جامعي من مستوى رفيع، مؤتمرات وندوات، خزانات، نشر الكتب والمجلات...).

8. التنمية البشرية

1-8 تبدو جهة الرباط-سلا –القنيطرة أكثر تقدما في مضمار التنمية البشرية من باقي المغرب، لكن هوامش التقدم تبقى أكبر مما هو منجز حتى الآن. ويوجد معدل الفقر النسبي الأعلى في المجال الذي كان يشكل جهة الغرب الشراردة بني احسن، حسب التقطيع السابق.

وتعدّ ظاهرة الأمية في هذه الجهة أقل حدة من مناطق أخرى من ربوع البلاد، لكنها تشمل 37 % من النساء وأكثر من ربع ساكنة الجهة (28.4 % من الفئة العمرية 10سنوات فما فوق مقابل 32 % على المستوى الوطني).

أما الفوارق الاجتماعية فهي تبقى قوية وعلى غرار جهات أخرى، كما يدل على ذلك حجم الأسر التي تعيش تحت سقف السكن غير اللائق وفي دور القصدير (5.9 % في الجهة مقابل 5.6 % على الصعيد الوطني).

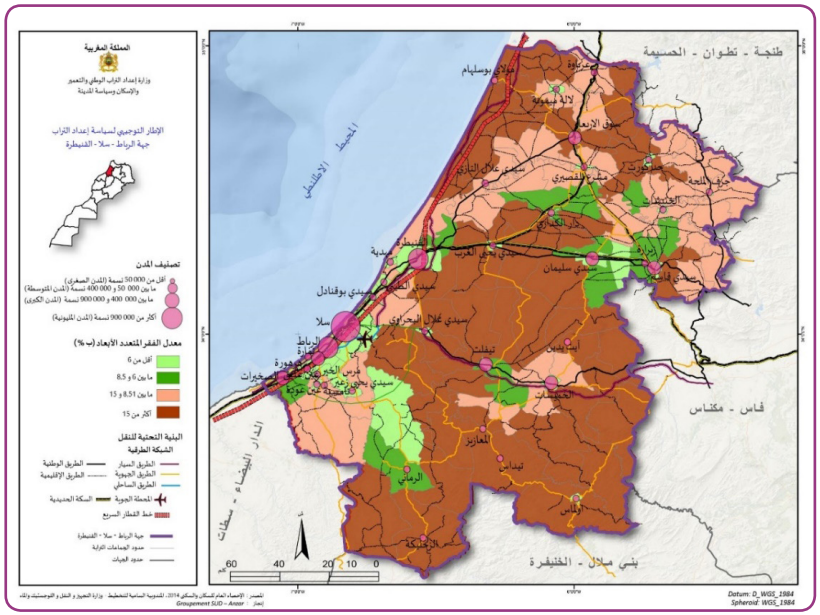

خريطة رقم 6 : خريطة الفقر داخل جماعات جهة الرباط -سلا-القنيطرة

2-8 على غرار مختلف جهات المغرب، يشكل الفقر ظاهرة تهم بوادي جهة الرباط-سلا-القنيطرة أكثر من المدن. وقد وصل معدل الفقر في الوسط القروي إلى 9.4 % مقابل 1.7 % في الوسط الحضري. وبتعبير آخر ومن أصل مائة شخص، يعتبر شخصان فقراء في المدينة يكون عشرة في حالة فقرفي البادية.

وعليه، في الوقت الذي تتركز فيه 70 % من سكان الجهة في الوسط الحضري بحوالي 3.2 مليون نسمة فهذا الوسط لا يشمل سوى 29 % من مجموع فقراء الجهة؛ أما البوادي والتي لا تتجاوز 30 % من مجموع السكان (1.38 مليون) فالفقر يطال داخلها 70 % من سكانها.

فيما يخص الوسط القروي، تتميز 40 % من الجماعات بمعدلات فقر أعلى من المتوسط القروي الجهوي(9.4 %). ويقطن ثلثا أعداد الفقراء القرويين في هذه الجماعات في الوقت الذي لا تسع فيه سوى 45 % من مجموع سكان بوادي الجهة. وتصل الفروق في معدلات الفقر إلى مستويات كبيرة بين الجماعات القروية حيث تتراوح هذه المعدلات بين 1 % (جماعة المنزه في عمالة الصخيرات تمارة) وحوالي 22 % (جماعة تكنة في إقليم سيدي قاسم).

ومن ناحية أخرى لا يبدو أن مستوى الفقر رهين بحجم سكان الجماعة، بل بالتموقع الجغرافي للساكنة وبإمكانات الإنتاج الفلاحي والرعوي الذي تتوفر عليه. وعليه، تتركز معدلات الفقر المرتفعة في الجماعات التي توجد في هوامش التراب الجهوي حيث تهيمن فلاحة البور وتسود وضعية عزلة أقل أو أكثر حدة، وذلك بالرغم من الحجم المحدود للسكان مقارنة مع الجماعات التي توجد في المناطق المركزية أو الساحلية والتي تنعم بفلاحة غنية وبتجهيزات نقل مهمة، وبجوار المدينة أي بإمكانات وفيرة للإنتاج والتبادل والمداخيل والتشغيل.

7. الإكراهات الكبرى أمام التنمية الجهوية

تبقى جهة الرباط-سلا-القنيطرة عرضة لمجموعة من الإكراهات الطبيعية والجغرافية أو الناجمة عن تقلبات التدخل البشري. وتؤثر هذه الإكراهات على مستوى التنمية، بل قد تعمل على تقوية الفوارق بين مختلف مكونات الجهة على الصعيد الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي. وكنتيجة لبناء تاريخي ولثقافة ولشبكات اجتماعية رسمت حدودها، استطاع تطور هذا الجزء الترابي وسط المغرب الأطلنطي أن يؤكد طابعه المركزي وأن يرسخه.

ويرجع الوضع الحالي لهذه الجهة ومدى تهيئتها إلى جملة من المبادرات، وخاصة مبادرات ذات طابع عمومي، تتقاسم كلها أهدافا تتعلق بالتحكم في العوامل التي تحدد مستوى إنجازات المجموعات الترابية الأكثر أو الأقل شساعة، والتي تم تدبيرها كوحدات إدارية مرتبطة ارتباطا كاملا بالمجال المباشر لعاصمة المملكة.

ويمكن تلخيص أهم الإشكاليات والتحديات التي يجب مواجهتها فيما يلي:

1. قوة الاتجاه نحو تدهور البيئة وإطار العيش

1-1 كحيز ترابي يعرف كثافة بشرية قوية ونموا سريعا للسكان، تقع الجهة تحت وطأة ضغوط متنوعة على مختلف مكوناتها ومواردها الطبيعية بما يقود إلى تدهورها ويهدد بدمارها.

وتعاني الموارد المائية من أشكال مختلفة من التدهور، بدءً بالاستغلال المفرط للفرشات المائية وبتفاقم تلوث مياه عدد من الأنهار والمجاري المائية ومرورا بالتصريف العشوائي للمياه العادمة ولمياه الصرف الصحي في الساحل.

وفي هذا الصدد، يلاحظ الاستغلال المفرط لفرشات المياه الجوفية التي نزل مستواها باستمرار نظرا لتوالي سنوات عجز الرصيد المائي، وأحيانا نتيجة ارتفاع تملُّح المياه وخاصة في المنطقة الساحلية، من جهة، وتفاقم مستوى تلوث مياه نهر سبو فيوسط مجراه (منطقة سايس بالأساس) وتلوث المياه الجوفية والسطحية من جراء الترسبات المترتبة عن ضخامة المدخلات الكيميائية(تكثيف الانتاج الزراعي والرعوي) من جهة ثانية.

وعلاوة على ذلك، يعمل التصريف العشوائي في المراكز القروية وفي عدد كبير من أحياء المدن، إضافة إلى ضعف معالجة المياه العادمة لقنوات التطهير، في اتجاه تفاقم تدهور أجزاء واسعة من الساحل وبخاصة تلك التي تشهد حركة تعمير دائبة ومكثفة.

2-1 أمسى الغطاء النباتي عرضة لأصناف متنوعة من التدمير والتخريب يتسبب فيها العنصر البشري أساسا عن طريق مراكمة عدة أنواع من التلوث والاقتلاع والاستغلال المفرط، بشكل رسمي وغير رسمي، وكل هذا وذاك في شروط مناخية متقلبة وأكثر فأكثر سلبية بالنسبة للمحافظة على الوسط الطبيعي. وفي هذا الصدد من شأن استمرار الرعي الجائر في المراعي الشحيحة والاستغلال المبالغ فيه للموارد الحرجية عن طريق الرعي المفرط واقتلاع الأشجار لأغراض الطهي أو للتدفئة أن تعصف بمقومات التنوع البيولوجي والتوازن الطبيعي و أن تضر لا محالة بالظروف المعيشية وبالنشاط البشري ككل.

ومن زاوية طرق استغلال موارد باطن الأرض في الجهة فهي بدورها تتسبب في إلحاق أضرار ودمار تدريجي بالأوساط الطبيعية. وبالفعل تلحق أنشطة استخراج مواد البناء والأشغال العمومية على مستوى المقالع والأوراش المخصصة لعمليات التحويل الصناعي العصري والتقليدي، أضرارا، خاصة وأن المواقع المستغلة لا تخضع إلا نادرا لعمليات ترميم جزئية دون استعادة حالتها الأصلية، مما ينتج عنه تشوهات للمناظر الطبيعية ويخلف أضرارا محققة على البيئة برمتها.

كذلك الاستغلال المفرط لرمال مناطق الشاطئ الأطلسي ولعدد من الأودية، يضر الساحل وبجودة الشواطئ و مجاري الأودية. وأخيرا تتعرض المناطق الرطبة المصنفة ضمن المواقع ذات القيمة البيولوجية والايكولوجية إلى شتى أنواع التلوث والتدهور مما يتسبب في إلحاق أضرار وتنعكس سلبا على حياة عدد من أنواع الحيوانات والنباتات.

ومن مختلف هذه الزوايا يطرح وضع الموارد الغابوية والمائية وموارد باطن الأرض والتربة الصالحة للزراعة إشكالات على المستعملين وعلى المتدخلين العموميين، سواء بسواء، ويحثهم جميعا للعمل على ضمان استعمال مستدام والسهر على المحافظة وعلى حماية وتثمين هذا الموروث الغير قابل للتجديد والذي ترتهن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجهة وللبلاد برمتها بمدى احترام الاستغلال العقلاني المستدام لموارده والإمكاناته.

3-1 تبرز إحدى مظاهر الضغط البشري على المحيط البيئي من خلال حجم النفايات على مستوى جهة الرباط-سلا-القنيطرة والتي تغلب عليها النفايات المنزلية ومشتقاتها والتي يقدر حجمها بنحو 900.000 طن في السنة تتولد أساسا من رحِم التجمع السكاني للرباط-سلا-تمارة. وتضاف إليها النفايات المنزلية ونفايات النشاط الصناعي والتي يشكل جزء غير يسير منها مخاطر على الصحة والبيئة نظرا لطبيعتها، إضافة إلى كتلة نفايات المراكز الطبية والاستشفائية التي تطورت أعدادها وتوسعت داخل المناطق الحضرية. وتطرح الأحجام المتزايدة للنفايات إشكالية قدرات الجمع والمعالجة داخل الجهة والتي ظلت جد محدودة رغم توسع النسيج الحضري وتكاثر الأحياء السكنية على طول وعرض المكونات الترابية للجهة نتيجة قلة المطارح التي تخضع للمراقبة والتتبع.

باعتبار كل قاطن في الجهة أصبح يبصم سلبا وبشكل متصاعد على البيئة. فقد غدى كل قاطن يستعمل ويستهلك منتجات وموارد متزايدة الحجم ومتنوعة (غذائية، نسيجية...) نتيجة ارتفاع ملموس لمستوى نمط استعمال واستخدام الموارد المتجددة وموارد الطاقة. فكل فعل أو تصرف من أفعال القاطن بالجهة يصطحب باستهلاك فوري أو متدرج في الزمان لموارد يفترض أن توفرها له الجهة وما سينتج عنها من إصدار لنفايات يتوجب على الجهة أن تتكفل بها لمعالجتها واحتواءها فور الاستعمال والإصدار خارج المنازل. فكل ما يعتبر ضروريا وأكيدا للحفاظ على مستوى مستدام لنمط عيش السكان الحالي أصبح في عداد المعيار المعتمد للتدبير والحكامة الترابية الكفيلة بمواجهة مخاطر تدهور المحيط البيئي وتدني مقومات إطار عيش السكان.

2. خصاص وعجز على مستوى التجهيزات والنقل والخدمات اللوجيستيكية

2-1 بفضل موقعها الجغرافي، تتوفر الجهة على شبكة طرقية مكثفة نسبيا ترتكز على كبريات محاور الطرق والطرق السيارة للمغرب التي تربط شمال البلاد بجنوبه وشرقه بغربه. كذلك، تربط الشبكة السككية الجهة بأهم الجهات الاقتصادية للمغرب والتي تقوت مؤخرا بالخط فائق السرعة البراق» والذي سيربط مستقبلا مدينة طنجة بمراكش.

لكن رغم وجود شبكة طرقية وسككية مرموقة على الصعيد الوطني فهذا الوضع لا يمكن أن يحجب عنا حالة أطراف الجهة والتي بمجرد ما نبتعد عن محاور المرور الكبرى (الساحل، محاور الرباط القنيطرة نحو مكناس-فاس) تتدنى جودة الطرق لتفضي إلى عزلة قاسية لبعض الجماعات بداخل التراب الجهوي.

وبالإضافة إلى ذلك تشتد مصاعب المرور الناجمة عن الحالة المتواضعة للعديد من الطرق وتتزايد نتيجة قصور النقل العمومي في مدن الداخل والتي توسعت إلى مساحات مهمة وتقطن بها أعداد كبيرة من السكان، من ناحية أولى؛ ويشمل هذا الوضع كذلك المناطق ذات الطابع القروي، من ناحية أخرى، نتيجة الافتقار الصارخ لمحطات وظيفية حقيقية تيسر الربط بين مختلف وسائل النقل داخل كبريات التجمعات الحضرية الساحلية والتي تمتد على أكثر من 60 كلم وتأوي أكثر من 2.5 مليون نسمة.

فعلى الرغم من إدخال تحسينات في الآونة الأخيرة على الطرق فإن النزوع القوي نحو الرفع من أعداد السيارات (أكثر من نصف مليون عربة) يتسبب في حدوث حالات متكررة من الازدحام والاختناق، وخاصة خلال ساعات ذروة المرور داخل فضاء التجمع السكاني للرباط وسلا موازاة مع تفاقم درجات تلوث الهواء.

2-2 وبالنسبة لمطار الرباط -سلا ورغم أنه عرف تجديدا ملحوظا وتوسعا في السنوات الأخيرة فهو يظل تجهيزا مبتورا من الزاوية الوظيفية مقارنة مع تزايد الطلب وتنوعه وارتقاء مطالبه، خاصة وأن هذا المطار قريب من مطار محمد الخامس الذي يشكل أكبر تجهيز جوي للمملكة من حيث عدد المسافرين أو من زاوية كونه الوجهة المفضلة لشركات الطيران الدولية.

3-2 وأخيرا وليس آخرا ورغم أنه فضاء ساحلي بتموضعه الجغرافي الممتاز وبكونه معقل لتاريخ بحري ذائع الصيت، أمسى الحيز الترابي لجهة الرباط -سلا-القنيطرة الجهة الساحلية الوحيدة التي لا تعرف نشاطا بحريا. وبطبيعة الحال لا تعود هذه الوضعية بالنفع على الاقتصاد، بل تعوق أبعاده التجارية والصناعية وفي مضمار الصيد البحري والنشاط السياحي أيضا لأنها تشكل نقصا وبترا على كل الواجهات. ولذلك أصبح المشروع الذي تم الإعلان عنه رسميا بإنشاء ميناء القنيطرة الأطلنطي مشروعا ضروريا أكثر من أي وقت مضى، وذلك في أفق إعادة تنشيط الواجهة البحرية وتقوية شروط تنافسيتها الاقتصادية على الصعيد الوطني ككل.

ومجملا، من شأن تحديث الشبكة الطرقية وتكثيفها بين الحواضر أو على مستوى المجالات القروية أن تضفي دينامية أكبر على الاقتصاد الجهوي وأن تساهم في تحريك فروعه وفي تقليص العزلة عن المناطق النائية. وهو كذلك السبيل نحو معالجة المشاكل المرتبطة بالحالة السيئة التي توجد عليها بعض المقاطع الطرقية، وتجاوز النقص الملاحظ في وسائل النقل داخل المدن غير الرباط وسلا، ومواجهة مخلفات هيمنة النقل غير المنظم داخل الوسط الحضري.

3. الديناميات الديمغرافية والاجتماعية والعمرانية

3-1 تعيش جهة الرباط-سلا-القنيطرة على وقع فروق كبرى في الدينامية الديمغرافية بين الوسط الحضري الذي يستقطب مجمل النمو السكاني بالجهة، والوسط الحضري الذي يعرف ركودا أو تقلصا لساكنته نتيجة التأثير المشترك والمتداخل للنزوح القوي من البوادي ولتناقص الولادات. ويتعمق الفرق ويترسخ بين المنطقة الساحلية المحدودة مجاليا، من ناحية، والفضاءات الداخلية الرحبة ذات الطابع القروي الغالب والتي هي عرضة لمسلسل فقدان الحيوية ونوع من الإماتة البطيئة، من ناحية أخرى.

وعلى صعيد آخر وخاصة في المنطقة الشمالية للجهة، يلاحظ استمرار معدل منخفض للتعمير مع تحلي الساكنة القروية بنوع من الحيوية الديمغرافية داخل مختلف الجماعات القروية، وذلك على نقيض المنطقة الجنوبية المغرقة في التعمير والتي تعاني من نزيف ديمغرافي محقق داخل مختلف الجماعات القروية بما يلحق أضرارا بمقومات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

3-2 ومن زاوية الكثافة الديمغرافية، تتجه مختلف المكونات المجالية نحو التمايز الديمغرافي بين مناطق آهلة وأخرى قليلة الأعداد وآخذة في التناقص، وهو ما يعكس جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل واحدة من هذه المكونات الترابية. ومن تم تعرف عمالات سلا والصخيرات-تمارة والقسم الجنوبي من اقليم القنيطرة، كفضاءات موسومة بالتناقص السريع للساكنة، وتواجه مشاكل حادة في ميدان السكن والتشغيل والتجهيزات التحتية والاجتماعية والنقل. وعلى نقيض ذلك، يبدو التطور البطيء لساكنة المناطق الداخلية بالجهة كمؤشر واضح عن أهمية التدفقات الهجرة التي تميزها، وخاصة هجرة الشباب، نتيجة ضعف الاقتصاد والافتقار إلى التجهيزات الاجتماعية وفرص الشغل.

وتطرح ظاهرة الانخفاض الحاد لدرجة الخصوبة موازاة مع ارتفاع مستوى الشيخوخة التي تلمس بشكل متزايد سكان كبريات حواضر

الجهة وبنسب أقل السكان القرويين للمناطق الجنوبية، وتساءل قدرات السلطات العمومية واستعدادها لتلبية الاحتياجات المتزايدة لكبار السن، خاصة من زاوية تجهيزات وتأطير مصالح الصحة العمومية.

3-3 وختاما تتضح انعكاسات الدينامية الديمغرافية في الزمان والمكان على شكل ضغوط على مختلف أجزاء سوق الشغل. فالمجهود المبذول على الصعيد الوطني لا يترك نفس الوقع على مختلف مناطق المغرب، ومن تم اللجوء إلى عدد من الإجراءات حيث التدخلات المحلية يسمح إشراك الفاعلين المحليين بنجاح أحسن للاستهداف. واعتبارا لوضعية التشغيل الجهوي والذي يسيطر عليه قطاع الخدمات والفلاحة، من ناحية، ولحالة سوق الشغل المتمايز الأطراف والمتأثر بضعف التكوين وعدم ملائمته عموما، من ناحية ثانية، تبدو الحاجة ماسة إلى إجراءات محلية من أجل مواجهة سوء التشغيل والبطالة في اتجاه استكمال البرامج الجاري بها العمل والعمل على تبيئها وتناغمها مع مختلف الوضعيات المحلية.

فداخل جهة تتوفر على بنيات مهمة للتعليم العالي وللتكوين، من ناحية، وتحظى بموقع معتبر في مضمار البحث وتسجيل براءات الاختراع من ناحية أخرى، سيشكل تدشين بحث موجه بالأساس نحو الصناعة الفلاحية منفذَ خلاصٍ وتطور بغرض إعادة توجيه للمقاولات المبتكرة وتعزيز إنعاشها الفعلي وضمان إشعاع أكبر للجهة لإرساء مسارها على سِكة التنمية الجهوية المستدامة.

4. اقتصاد جهوي قليل التنوع

1-4 إذا كانت جهة الرباط-سلا-القنيطرة تساهم بشكل ملحوظ في إنجازات الاقتصاد الوطني، وخاصة في قطاع الخدمات والإدارة والفلاحة إلى حد ما، فإن قطاعات أخرى لا تُضيف بما فيه الكفاية وبشكل مُرضي القيمات المنشودة للرفع من الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي، وذلك على الرغم من الإمكانيات والموارد المتاحة للجهة. ويتعلق الأمر أساسا بالأنشطة التالية:

- النشاط السياحي الذي تبقى مساهمته في الاقتصاد الجهوي في حدود تفوق بقليل 1 % من مجموع الإنتاج الجهوي؛
- النشاط الصناعي الذي يساهم بما يقرب من 7 % في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي، بالرغم من وجود سوق داخلي عريض يتكون من 5 ملايين مستهلك ومن المعدل المرتفع لتمدين الجهة بحوالي 71 %؛
- الصناعة التقليدية التي تبدو قطاعا ضعيفا وقليل التنوع خلافا لترسخ تقاليد معتبرة ومشهود لها في المنطقة.

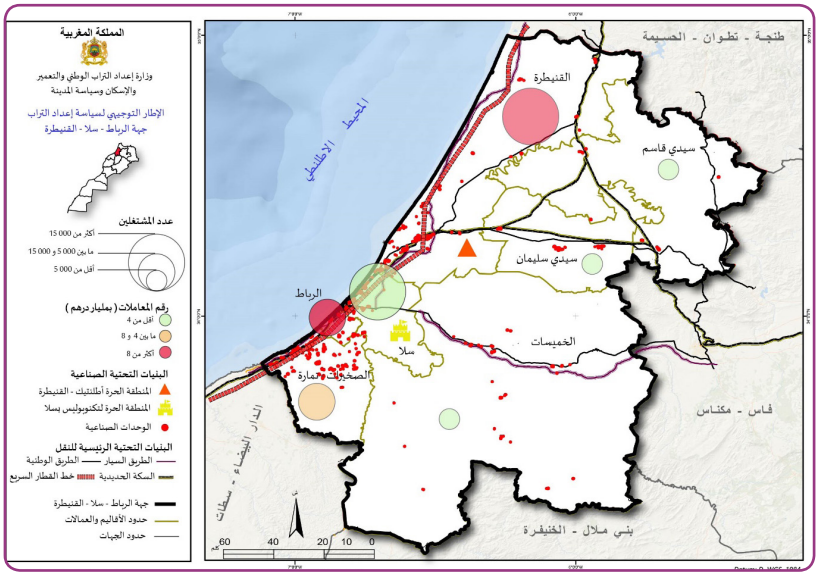

خريطة 7: التوزيع الترابي للوحدات الصناعية ومناطق النشاط داخل جهة الرباط -سلا-القنيطرة

2-4 قطاع صناعي لا ينبثق أو يُقلع داخل جهة مركزية

تأتي على رأس الإكراهات المرتبطة بالنشاط الصناعي داخل هذه الجهة الطبيعة المتواضعة لجهاز الإنتاج ومن تم لحجم الإنتاج الصناعي المنجز مما يبقى دون قدرات الجهة ومؤهلاتها، ودون الكفاءات والخبرات الموجودة وحجم سوق الاستهلاك الجهوي أيضا. وزيادة على ذلك، يظل النشاط الصناعي متمفصل مع البحث بالرغم من كون الجهة تتوفر على جهاز جامعي غني بأصناف متنوعة من التكوينات العلمية والتقنية.

ومن الزاوية المجالية، بات النسيج الصناعي الجهوي شبه متمركز في المنطقة الساحلية بين القنيطرة والصخيرات في الوقت الذي لا تحتضن فيه المناطق الداخلية سوى بعض المؤسسات الصناعية تكون عادة مرتبطة ومشدودة إلى توفر المواد الأولية المعدنية، الحرجية أو الفلاحية. فعلى هذا الأساس تطرح الحاجة إلى إعادة انتشار النسيج الصناعي بغرض تعزيز القاعدة الاقتصادية للمدن الداخلية ذات التزايد السكاني المتصاعد.

5. عوائق أمام ارتفاع مردودية الفلاحة الجهوية

تعد جهة الرباط-سلا-القنيطرة ضمن الجهات الفلاحية الأساسية في المغرب قياسا بوزنها في إنتاج الحبوب والقطاني والنباتات الزيتية والحوامض وكذلك تربية المواشي. غير أن كل هذا لا يستثني الجهة من عدد من الإكراهات التي تكبح نمو الأنشطة الفلاحية وتحد من تنافسيتها. ففي هدا الصدد، يشكل تقسيم الأراضي في المناطق الخصبة والوضع العقاري الذي تغلب عليه أراضي الجموع فرامل أمام مسلسل التجميع الذي نادى به المخطط الفلاحي الجهوي لغاية توجيه الاستثمارات الفلاحية نحو المسلكيات المُشعّة بمردودها العالي وقدراتها على توليد القيمات المضافة. كما تعمل هذه الإكراهات على تكبيل مختلف الإجراءات التي اتخذت في اتجاه تحسين شروط عيش صغار الفلاحين، وخاصة في مناطق البور.

وعلى صعيد آخر، تبقى مستويات المردود الزراعي غير مرضية نسبيا في مختلف ميادين الإنتاج سواء في مناطق البور أو السقي نظرا لقصور مستوى التكوين والتدريب العملي لمعظم الفلاحين ولضعف وضحالة وسائلهم المالية لغاية ضمان وسائل التجهيز والتسيير المواتية لمستغلاتهم الفلاحية.

وإذا تسنى للمناطق السقوية أن تخلق مناصب شغل فلاحية بما يُيسر لها الحفاظ على جزء مهم من ساكنتها وأحيانا استقطاب يد عاملة من أصقاع أخرى، تبقى مناطق البور، حيث أنواع وأحجام الإنتاج متدنية وجد محدودة على العموم، مناطق تترعرع فيها مختلف أصناف الفقر وينخرها نزيف ديمغرافي متواصل وخاصة في المجالات الهامشية (الهضاب الجنوبية، عالية منطقة الغرب...)

وعلى مستوى آخر، أمسى النشاط الفلاحي معرضا لعدة إكراهات ذات البعد البيئي بما يهدد استمراريته نتيجة الإفراط في استغلال المياه الجوفية. ويشتد هذا التهديد من جراء توالي سنوات الجفاف والحضور المستمر لمخاطر الفيضان في منطقة الغرب بما يهدد النشاط الاقتصادي ويقلق الحياة الاجتماعية للمناطق المنكوبة. كذلك يلاحظ تفاقم تلوث المياه الجوفية والسطحية نتيجة ارتفاع كميات المدخلات الكيميائية المستعملة في الزراعة وتزايد أحجام وأنواع النفايات الحضرية والصناعية والفلاحية-الرعوية إضافة إلى التوسع لحضري الجامح وتمدده اللا منقطع وخاصة على طول الشريط الساحلي.

يتطلب تحسين مردودية القطاع الفلاحي ومساهمته في استقرار الساكنة القروية في بوادي الجهة انبثاق وعي حاد من طرف الفاعلين الجهويين بمتطلبات تحديث أنماط الإنتاج المعمول بها والعمل على تجاوز الفلاحة المعيشية من خلال تحسين الانتاجية عن طريق الارتقاء بالتجهيزات التحتية للبوادي واليقظة في تدبير المخاطر، والعمل على هيكلة مسالك التسويق والمساعي الجماعية لاستشراف المنافذ والتنقيب عن الأسواق بواسطة بلورة العلامات، والترويج للصادرات ودعم الفاعلين لاستكشاف أسواق جديدة والسعي نحو تطوير عرض جهوي خاص بمد الفاعلين بالاستشارة وتمكينهم من ولوج خدمات البحث والتنمية والابتكار.

6. السياحة: قطاع في طور الانبثاق

تعاني الجهة من عدة عوارض وإكراهات تكبّل القطاع السياحي ضدا على تنوع الموارد الطبيعية وعن ثراء المعطيات التاريخية والثقافية التي يزخر بها التراب الجهوي. ففي هذا الميدان، لا تسمح التجهيزات السياحية القليلة العدد والضعيفة التنوع وكذا القدرة الإيوائية الجد محدودة بتلبية الطلب الداخلي والخارجي، كميا وكيفيا.

وفوق هذا وذاك يعكس تركز النشاط السياحي الجهوي في مدينة الرباط (60 % من المؤسسات المصنفة) وفي الشريط الساحلي قصور التصور فيما يخص استغلال إمكانيات الجهة ككل. وفي هذا الصدد لم تفلح الإنجازات المهمة كميا لكن المحدودة من حيث الانتشار الترابي، والتي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة، في إعطاء دفعة للنشاط السياحي الجهوي الذي يظل رغم كل شيء متواضعا.

ولذلك أصبح تطور القطاع السياحي في الجهة يتطلب بلورة تصور وإعمال استراتيجية محكمة لتثمين مجموع التراب الجهوي وتعبئة مختلف إمكاناته ومؤهلاته الحالية والمستقبلية بكل تنوعاتها الطبيعية والتاريخية والبشرية والاقتصادية والثقافية.

فهناك حاجة لجعل الجهة تنعم بالاستفادة الفعلية من الأسواق المصدرة للسياح من خلال بلورة درايات جديدة في مضمار تسويق الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي وبواسطة الحرص على تقديم المنتجات الملائمة. فمن شأن تثمين المؤهلات التي يزخر بها التراب الجهوي ذات الحمولة الثقافية والفنية الرفيعة، من ناحية، وتعزيز البعد السياحي للجهة بواسطة تطوير قطاع الحرف والصنائع التقليدية، من ناحية أخرى، أن تساعد على وضع أسس الارتقاء بجاذبية التراب الجهوي وتقوية استقطابه للسياح من داخل المغرب وخارجه.

7. الشبكة الحضرية بين التركز والتشتت

تتميز جهة الرباط-سلا-القنيطرة بتشكل حضري مكثف، لكنه متنوع من حيث الحمولة الديمغرافية والوزن الاقتصادي والبنية السوسيوثقافية. ومجملا نميز بين تجمعات سكنية ضاربة في القدم(الرباط وسلا)، وحوالي عشرة مدن انبثقت خلال المرحلة الاستعمارية(القنيطرة، الخميسات، سيدي قاسم، سيدي سليمان، سوق الأربعاء، تيفلت...) وأخيرا عدد من المراكز الحضرية التي رأت النور غداة الاستقلال.

من الأكيد أن التشكل الحضري الجهوي يمثل عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكن الاختلالات الديمغرافية بين المكونات المجالية للجهة تحمل في ثناياها عددا من المخاطر وتعكس مدى عمق التحديات التي تعترض الفاعلين الجهويين في مضمار تدبير المجال وتلبية الحاجيات للخدمات الأساسية والتشغيل والتجهيز والسكن والنقل.

وعموما، يصطدم تطور البنية الحضرية في الجهة بأربعة أنواع من الإكراهات الكبرى:

- إكراهات ذات بعد مجالي صرف وتتجلى في التباين الصارخ بين الشريط الساحلي الجنوبي الضيق والهوامش التي يغلب عليها الطابع القروي. وينعم الشريط الساحلي من مُحاذاة كبريات التجمعات الحضرية للبلاد، وعلى رأسها الرباط التي تشكل القلب النابض للمنطقة، والتي تستفيد من الروابط القوية مع مجموع التراب الوطني ومع الخارج أيضا. كما يتركز داخل هذا الشريط القسم الأوفر من السكان ومن الأنشطة والتجهيزات والبنى التحتية والثروات. أما الهوامش المكونة من البوادي، فتغلب على اقتصادها أصناف من الفلاحة وتربية المواشي، أكثر أو أقل تطورا وإنتاجية، بما يجعلها مناطق ضعيفة الاستقطاب وتنخرها حركة الهجرة الداخلية والخارجية التي تتسارع وتيرتها بشكل غير متساو حسب المناطق، لكنها تفرغها جميعا وباستمرار من العنصر البشري النشيط وتكبح من تم قدراتها على تحقيق التنمية والتطور.

- الإكراهات المترتبة عن التوزيع غير المتكافئ للبنية التحتية والتجهيزات والخدمات العمومية. وبالفعل، تتركز التجهيزات وأطر ومستخدمو الصحة ومؤسسات التعليم داخل محور الرباط -سلا، وذلك في الوقت الذي تعاني فيه أقاليم سيدي سليمان وسيدي قاسم والخميسات من نقص حاد لهذه البنيات والتجهيزات. وعلاوة على ذلك، تساءل شروط السكن داخل مختلف مكونات الجهة وتحث باستعجال المجهودات التي يتعين بدلها لتقليص الفوارق فيما يخص الاستفادة من السكن اللائق ومن الربط بالماء الشروب والكهرباء. وبالملموس حينما وصل الربط بالماء الصالح للشرب والاستفادة منه فعلا نسبة 89 % داخل المدن، بقيت هذه النسبة في حدود 21 % في البوادي.

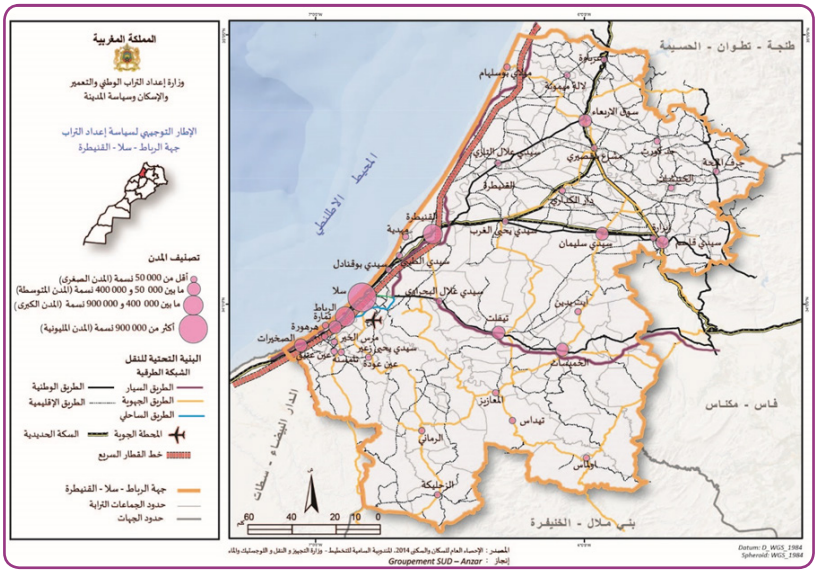

خريطة رقم 8: الشبكة الحضرية للجهة

- الإكراهات الناجمة عن إعمال الاستراتيجيات الوطنية في مجال السكن: رغم أن السلطات العمومية عبأت برامج متنوعة لمواجهة العجز المتراكم في ميدان السكن من قبيل برنامج مدن بدون صفيح وبرنامج مكافحة الدور الآيلة للسقوط وبرنامج التأهيل الحضري وبرامج السكن الاقتصادي... ظل عرض السكن غير كاف وغير مواتي، وخاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود؛ كما أمست مظاهر السكن غير النظامي أو غير المهيكل والمفتقد لشروط السلامة والحياة الكريمة منتشرة في مختلف مناطق البلاد بدليل أن 5.9 % من الأسر الحضرية ما زالت تعيش في دور القصدير والسكن العشوائي. ففي جهة الرباط-سلا- القنيطرة، لم تستطع السلطات المعنية القضاء على دور الصفيح في مدن تمارة وسلا والقنيطرة وإلى حد ما في مدينة الرباط نفسها. فقد لاقى برنامج مدن بدون صفيح خلال إعماله اربعة مصاعب كبرى منها ندرة العقار العمومي(الرباط) أو ضعف تعبئته (تمارة)، ورفض المستفيدين المستهدفين للانخراط في المشروع إضافة إلى مشاكل التمويل والفاصل الزمني بين إحصاء دور الصفيح والإنجاز الفعلي للمشاريع.
- الإكراه العقاري وخاصة ذلك المترتب عن التطور المنشود للأراضي الجموع. يعمل وضع أراضي الجماعات السلالية على عرقلة التواصل والاستمرارية المجالية للأنسجة الحضرية. فالوضع الحالي لهذه الأراضي يجعل مجمل استعمالاتها والبناء فوقها خارج كل مراقبة في مجال استعمال الأرض. ومن ناحية أخرى تعتبر عدد من الجماعات الحضرية وجود هذا النوع من الأراضي في محيطها بمثابة إمكان أو مخزون عقاري صالح للقيام بعمليات تعمير ضخمة شريطة تدخل السلطات العمومية أو تخوليها وسائل التدخل لفرض نزع الملكية باسم المصلحة العامة أو أي مسطرة أخرى جاري بها العمل.

مكانة الجهة وأثرها الاقتصادي:

من خلال تحليل الناتج الداخلي الخام للجهة خلال الفترة بين 2013-2016 مقارنة بساكنة ومساحة الجهة، تبرز العديد من الملاحظات التي تبين وبجلاء مكانة الجهة مقارنة بالجهات الأخرى للمملكة. ويعتبر المؤشر المتعلق بنسبة الناتج الداخلي الخام في الكيلومتر مربع مؤشرا دالا على النجاعة الاقتصادية للمجال، فكلما كان هذا المؤشر في مستويات عليا دل ذلك على المساهمة الكبير ة للمجال في خلق الثروة. وبالموازاة مع ذلك فإن مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد ينم عن مدى إنتاجية ساكنة الجهة. وبالنظر إلى هذين المؤشرين يتضح مدى نجاعة المجال وساكنة المجال في خلق الثروة الخاصة بالجهة، وبالقيام بمقارنة بين الجهات استنادا إلى هذه المؤشرات، فإن جهة الرباط سلا القنيطرة تحتل الرتبة الثانية وطنيا في النجاعة الاقتصادية.

وبخصوص ثقل الجهة الاقتصادي فإنها تحتل المرتبة الثانية وراء جهة الدار البيضاء سطات، حيث يبلغ ثقلها 15 بالمئة مسجلا نموا خلال الفترة ما بين 2013 و2016 بلغ 3.1 %.

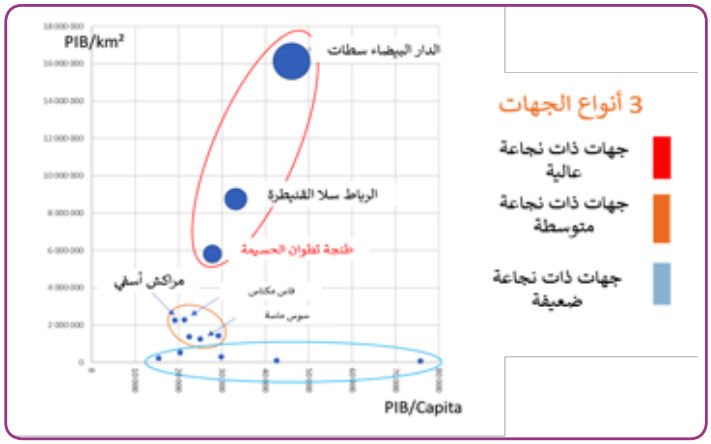

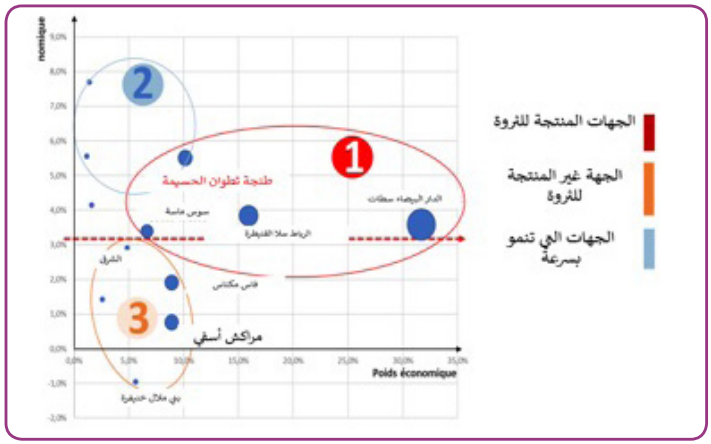

خلاصة:

تمثل الخلاصات التي تم استنتاجها من خلال التشخيص الترابي مرحلة ضرورية لابد منها من أجل وضع الاختيارات الاستراتيجية لإعداد وتنمية التراب الجهوي.

ويمكن تحديد الديناميات الترابية التي يعيشها المجال الجهوي من تشكيل رؤية مشتركة حول مستقبل الجهة. وإذا كان مختلف الفاعلين في المجال الترابي للجهة يتوفرون على نظرتهم الخاصة لمستقبل الجهة من خلال أدوارهم أو مواقعهم أو المصالح التي تحركهم، فإن الدولة مسؤولة على أن توحد هذه النظرة من خلال تشخيص عميق يبين التوجهات الكبرى التي يجب العمل تحت إطارها.

ومن خلال دراسة الموضوعات الثمانية للفعل الترابي، تم تحديد أهم الديناميات التي تعرفها مختلف المجالات وكيفية تطورها. وقد ساهم هذا العمل التشخيصي والتحليلي الذي تم فيه اللجوء إلى منهجية التحليل النظامي، في تحديد التحديات التي تواجه الجهة وكذا تم من خلاله استخراج الدروس الكفيلة بتحديد اختيارات صائبة تمكن من خلق الشروط الكفيلة بإعداد أمثل لتراب الجهة.

ويعتمد التشخيص الترابي الاستشرافي على منهجيتين أساسيتين ومتكاملتين: التشخيص الترابي لمختلف مجالات جهة الرباط سلا القنيطرة بمكوناتها الإقليمية والجماعاتية، والتشخيص الخارجي للبيئة المحيطة بالجهة بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي. ومن خلال هذا التحليل المزدوج، تم تحديد التحديات التي تواجه كل سياسة عمومية للتنمية الجهوية.

كما مكن هذا التحليل الدقيق من تحديد مكامن القوة والضعف في الجهة وأهم الاكراهات التي تواجهها مع بيان أهم الفرص المتاحة لها. ومن أجل وضع الإطار التوجيهي لسياسة إعداد التراب للجهة، فإن التشخيص الاستشرافي مكن من تحديد الديناميات المجالية المختلفة في ظل التوجهات الكبرى للدولة.

ومن خلال هذا التشخيص الدقيق، سيتم تحديد الإصلاحات العميقة التي يجب إدخالها على التنمية داخل الجهة وذلك من خلال وضع الاختيارات الاستراتيجية الكبرى للسياسة العمومية في مجال اعداد التراب الجهوي. ويسعى هذا الإطار إلى مواكبة أفضل لتنزيل ورش الجهوية المتقدمة من خلال دعم قدرات الفاعلين والمؤسسات من أجل رسم السياسات القطاعية والترابية على المستوى الجهوي في تناغم وانسجام مع السياسة العامة للدولة على المستوى الوطني.

VI. البعد الجهوي للاستراتيجيات والسياسات العمومية

منذ عشر سنوات، أرسى المغرب ورش الاستراتيجيات والمخططات القطاعية بغرض ضمان نموّ اقتصادي قوي، مستدام وكفيل بخلق الثروات. وتتميز هذه الدينامية الجديدة للتنمية باستنادها على مقاربة جديدة للتعاقد والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مقاربة تحث على تزايد مساهمة الخواص والتشاور معهم في بلورة استراتيجياتٍ وسياسةٍ قطاعية في تمويل المشاريع، بما يجعل دور الدولة يقتصر على وظيفة الإشراف والتنسيق.

وتتمحور هذه المخططات من جهة على تحديث القطاعات التقليدية كما هو الشأن في الفلاحة والصيد البحري والمعادن، ومن جهة أخرى بالنهوض بالقطاعات الجديدة مثل الطاقات المتجددة واللوجستيك وصناعة السيارات وصناعة الطائرات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية... حيث يحظى المغرب بمزايا تنافسية حقيقية.

ويهدف مشروع الجهوية المتقدمة جعل التدخل العمومي أكثر نجاعة وفاعلية، وأكثر استيعابا من طرف المواطنين والمسؤولين المحليين داخل المجالات الترابية المنسجمة المنبثقة عن تقطيع 2015. وهو ما تعكسه الصيغ الجهوية لهذه الاستراتيجيات والمخططات القطاعية التي تمت بلورتها لمختلف جهات المغرب الاثني عشر.

وفيما يخص جهة الرباط-سلا-القنيطرة، فهي مطالبة ببناء نفسها ارتكازا على وضع مقومات التكامل بين مجالات ترابية جد متنوعة وفي احترام تام لخصوصياتها، وذلك من خلال تعزيز المسلكيات الاقتصادية المنتجة للثروة ولمناصب الشغل وذلك بواسطة نهج سياسة مشتركة تروم مصاحبة الانتقال الايكولوجي والطاقي، وكذلك عبر السعي نحو إذكاء روح التضامن الاجتماعي الكفيل بتخويل نفس الحظوظ لجميع السكان وفي كل أطراف الجهة. وتستهدف المخططات القطاعية أساسا تقوية وعصرنة القاعدة الاقتصادية الجهوية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجيات القطاعية تعاني من ثلاث إشكاليات رئيسية. الاشكال الأول يتعلق بعدم تنزيل هذه الاستراتيجيات على المستوى الجهوي، وإن تم تنزيل بعضها فيظل مرتبطا بالتقسيم الجهوي القديم. أما الاشكال الثاني فيرتبط أساسا بعدم تحيين مضامين هذه الاستراتيجيات سواء منها الوطنية أو الجهوية، في حين يتعلق الاشكال الثالث والأخير بالمدى الزمني لهذه الاستراتيجيات الذي لا يتعدى في أحسن الأحوال سنة 2024الشيء الذي لا يتوافق والحيز الزمني المخصص للإطار الجهوي لسياسة اعداد التراب.

1. مخطط الإقلاع والتسريع الصناعي

يعتبر مخطط التسريع الصناعي بمثابة نهج جديد قائم على إنشاء نظم إيكولوجية أكثر كفاءة تستهدف دمج سلاسل القيمة وتعزيز الروابط المحلية بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة. ويصبو هذا المخطط الصناعي إلى تحقيق نتائج هامة على مستوى جهات المملكة. غير أن جهة الرباط سلا القنيطرة لا تساهم إلا ب 8 % في القيمة المضافة الصناعية الوطنية، 7,1 % من الصادرات، 5,3 % من فرص الاستثمار لا توفر إلا 10 % من فرص الشغل الصناعي.

وتروم هذه الاستراتيجية التي تمتد طوال الفترة 2014-2020 إلى تحسين حصة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي لتنتقل من 17.9 % سنة 2016 إلى 23 % مع خلق 500.000 منصب شغل صناعي في أفق 2020، لذلك فهي تسعى نحو الارتقاء بالقدرة على استقطاب المستثمرين وتطوير الإنتاجية عن طريق الدعم المخصص للنسيج الصناعي وأخيرا السعي نحو تطوير القدرة على التصدير، من حيث الكم والقيمة المضاعفة.

ففي حالة جهة الرباط-سلا-القنيطرة، حيث يعرف قطاع الصناعة تطورا ملحوظا وخاصة على مستوى صناعة السيارات، إثر اختيار مجموعة «بوجو» إنشاء مصنع لها بضواحي مدينة القنيطرة على مساحة تتجاوز64 هكتار وبمبلغ استثماري يصل إلى 6 ملايير درهم، ويشمل هذا التطور كذلك الصناعة الكيميائية والشبه-كيميائية والصناعات الغذائية، إذ يتوقع برنامج التنمية الجهوية على الخصوص

- دعم إنشاء مناطق جديدة من خلال المساهمة المالية في الدراسات والتهيئة والترويج وإنعاش مناطق الانتاج الصناعي؛
- تدعيم عمليات إعادة تأهيل المناطق الصناعية الموجودة بغرض تحسين مردودها؛
- إعادة هيكلة بنيات الأنشطة الصناعية وخاصة في المدن المتوسطة؛
- العمل على توفير عروض خدمات مواتية للمقاولات الناشطة (استقبال، مصاحبة، تيسير إداري، تكوين...).
- إدماج المقاولات المتوسطة والصغرى في مسلكية صنع السيارات ووضع برنامج استشرافي لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة بالسيارة؛
- إعمال مخطط لإنقاذ قطاع النسيج عبر إدماجه في دينامية برنامج التسريع الصناعي، والسعي نحو تعضيد حضور صناعة الأدوية في المنطقة؛
- إنشاء قطب للصناعة الفلاحية في إطار منجزات مخطط المغرب الأخضر؛
- اعتماد برامج البحث والتنمية والابتكار المخصصة للجهة لفائدة المسلكيات المشعة على تطور الجهة؛
- إنشاء مركز جهوي للابتكار وتشجيع المبادرة المقاولاتية.

ويستهدف تجسيد هذه الاستراتيجية تحسين جاذبية الجهة والرفع من قدراتها الاستقطابية إزاء المستثمرين المغاربة والأجانب. غير أن مكانة الجهة الصناعية تبقى رهينة بمجموعات من المقومات يظل أهمها العرض المتعلق بالتكوين المهني الكفيل بالاستجابة للحاجيات من فرص الشغل الصناعي.

وخلال الفصل الأول من سنة 2019، تمكنت جهة الرباط سلا القنيطرة من جلب 23 % من الاستثمارات الأجنبية المتعلقة بالصناعة وخلق 24 % من مناصب الشغل الصناعية، وبذلك تحتل المرتبة الثالثة بين الجهات من حيث المشاريع المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار.

فبالإضافة إلى التجهيزات الصناعية التي تتوفر عليها الجهة، وخصوصا المنطقة الحرة للقنيطرة، فإن الجهة عرفت تنامي المنظومات الصناعية في كل من الساكنية وسوق الأربعاء. كما ان تدعيم العرض المتعلق بالعقار الصناعي سيمكن من مواكبة هذا التوجه الصناعي للجهة وبالتالي سيسفر عن شراكات مهمة بين المجموعات الصناعية وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة ستكون أكثر من علاقات تجارية إلى تبادل للتجارب والخبرات.

2. مخطط المغرب الأخضر

تم إطلاق مخطط المغرب الأخضر سنة 2008 بهدف الارتقاء بالفلاحة إلى مصاف محرك فعلي للنمو الاقتصادي والاجتماعي للمغرب بواسطة تطوير فلاحة مكثفة وعصرية، واتخاذ إجراءات تطال مستغلات الفلاحة الصغرى بالتحديث اللازم وتدعمها في أفق تحسين دخل صغار الفلاحين.

وفيما يخص مضمون الصيغة الجهوية لمخطط المغرب الأخضر للرباط-سلا-القنيطرة، تم التركيز على مسلكيات الإنتاج النباتي التالية: الحبوب، القطاني، زراعات البواكر، عنب المائدة، الأشجار المثمرة(الزيتون) والنباتات العطرية والطبية، الخروب والنباتات الزيتية.

وبالنسبة للإنتاج الحيواني، تخص المسلكيات التي وقع عليها الاختيار منتجات الحليب واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء وإنتاج العسل.

وإجمالا، تتلخص الأهداف المنشودة من المخطط الفلاحي الجهوي في أفق 2020 في:

- الرفع من مستويات إنتاج مختلف المسلكيات التي تم التركيز عليها؛
- الارتقاء بجودة وشروط تسويق الإنتاج؛
- العمل على تحسين استعمالات وتثمين مياه السقي؛
- بدل المجهود اللازم لخلق مناصب الشغل والسعي نحو تحسين مداخيل الساكنة القروية.

وتوخيّا لإنجاز هذه الأهداف في نهاية المخطط الفلاحي الجهوي، تم تحديد 263 مشروعا (الدعامة I و II) وتقدير كلفتهما ب 20.385 مليار درهم، من ضمنها 189 مشروعا من صنف الدعامة Iبمبلغ 19.7 مليار درهم و74 مشروع ‹› دعامة I I› بمبلغ 685.39مليون درهم.

ويتعلق الأمر ببرامج عرضية بغلاف مالي يصل إلى 25.4 مليار درهم وتتعلق بتوسيع المساحات المزروعة (19.600 مليار درهم) والتحويل الجماعي للأنظمة الحالية للسقي إلى سقي محلي (2584 مليون درهم) وتأهيل التجهيزات الهيدروفلاحية (1787 مليون درهم)

وتنظيف قنوات الصرف الصحي (422 مليون) وتمليك أراضي الجموع(336.9 مليون) وتهيئة المسالك القروية(548مليون) والتهيئة العقارية (10.4 مليون) وإنشاء قطب فلاحي(96 مليون).

3. رؤية السياحة 2020

وضعت هذه الاستراتيجية بهدف تثمين كل جهة من جهات المغرب مع الحرص على مواردها الطبيعية والحفاظ على أصالتها السوسيو-ثقافية ورغد سكانها المحليين. وتتفرع رؤية 2020 إلى عدة برامج من ضمنها برنامج المغرب الأزرق (عرض شاطئ تنافسي)، البرنامج الأخضر والتنمية المستدامة (تثمين الموارد الطبيعية والقروية)، مخطط التراث والموروث (إنعاش الهوية الثقافية للمغرب) وبرنامج بلادي (عرض سياحي مواتي للسياح المغاربة).

ترتهن التنمية السياحية لجهة الرباط-سلا-القنيطرة بالدعم المخول للمنتوج السياحي الجهوي من خلال المساهمة المالية في الدراسات والتجهيزات خارج الموقع، وتصميم الطرق والمسالك السياحية القروية وتعبئة العقار العمومي. إضافة إلى ذلك، يتم تحفيز النشاط السياحي الجهوي من خلال عدد كبير من الإجراءات والمبادرات التي تشع على مجموع المكونات الترابية للجهة وخاصة:

- إنجاز المشاريع السياحية المتعلقة بتنمية السياحة القروية والايكولوجية (مزرعة بيداغوجية، مركز الفروسية، نادي الرماية، مأوى إيكولوجي...)
- وضع مشاريع سياحية تثمن المنتوج الثقافي لمدن الرباط وسلا(معارض الصناع التقليديين، تظاهرات ثقافية، تثمين المواقع التاريخية ...)
- تثمين كورنيش الرباط وإنشاء مشاريع في وادي أبي رقراق؛
- إنجاز مشاريع تخص التنشيط السياحي والثقافي والرياضي وكذلك التجارة داخل الحديقة المركزية لمدينة تامسنة؛
- إنشاء مركب ثقافي على صعيد إقليم القنيطرة وإنجاز مشاريع للتنشيط والترفيه في مرسى نهر سبو بالقنيطرة؛
- إعداد مشروع نادي بلادي بمولاي بوسلهام؛
- إنشاء مشاريع سياحية لرياضات البحر بالمهدية ومولاي بوسلهام؛

- إنجاز حديقة للألعاب في غابة المعمورة؛
- إنشاء مرصد للطيور المهاجرة في المحمية الطبيعية «المرجة الزرقاء» أو محمية سيدي بوغابه.

4. مخطط رواج

يهدف مخطط تطوير التجارة والتوزيع المعروف باسم « رواج» تنظيم وتحريك هذا القطاع ليجعل منه رافعة للاستثمار والتنمية السوسيو-اقتصادية ككل. ترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور وتستهدف توازن الشبكة التجارية وجاذبية الجهاز التجاري وتنويع عروض المنتجات.

ويتلخص المحور الأول لهذا المخطط في السعي نحو تنظيم مجال التسويق والتسوق من خلال سياسة للتعمير التجاري ترتكز على مسلسل لوضع مخطط محكم للتجهيز التجاري بناء على معايير سوسيو-اقتصادية وكذلك على انسجام وتناغم الأقطاب التجارية وأنماط التوزيع وكذلك على إجراءات لمكافحة المضاربة العقارية. ويدعم المحور الثاني تحديث تجارة القرب من خلال إحداث صندوق رواج وإنعاش الأقطاب التجارية الحضرية وتنظيم التجارة غير المستقرة أو المتجولة داخل الفضاءات التجارية المهيئة والأسواق القروية. وأخيرا خُصِّص المحور الثالث للنهوض بالعرض التجاري وجعله ملائما لحاجيات مختلف فئات المستهلكين من زاوية التموين بالمنتجات الطرية ومن حيث يُسر الحصول على المنتجات.

وفوق هذا وذاك، تضمّن مخطط رواج محاور عرضانية لمصاحبة إعمال هذه الاستراتيجية من قبيل وضع أسس الحماية الاجتماعية للتجار، وتقديم عرض للتكوين مواتي لحاجيات القطاع، وضمان حماية أنجع للمستهلك، وتقوية التمثيل المهني وكذلك إنشاء وتطوير نظام رصد وتتبع وبلورة إحصائيات تعزز شفافية القطاع.

5. الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستية

تحتوي استراتيجية اللوجستيك الخاصة بالجهة، والتي هي ثمرة عقد-برنامج بين الدولة والقطاع الخاص، رهانات اقتصادية عالية الأهمية. وتتلخص في تقليص حصة الكلفة اللوجستية في الناتج الداخلي الإجمالي من 20 إلى 15 %، تسريع نمو الناتج الداخلي الإجمالي عبر ربح خمسة نقط في عشرة سنوات وانبثاق قطاع لوجيستي تنافسي، المساهمة في التنمية المستدامة للبلاد عن طريق تقليص انبعاثات غاز الكربون المترتبة عن النقل الطرقي للبضائع ب 35 % واحتقان الطرق والمدن.

وسيتم إعمال التدابير والإجراءات المتعلقة بمحاور هذه الاستراتيجية تدريجيا وعلى دفعات، وهي تحمل أهدافا طموحة في المدى القصير والمتوسط وفي اتجاه انتشار شامل في أفق 2030. ويتوقع برنامج تنمية جهة الرباط-سلا-القنيطرة إنعاش قطاع النقل والإمداد من خلال:

- تقديم الدعم لإنشاء وإعادة تأهيل مناطق الأنشطة الاقتصادية غير الصناعية (بما فيها أسواق الجملة والمعارض) دعم 18 مشروع لخدمات المعارض ومشروع واعد لسوق الجملة؛
- مصاحبة مشاريع المنطقة الحرة الأطلنطية وحظيرة القطب التكنولوجي بواسطة إنشاء مكوكات خاصة، تقوية الاتصال بالمنطقة الحرة الأطلنطية مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع ومصاحبة التطور المجالي والراحة السكنية (مساكن، تجهيزات، خدمات القرب).

6.استراتيجية تنمية الصناعة التقليدية

ترتكز الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية على ثلاثة توجهات كبرى. وكتعبير عن مقاربة إرادية للدولة، تهدف هذه الاستراتيجية في أول المطاف خلق مناصب شغل إضافية لاستيعاب جزء من العاطلين وتمكينهم من مقومات الحياة الكريمة. وهو توجه لا يمكن فصله عن إعادة تأهيل القطاع كمصدر قوة وكرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وللتذكير، استهدفت هذه الاستراتيجية، في أفق 2015،مضاعفة رقم أعمال الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، والرفع من الصادرات الرسمية عشرة مرات ومن مستوى الإنتاج بمقدار يصل إلى 4 ملايير درهم من الناتج الداخلي الإجمالي الإضافي للقطاع. والمأمول أن يتعزز هذا القطاع بحوالي 300 مقاولة ضمنها 15 إلى 20 مقاولة مرجعية لخلق 115.000 منصب شغل إضافي وتأهيل 60.000 خريج للتكوين المهني.

وتتلخص توقعات برنامج التنمية الجهوية لأنشطة الصناعة التقليدية لجهة الرباط-سلا-القنيطرة في:

- دعم مشاريع الصناعة التقليدية المتعلقة بالخدمات وبالمعارض؛
- التكوين الجيد في حرف الفن والتصميم؛
- إنشاء منصة جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمسلك لدعم التعاونيات والجمعيات والمقاولين الاجتماعيين، برمجة دورات التكوين والاستشارة المتخصصة الرامية إلى الحفاظ على الأنشطة وتعزيز استراتيجية النمو والوساطة في الاستثمار؛
- دعم الأنشطة المساعدة على تصور وتصميم وتتبع وتنشيط المشاريع الجهوية المهيكلة، وأخيرا إنعاش مبادرات التجديد والابتكار الاجتماعي.

7. مخطط هاليوتس: استراتيجية النهوض بالصيد البحري

يتمحور الهدف الرئيسي لاستراتيجية تنمية قطاع الصيد البحري والرفع من تنافسيته، والمعروفة بمخطط «هاليوتيس»، حول متطلبات الارتقاء بالصيد البحري إلى نشاط مستدام وتنافسي يتمكن من تثمين الموروث البحري للبلاد ويتطور إلى قطاع محرك للنمو الملموس للاقتصاد المغربي.

ومن خلال تشجيع الاندماج القطاعي من المنبع إلى المصب والرفع من مستوى التعاون بين مختلف الفاعلين لضمان تدبير مشترك وفعلي للقطاع، تتمحور استراتيجية «هاليوتيس» حول ثلاثة توجهات كبرى: الحرص على استدامة الموارد، الرفع من القدرة الإنجازية لنشاط الصيد من مرحلة رسْو مراكب الصيد وإنزال حمولتها إلى مرحلة تسويق منتجات البحر، توخي التنافسية إزاء الأسواق المهمة والمستهدفة. ويرتكز إعمال هذه الإستراتيجية لتنمية قطاع الصيد البحري على خمسة أدوات رئيسية مرتبطة بوظائف عرضانية للحكامة والتمويل والإنعاش والتنمية واليقظة/ الرصد والتكوين.

تُعدّ جهة الرباط-سلا-القنيطرة ضمن مكونات المنطقة البحرية للمغرب الأطلنطي الشمالي. فمن خلال الامتداد البحري الأطلنطي للجهة ووجود مركب مينائي في القنيطرة إلى جانب عدد من مراسي الصيد والترفيه، تَتيسّر لهذه الجهة مختلف أصناف الصيد من قبيل المعدات النشيطة (شباك الصيد، شباك الجر) والمعدات القارة أو المثبتة للصيد (الفخاخ ، الخطوط الطويلة ، الشباك المائلة ، الشباك الخيشومية ، إلخ).

وبسبب أهميتها كمنطقة مصايد، فإن المنطقة معروفة بوجود مناطق تفريخ وتناسل الأسماك وحضانتها وكذلك بوجود مواقع ذات المنفعة البيولوجية، وخاصة بحيرة مولاي بوسلهام

8. الاستراتيجية الميناءية ل 2020

كرست استراتيجية الموانئ في أفق 2020 لجهة الرباط-سلا-القنيطرة مكانة مرموقة لمحور القنيطرة-الدار البيضاء الذي يحتضن ميناءين كبيرين، المحمدية والبيضاء، داخل نفس المجمع الحضري.

وتجيب الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الموانئ على رهانات متعددة الأبعاد تتعلق ب:

- تقوية القدرة التنافسية للسلسلة اللوجستية وتثمين الموارد؛
- ضمان أمن وسلامة التوريدات والإمدادات الاستراتيجية؛
- مرافقة التحولات الاقتصادية؛
- تعزيز قدرة نظام الموانئ على التكيف والتلاؤم مع التغيرات الجهوية والدولية لغاية التمكن من الظفر بالفرص الاستراتيجية واستغلالها لصالح الاقتصاد الوطني.

9. استراتيجية تنمية القطاع المعدني

تهم محاور هذه الاستراتيجية تطوير الاستثمار في مضمار البحث والتنقيب، إنعاش السوق لاستقطاب المستثمرين المغاربة والأجانب، تحيين التشريع وتثمين الموارد المعدنية المتوفرة. وتتوقع هذه الاستراتيجية إعمال جملة من الدعامات المهيكِلة التي تمس سلسلة النشاط المعدني برمتها: التنقيب، البحث، الاستغلال، التثمين وتحويل المعادن الخامة.

من زاوية الأرقام، تهدف هذه الإستراتيجية تحقيق المرامي التالية: مضاعفة رقم المعاملات ثلاث مرات ليصل إلى 1.5مليار درهم وحجم الاستثمارات عشرة مرات ليبلغ 400 مليون درهم وأخيرا مضاعفة الأعداد المشغلة من طرف القطاع. تتوفر جهة الرباط-سلا-القنيطرة على رصيد معدني مهم وخاصة في أقاليم الخميسات والقنيطرة وسيدي قاسم. وتوجد على رأس أهم مناجم المعدن الموجودة النحاس والحديد والزنك والغاز والميكا والرصاص والأملاح.

10. المخطط الوطني للغاز الطبيعي المسال

يتوق المخطط الوطني لتطوير الغاز الطبيعي المسال إلى إنجاز التجهيز الضروري للوصول إلى منابع الغاز وإعادة تحويله إلى غاز ونقله واستعماله لإنتاج الطاقة الكهربائية والصناعة.

ويستهدف كذلك تلبية الطلب الوطني على الكهرباء، وتقليص التبعية الطاقية إزاء الخارج والمحروقات الأحفورية من خلال الاعتماد المتصاعد على الطاقات المتجددة وتثمين الموارد الطاقية المحلية، وكذلك تأمين تموين محطات توليد الطاقة الكهربائية بالمولدات الغازية ذات الدورة المركبة التي تشتغل بالغاز الطبيعي

ومن حيث الأرقام، يهدف المخطط الوطني بلوغ 4.6 مليار درهم كاستثمارات و400 كلم من خطوط أنابيب الغاز، وإنشاء محطة للغاز ومحطة توليد بالدورة المركبة. ولتلبية الطلب الوطني على الكهرباء، يتعين أن تصل القدرة الإضافية التي يجب التوفر عليها بين 2020 و2025 حوالي 3.900 ميكاوات وضمنها تحويل مولدات الغاز لمحطة المحمدية (300 ميكاوات) ومحطة القنيطرة (300 ميكاوات) إلى دوارات مركبة بقوة 450 ميكاوات لكل منهما.

11. المغرب الرقمي 2020

تهدف استراتيجية المغرب الرقمي 2020 تطوير مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومواصلة تعزيز تموقع المغرب كمركز إقليمي والارتقاء بتقديم خدمات الاتصال لكل مواطن وللمقاولة كأداة للتحول الاقتصادي والاجتماعي. وتتلخص الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية في تقليص الهوة الرقمية ب 50 %، ورقمنة 50 % من الإجراءات الإدارية على الأقل، وتجهيز وربط 20 % من المقاولات الصغرى والمتوسطة وأخيرا تكوين 30.000 مهني في تكنولوجيات الإعلام. وتنشد جهة الرباط-سلا-القنيطرة إنعاش الحكومة الرقمية من خلال تنظيم معرض رقمنة الحكومة والمساهمة في إعمال مشروعين من الرقمنة على المستوى الجهوي بتشارك مع الجماعات المحلية ووكالة الاقتصاد الرقمي.

12. استراتيجية الطاقة 2030

تتوخى هذه الاستراتيجية بالأساس تنمية الطاقات المتجددة لتأمين إمدادات الطاقة في سياق يتسم بنمو قوي للطلب على الطاقة، وللتحكم في التكلفة المستقبلية للخدمات الطاقية مقارنة مع النزعة نحو ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، وأخيرا الحفاظ على البيئة من خلال التقليل من انبعاثات الغازات ذات الانحباس الحراري.

بالأرقام تطمح هذه الاستراتيجية في الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في الإنتاج الوطني لتصل إلى 52 % في أفق 2030 بقدرة إنتاج تناهز2000 ميكاوات من الطاقة الشمسية و2000 ميكاوات من طاقة الرياح. وعلى صعيد الجهة، تتلخص الرؤية الطاقية في:

- تعميم الإنارة العمومية الفعالة في مختلف المراكز الحضرية والحواضر من خلال تحويل مصدر الإنارة العمومية إلى الطاقات المتجددة؛
- دعم النهوض بالنجاعة الطاقية في المباني العمومية وإنجاز مخطط الطاقات المتجددة
- مساندة وإنعاش مشاريع التنمية المستدامة المثالية عن طريق الدعم المالي للمشاريع التي تروم اقتصاد الماء والطاقة وتدبير النفايات والفضاءات الطبيعية وضمان الحركية المستدامة.

13. المشاريع الأخرى الكبرى المهيكلة

هناك مشاريع كبرى مهيكلة في طريق الإنجاز أو البرمجة ومن شأنها أن ترفع من مستوى الجهة في الربط والاتصال، وأن تعزز تنافسيتها الاقتصادية واللوجستية وكذا إشعاعها لجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات المغربية والأجنبية ومن أهمها:

- إنشاء محطتي القطار أكدال الرباط والقنيطرة التي ستستقبل الخط فائق السرعة «البراق» بمبلغ مليار درهم والتي ستقوي موقع الجهة وإشعاعها على المستوى الوطني؛
- الارتقاء بخدمات النقل العمومي عبر توسيع خطوط الترامواي الرابطة بين سلا والرباط؛
- تجديد المركب الميناني للقنيطرة وإنشاء عدة مراسي للصيد والترفيه؛
- تأهيل المحاور الطرقية المهيكلة داخل الجهة (خارج ما هو مقرر في البرنامج المندمج لإقليم القنيطرة).

VII. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر لجهة الرباط سلا القنيطرة

1. المؤهلات الداخلية

تنفرد جهة الرباط سلا القنيطرة بكونها تتوفر على شروط تحقيق تنمية بشرية تمكن من خلق إطار عيش كريم وكذا تتميز باقتصاد متنوع وبموقع جغرافي استراتيجي، ويمكن تلخيص مؤهلات الجهة فيما يلي :

- تنمية اجتماعية وبشرية بفضل المؤهلات التي تتوفر عليها الجهة من قبيل الساكنة الحضرية ذات المستوى التعليمي العالي بالإضافة إلى التجهيزات الأساسية الصحية والتعليمية المهمة...؛
- جودة عيش متوفرة بفضل البرامج التنموية والتجهيزات الأساسية المتوفرة؛
- اقتصاد متنوع يعتمد أساسا على الخدمات؛
- موارد بشرية وطبيعية هامة ومتنوعة؛
- بنية تحتية مهمة ذات بعد وطني ودولي: طرق سيارة ومطارات؛
- مناطق هامة تتخلل الجهة كالأحواض المائية والسلاسل الجبلية والموارد المائية والفرشات المائية والغابات؛
- تراث مادي ولامادي مهم؛
- مدينة الرباط عاصمة المملكة واشعاعها الوطني والدولي؛
- البنيات التعليمية المهمة؛
- الصبغة البحرية للجهة وما توفره من غنى للجهة

2. الاكراهات الداخلية

تعرف الجهة مجموعة من الاكراهات الداخلية والمتمثلة أساسا في ضعف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الجهوية مع ضرورة تثمين الموارد والمؤهلات:

- ضعف العلاقات الوظيفية مع الجهات المجاورة؛
- عالم قروي يعاني من الهجرة القروية؛
- شبكة حضرية متمركزة على المدن الكبرى؛
- إشكالات الموارد الطبيعية من الماء والتربة والغابة؛
- تباطؤ عملية الاندماج الجهوي بين الرباط والمدن المجاورة؛
- ضرورة العمل على تحسين الظروف الاجتماعية للساكنة: التعليم والصحة والتنمية القروية...؛

- إطار عيش يخضع لتحديات منها: فقدان الجاذبية السكانية، التنمية الحضرية غير المتحكم فيها، العجز السكني، النقل الحضري...؛
- دينامية اقتصادية لا تستجيب لمؤهلات الجهة: قطاعات إنتاجية ضعيفة، ضعف التصدير، قطاع فلاحي ذو قيمة مضافة محدودة؛
- أنشطة اقتصادية صغيرة ومتوسطة مع قيمة مضافة صغيرة؛

3. التهديدات الخارجية:

يجب على الجهة مواجهة العديد من التهديدات والتحديات الخارجية منها:

- الهجرة القروية من المناطق المجاورة؛
- المنافسة مع جهتي الدار البيضاء سطات وجهة طنجة تطوان الحسيمة؛
- مخاطر الكوارث التي تهدد الغابات والفرشات المائية؛
- عدم كفاية مجهودات الدولة من أجل محاربة الفوارق الاجتماعية؛
- المنافسة الاقتصادية للجهات الأخرى (الصناعة، السياحة، الصناعة التقليدية)؛
- الاثار الخطيرة للعولمة الاقتصادية على الأنشطة الخاصة.

4. الفرص الخارجية:

يشهد المجال الجهوي تحولات عميقة بفضل مجهودات الدولة وسياستها العامة ومنها:

- جهات محاذية ذات استراتيجيات قطاعية هامة: الدار البيضاء سطات وطنجة تطوان الحسيمة؛
- مختلف الاستراتيجيات القطاعية: المغرب الأخضر، المغرب الأزرق، المغرب الرقمي...؛
- محطة عبور القطار فائق السرعة؛
- الاستراتيجية الجدية للمملكة تجاه افريقيا؛
- تحديث البنيات المينائية على الواجهة المتوسطية وقربها من الجهة؛
- وسائل التخطيط الترابي ذات بعد كبير؛
- برامج لتأهيل العالم القروي؛
- لا تمركز ولا تركيز إداري؛
- أدوات التخطيط الترابي ذات بعد وطني.

VIII. امكانيات وهويات جهة الرباط-سلا-القنيطرة

1. قوة الهوية الفلاحية وتعزيزها بواسطة المخطط الفلاحي الجهوي

بالنظر إلى ما هو متاح من وسائل، وخاصة أهمية المساحة القابلة للزراعة، ووفرة الموارد المائية وشساعة الأراضي المسقية، هناك هامش كبير لتحسين مستوى الإنتاج والإنتاجية الفلاحية داخل الجهة. وفي هذا الصدد، يستدعي النهوض بالهوية الفلاحية للجهة تجاوز منطق الفلاحة المعيشية وطبع القطاع بالإصلاحات التي أوصى بها مخطط المغرب الأخضر وخاصة:

- تحسين الإنتاجية عن طريق تأهيل التجهيزات وتدبير المخاطر والرفع من المكننة؛
- هيكلة مسالك التسويق والمبادرات الجماعية للتنقيب عن المنافذ والأسواق بواسطة بلورة علامات جهوية وإنعاش التصدير ومصاحبة الفاعلين في البحث عن أسواق جديدة؛
- وضع عرض جهوي خاص للاستشارة و للحصول على خدمات البحث والتنمية والابتكار(فلاحة البور).

2. الهوية السياحية تثمين في اتجاه جعل الجهة وجهة في حد ذاتها

لكي يتمكن قطاع السياحة من أخذ المكانة التي يستحقها بين مكونات الاقتصاد الجهوي، سيكون على المتدخلين في الميدان السياحي بالجهة إبراز المؤهلات الثقافية والمناظر والمواقع التاريخية لمختلف المكونات الترابية لجهة الرباط-سلا-القنيطرة لإثراء تجربة السائح والزائر للفضاء الترابي. وفي هذا الصدد، يعتبر الرفع من الطاقة الإيوائية لتصل إلى 25.000 سرير شرطا أوليا بغرض الارتقاء بالجهة كوجهة سياحية وأكثر رؤية من طرف القائمين على الجولات السياحية.

وتبدو سياحة الأعمال خيارا يتعين تقويته من خلال الوقوف على أهمية وجدوى بناء قصر للمؤتمرات بمدينة الرباط. كذلك، من شأن استكشاف تطوير العروض العالمية المعبأة أن يمهد لإطالة فترات زيارة الجهة والتجوال بها من طرف السياح.

3. الهوية الصناعية: نحو التعزيز والارتقاء

سيكون المحور الصناعي الصخيرات-تمارة حيث تتركز معظم المنصات والمناطق والأنشطة الصناعية للجهة مدعوا للمساهمة بشكل أكبر في الإنتاج الجهوي وفي خلق مناصب الشغل الصناعي بفضل إعادة هيكلة ومرافقة الوحدات الصناعية وبفعل الارتقاء بجودة الاستقبال لمؤسسات الصناعة الجهوية، من ناحية، وإعادة تأهيل وتهيئة المناطق الصناعية وحظائر الأنشطة الاقتصادية، من ناحية أخرى.

وبذلك سيشهد النسيج الصناعي قفزة نوعية عن طريق البرنامج الكبير لصناعة السيارات بالقنيطرة، وتحديث الحوض الصناعي للصخيرات –تمارة-الرباط-سلا الذي يتركز حول النسيج وصناعة الأدوية وعلى الصناعات الفلاحية-الغذائية، وكذلك عبر إعمال القطب الفلاحي-الصناعي بواسطة مشروع القطب الفلاحي لتعزيز المسلكيات الفلاحية الصناعية بالجهة.

4. تعزيز القدرة الاستقطابية للجهة

للرفع من جاذبية الجهة للمستثمرين، يتعين على الفاعلين الجهويين العمل على وضعُ عرض استقبال عقاري يتسم بالجودة، وخاصة عبر مخطط لتطوير حظائر ومناطق الصناعة. إضافة إلى ذلك، يشترط تطوير التسويق الترابي لاقتصاد الجهة عبر إعمال مخطط للتعريف بمؤهلات الجهة لدى أوساط الاستثمار الأجنبي المباشر ومخطط للتعريف بمسلكيات الإنتاج وبالمتدخلين الجهويين لدى الأسواق المستهدفة.

5. تعزيز جاذبية الموروث الثقافي المادي واللامادي الجهوي

وهي تزخر بتنوع ثقافي وبشري ملحوظ، يتعين على الجهة أن تبرز مختلف مؤهلاتها عن طريق تثمين التراث الذي تم جرده والمشهود له، كما عليها أن تجد الدعم المالي لمشاريع استغلال الموروث الثقافي والتاريخي للجهة وأن تسهر على تيسير النهوض به والدعاية له وتسويقه. ويتعين عليها أخيرا مراعاة كل ما يتطلبه تشجيع التظاهرات الثقافية الكبرى من وسائل مالية وتنظيمية.

6. الحفاظ على البعد القروي الجهوي عبر دعم التنويع الاقتصادي للبوادي

يستحق المكون القروي الجهوي عناية خاصة واهتماما بما يتطلبه الحفاظ على مستوى الدينامية الاقتصادية وصيانة الساكنة القروية بصفتها الثروة الفعلية للمنطقة وخاصة الفئات الشابة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بخلق أنشطة جديدة ومجزية، وتعزيز الأنشطة غير التي تقتصر على الإنتاج والتحويل الفلاحي بما يكفل تنوعا غنيا للقاعدة الاقتصادية، وإنعاش المنتجات المحلية وضمان الدعم المالي للتعاونيات الفلاحية والغابوية.

وعلى صعيد آخر، يتعين السهر على إدماج المناطق القروية في دينامية التنمية من خلال الحرص على مد هاته المناطق بالخدمات والتجهيزات الضرورية لتثبيت السكان المحليين وضمان شروط استقرارهم.

7. إطلاق الابتكار والتجديد لتحرير الطاقات والرفع من إمكان النمو الترابي

تشكل التعبئة الجماعية للمهارات والتحفيز على التجديد والابتكار مفتاح نجاح التطور المنشود للجهة وتقدمها، وذلك عبر نهج التميز والارتقاء في عملية التحول والتحديث الاقتصادي. وفي هذا الصدد. سيكون من المفيد وضع المقاولة في قلب شبكة المعرفة والسعي الحثيث نحو توجيه مجهودات البحث وتركيزها على الرهانات الجهوية للتنمية. وإضافة إلى ذلك، ستستفيد جهة الرباط-سلا-القنيطرة كثيرا حينما ستنشئ جهازا لمساندة المقاولات الناشئة والمنبثقة ومركزا جهويا للابتكار والنهوض بالمبادرة المقاولاتية، وكذا تيسير مقومات إعمال برنامج لدعم «المبادرات الرائدة والوجيهة».

تتكون جهة الرباط-سلا-القنيطرة من مناطق جد مختلفة، برهانات متعددة وأحيانا متناقضة. وبالنظر إلى تنوع وتعدد مؤهلات هذه المناطق وكذلك تباين نقط ضعفها، يتعين على السلطة العمومية ممثلة في الدولة تقديم الأجوبة المواتية لبلوغ تنمية متوازنة وضمان تناسق التراب الجهوي برمته. فالدولة مطالبة بالسهر على وضع الشروط التي ستمكن من مواجهة التزايد السكاني المتركز مجاليا داخل الجهة عبر تلبية حاجيات السكن والحركية والولوجيات، لكن دون إلحاق الضرر بالمؤهلات وبالمشاهد الطبيعية وبالموارد الفلاحية والغابوية. وكذلك دون إهمال متطلبات حماية التراث الثقافي أو إغفال الانعكاسات المرتقبة لتغير المناخ.

وبغرض تيسير ودعم المشاريع التي ستساهم في التنمية المتوازنة والمستدامة للمكونات الترابية للجهة، والتي تحمل فرصا سانحة للتشغيل وللتناغم والوئام الاجتماعي، تطرح على الدولة مهمة مصاحبة المشرفين على المشاريع- مجلس الجهة والجماعات المحلية- مما يقتضي: تيسير بلورة الاستراتيجيات الشمولية والمشاريع العملية من خلال التزود بالمعرفة والخبرة، دعم الإعمال الملموس للسياسات العمومية ذات الأولوية، توفير دعم منهجي في مضمار الهندسة الترابية لمختلف الجماعات وخاصة تلك التي تجابه رهانات معقدة، مساندة وتبسيط إنجاز المشاريع طبقا لمستلزمات التنمية المستدامة.

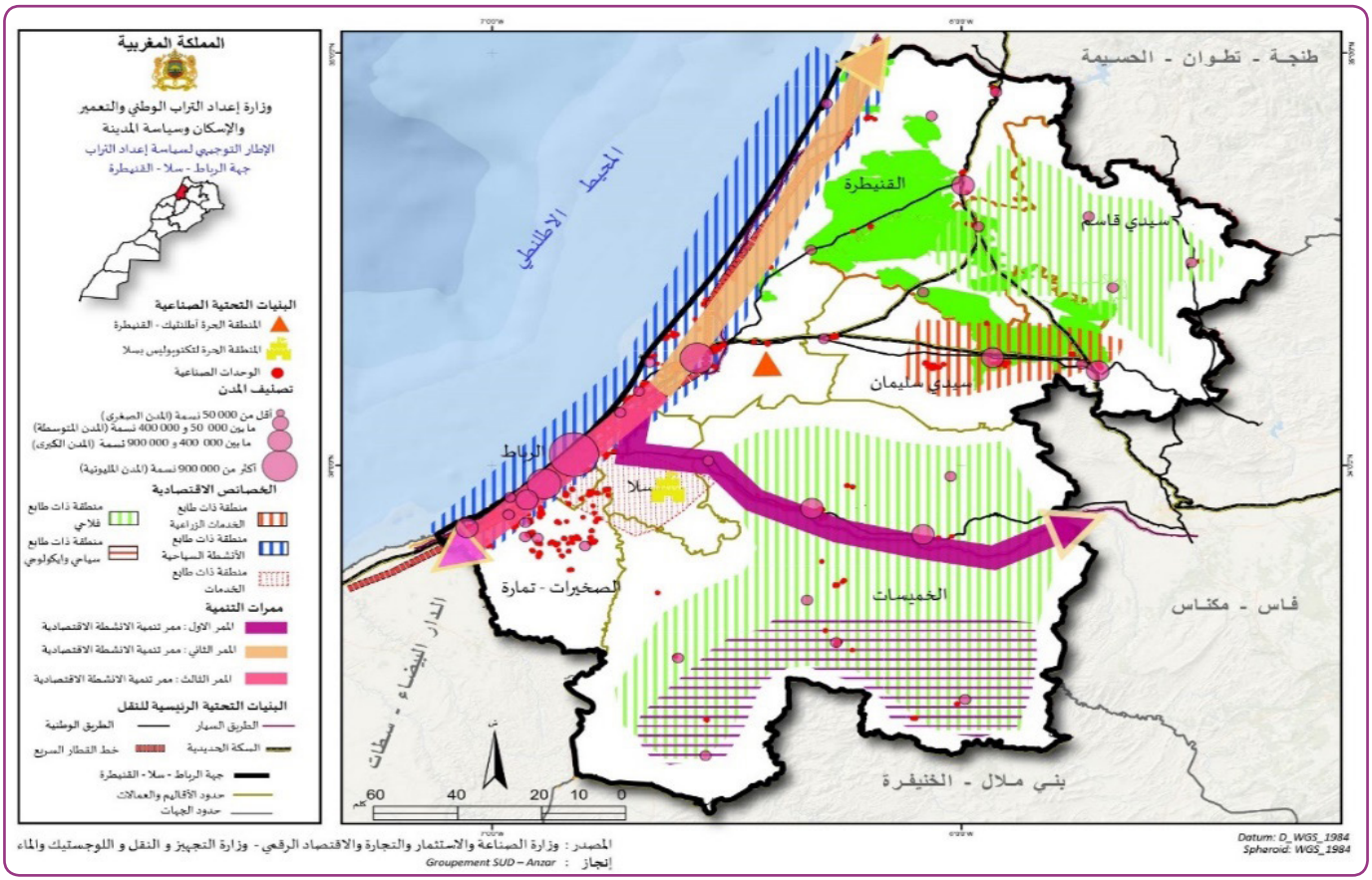

خريطة رقم 9: أهم التوجهات والخيارات الإستراتيجية الترابية للجهة

IX. التوجهات والاختيارات الاستراتيجية الجهوية

تتكون جهة الرباط-سلا-القنيطرة من مناطق جد متنوعة ومتباينة من زاويا مختلفة كالوسط الطبيعي والتكوين البشري والحمولة الاقتصادية والتشكل السوسيو-ثقافي. وتترتب عن عدم تجانس المكونات الترابية ضرورة إيلاء عناية خاصة لمسألة تقليص الفوارق الجهوية. ومن شأن هذا التنوع أن يشكل فرصة هائلة لتنمية الجهة من خلال الاستفادة من إمكانيات التكامل بين مختلف المكونات الترابية.

فمنذ نهاية 2016، اندمجت جهتا « الرباط سلا زمور زعير» و الغرب الشراردة بني حسن لتكوّنا جهة واحدة موحدة، وبارزة من حيث موقعها وسط المغرب وفي قلبه النابض. يتعلق الأمر بعملية إحداث إطار ترابي منطقي، يحركها هاجس الانسجام والاتساق والبحث عن شروط الاستدامة والفعالية بالنسبة للمجمعات الجهوية الجديدة، وترتكز على الإقرار بوجود تاريخ مشترك يلحم مكونات هذا الفضاء الترابي الشاسع. وهكذا أصبح إنشاء جهة الرباط-سلا-القنيطرة من جهتين سابقتين حاملا لإمكانيات هائلة ستنبثق من الديناميات الجديدة التي ستنجم عن تداخل وتكامل المكونات، وسترسخ بفضل التضامن الترابي الذي سينشطه هذا البناء الترابي الجديد. وفي هذا الصدد، سيكون على التحولات المنتظرة أن تتلاقى وتصب مجتمعة في تصور وتبني مشروع مشترك يخدم تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة التي تتجاوب مع انتظارات السكان على مجموع التراب الجهوي والتي ستمكن في نهاية المطاف من الارتقاء الملموس بجودة الحياة.

تُوضع على عاتق الفاعلين العموميين، السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، مهمة بلورة تشكُّل تنظيمي كفيل بتيسير شروط نجاح المشروع الجهوي. وداخل هذا التشكل، ستكون للجهة الأولوية عن باقي مستويات وأصعدة المبادرة والعمل التنموي الجهوي، وستلعب دورا محوريا في اتجاه التنمية المتناسقة لكل المكونات الترابية. وفوق هذا وذاك، سيتطلب تغيير مدار العمل الجهوي تقوية مهام مصالح الدولة لغاية مرافقة رؤية التطور والبرامج الجهوية التي تعكسها.

من هذا المنطلق سيكون على الإدارات والمصالح اللاممركزة للدولة، والتي ستتعزز بفضل مقتضيات الميثاق الجديد لسياسة اللاتمركز، لعِبُ دور أساسي بجانب الجهة والجماعات الترابية الأخرى (عمالات أقاليم وجماعات) ومنظمات المجتمع المدني، في مضمار السعي نحو العدالة ومكافحة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمساواة والميْز بين المناطق في أفق إرساء مقومات التنمية المتوازنة والمستدامة.

فعلى المستوى الاقتصادي، يرتهن بلوغ تنمية متناسقة لجهة الرباط-سلا-القنيطرة بوجود شبكة كافية ومتوازنة لتأطير التراب الجهوي من حيث إمكانية سهولة الربط بواسطة شبكات الاتصال والتوفر على وسائل نقل عصرية، وببذل مجهودات لتنويع وتعزيز جهاز الإنتاج وبإمكانيات واثقة للتكوين وتطوير الكفاءات، وبالسهر على إنعاش الأنشطة والخدمات المولدة لمناصب الشغل والمداخيل، وكذا بمقومات مناخ يخدم رفاه سكان الجهة. وعلى هذا الصعيد تكون مكونات الشبكة الحضرية مدعوة للعب دور مركزي في مضمار الارتقاء بالديناميات الاقتصادية والبشرية دون إهمال مجالات العيش الأخرى في الجهة وخاصة المناطق القروية.

يمكن إعادة تشكيل التوجهات الرئيسية للسياسة العمومية في ميدان تهيئة التراب على صعيد جهة الرباط-سلا-القنيطرة في أفق الأربعة وعشرين سنة المقبلة من خلال نتائج وخلاصات التشخيص الترابي الجهوي الذي تمت بلورته وعلى ضوء الإكراهات التي تعيق مسار التنمية الجهوية المنشودة والإمكانات التي تزخر بها الجهة.

وتروم هذه التوجهات في نهاية المطاف ضمان التناغم وتيسير الانسجام بين مختلف الإجراءات والتدخلات العمومية على صعيد الجهة، كما تهدف المساعدة على توجيه السياسات العمومية وجعل دوائر القرار على اطلاع كامل على الأولويات الموضوعية والمفضلة بغرض الارتقاء بالجهة وضمان مستقبل أفضل لمواطنيها، سواء أولئك القاطنين بحواضر المنطقة الساحلية أو الموجودين بالمناطق البعيدة والهامشية ذات الصبغة القروية الغالبة. وفي هذا إطار فإن دور الدولة طيلة هذه المرحلة الأولى من مسلسل الجهوية المتقدمة دور رئيسي لكونه كفيل بإعطاء التوجيه المواتي للتدخل العمومي الذي أصبح يتقرر وينفذ من داخل الجهة. وتتلخص أهدافه في خلق شروط توزيع متوازن وعادل للأنشطة داخل التراب الجهوي، من خلال السهر على تحسين الاندماج الجهوي وتطوير الإنجازات الشمولية لمختلف مكونات الجهة.

يندرج العمل الاستشرافي الذي تقوم به الإدارة المركزية في إطار واسع للتشارك الذي يجمع ويوحد كل مكونات الدولة اللا متمركزة لتُترجم

إلى أعمال ملموسة وقابلة للتقييم في الزمان. وتسعى الدولة من خلال ذلك إلى تحديد الالتزام بتحقيق نتائج معينة حتى تكون في مستوى طموحات الإصلاح الترابي وتطلعات وانتظارات الساكنة والجماعات.

وتطمح هذه الرؤية المتعددة الأبعاد إلى تثمين الإمكانات التي تتوفر عليها مجموع المكونات الترابية كمجالات تتسم برهانات متميزة وتتطلب سياسات وبرامج تنموية ملائمة. وسيكون من واجبها العمل على إعادة التوازن المجالي الاجتماعي من خلال مراعاة الرهانات الكبرى للتدبير الرشيد للموارد وخاصة منها الموارد المائية، وحدود الدينامية الخاصة بالشبكة الحضرية والمتجلية في حجم المشاكل التي تعتري النسيج الحضري برمته، وأخيرا ما يتطلبه الانتباه إلى مكامن ضعف وهشاشة القطاعات الاقتصادية بالجهة.

تستهدف توجهات السياسة العمومية المتعلقة بإعداد التراب بالأساس، كما عبرت عنها وثائق المخطط الوطني لإعداد التراب، الوصول إلى توزيع رشيد ومتناسق للأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية داخل مختلف بقاع المجال الترابي المغربي. على هذا الأساس، تتلخص الأهداف الرئيسية لإعداد التراب في: إيلاء اهتمام خاص بالتوزيع الجغرافي لوسائل وأسس الاقتصاد؛ التوفر على رؤية استشرافية لتموقع الأنشطة ليس كما هي ولكن في اتجاه ما يمكن أن تتيحه لكي تتوزع الأنشطة بالطريقة الأقل ضررا على البلاد، وخاصة لتمكين المجموعات والجماعات من حياة مرضية وتتوق الازدهار.

أما المخططات الجهوية لإعداد التراب فموضوعها يتركز حول تمكين الفاعلين الجهويين من بلورة رؤية استراتيجية لتنمية كل جهة لأمد عشرين سنة. وتكمن أهمية صياغة مخططات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجهوي، في كون كل مخطط من هذا القبيل يعكس توجهات واختيارات التنمية الجهوية المستدامة والمتناسقة المتوافق حولها فيما يخص المجالات الحضرية والقروية لمجموع التراب الوطني.

على هذا المستوى، سيكون من المفيد للدولة الاكتفاء بعددٍ محدود من التوجهات الاستراتيجية، ثم ترجمتها إلى جُملة من الخيارات الفرعية تبرز التفاصيل والتوضيحات الضرورية لبلوغ التنمية المستدامة والمتوازنة لجهة الرباط-سلا-القنيطرة على أصعدة متعددة، وخاصة لضمان بلوغ الأهداف الاستراتيجية التي تم تقييمها وتحديدها عن طريق تشاور واسع. بهذا المعنى تم تفصيل التوجهات حسب ميادين التدخل الاستراتيجي للجهة، ثم وقع تفصيل جزئياتها حسب تقطيع مجالات المشاريع المحددة بالشكل الذي يسمح بتشكيل عناصر تشغيل ملموس لبرنامج العمل على مستوى الجهة.

ارتكازا على الاختيارات الوطنية الأساسية، كما ينص عليها القانون الأسمى (المادة 143 من الدستور)، وكما بلورتها التوجهات النابعة من المخطط الوطني لإعداد التراب، كما وقع تحيينها وتتميمها عبر الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تنطبق التوجهات الاستراتيجية في مضمار إعداد التراب والجهوية على مجموع مكونات إدارات الدولة التي تشكل مرتكز التدخل العمومي في إطار متطلبات العمل اليومي[1].

تتم بلورة التوجهات الوطنية في ميدان إعداد التراب بحضور فعلي للوزارات وتتم المصادقة عليها في إطار المجلس الأعلى لإعداد التراب. وقد كلف هذا المجلس «بالإعلان عن رأيه في المخططات ومختلف الوثائق ذات الطابع الوطني والجهوي التي ينصب موضوعها على إعداد التراب والتي يتم طرحها وتقديمها من طرف الحكومة». وهو كذلك مخول للسهر على تتبع التناسق بين مختلف الخيارات والمشاريع القطاعية، طبقا لمبادئ وتوجهات سياسة إعداد التراب». وتبعا لذلك، يمكن لهذه التوجهات أن تجد تكملتها في كل وقت وحين بواسطة سياسات وطنية تروم الاستجابة لحالة الطوارئ، أو ترجمة توجهات وخيارات وطنية جديدة تتكيف مع ما يتطلبه أي تغير أو مستجدٍ ظرفي.

ورغم ذلك، ترتهن فعالية هذه التوجهات بالمجهود الذي سيبدل للتكيف والاتساق مع الخصوصيات الجهوية. وبالنسبة للخمس سنوات المقبلة، ومع مراعاة المبادئ الكبرى التي حددت الاختيارات على المستوى الوطني، لا مناص من أن تأخذ التوجهات الاستراتيجية بعين الاعتبار مجمل التشخيص المنجز بغرض تحقيق نجاح ملموس في بناء الجهة الكبرى الجديدة كما حددها تقطيع 2015. فمن الضروري بل ومن المحتم، عدم تجاهل إقرارات التشخيص واستنتاجاته ووضعها على رأس مبادئ التدخل طبقا لمقتضيات المواد 5، 28 و88-80 من القانون 14-111 المتعلق بالجهات.

(1) : راجع الظهير رقم 2-01-2331 بتاريخ 27 رمضان الأبرك لسنة 1422(موافق 14 دجنبر 2001) المتعلق بإحداث المجلس الأعلى لتهيئة التراب الوطني- الجريدة الرسمية رقم 4963 ل 8 شوال 1422(24 دجنبر 2001).

ففي مرحلة انطلاق مسلسل الجهوية المتقدمة وإرساء لبنات اللاتركيز الإداري، تنبثق التوجهات الاستراتيجية لإعداد التراب من العمل التشاوري على المستوى البين وزاري، الذي يحرص على إدماج التأملات والملاحظات التي تساهم بها المصالح الخارجية على مستوى العمالات والأقاليم بغرض ضمان القرب مع مختلف مناطق كل جهة.

وتكمن أهمية التوجهات الاستراتيجية للدولة في كل جهة في كونها تشكل مرجعا لعمل المصالح والإدارات العمومية وتمكن الجماعات الترابية، وخاصة الجهة، من استيعاب التوجهات الجهوية لسياسات الدولة.

غير أن التوجهات الاستراتيجية للدولة لا تختزل في تجميع البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تم وضعها للمناطق المندمجة في الجهة الجديدة؛ فهي تروم بالأساس تحيين وتقويم السياسات المخصصة لكل حيز ترابي وإبراز الهوية الاستراتيجية لجهة الرباط-سلا-القنيطرة، عن طريق مساهمة كل الجماعات الترابية وبتنسيق من طرف الجهة.

ويتلخص الهدف المنشود من وراء بلورة هذه التوجهات في توحيد وصهر مجهودات مصالح الدولة لمواجهة التحديات المتعلقة بتكييف وضعية الجهة مع تطورات المحيط الداخلي والخارجي. ففي أفق ضمان إشعاع الجهة من خلال استغلال الإمكانات المتاحة وتأمين تماسكها الاجتماعي والترابي، تحدد هذه التوجهات مجموع طرق العمل الكفيلة بتعزيز المبادرات التي ستساهم في تحفيز التنمية المحلية والجهوية مع مراعاة خصوصيات مختلف المناطق.

لكن تطرح عدة تحديات على مستوى سير المصالح والهندسة الإدارية (قضايا وإشكالات العلاقة بين المستويات المركزي والجهوي والإقليمي والجماعي). ومن شأن إعادة التنظيم أن تمكن الدولة من إحكام قدراتها في مجال الخبرة والمراقبة والتقييم لصقل مهامها الاستراتيجية في توجيه السياسات العمومية بشكل أكثر نجاعة. وفي هذا الأفق، يعضد إنشاء الجهة الجديدة ذات الاختصاصات الموسعة عمل الدولة في تجاوز مصاعب الاستمرار في إعمال عدد من السياسات العمومية وفي ربح رهان الانسجام فيما يخص الطريقة التي ينبغي أن تطبق وتنفذ بها هذه السياسات العمومية. ويتعلق الأمر بالعمل على تقارب والتقاء طرائق التنفيذ التي كانت في السابق توكل إلى جهات وإدارات مختلفة، مع التوفر على قدرة الإقناع وتبرير كيفية المضي قدمًا في نطاق الجهة الجديدة.

لقد اغتنى تشكل المجال الترابي الجهوي والذي ضاعف من مساحته، بتنوع كبير لمكوناته الطبيعية والبشرية والاقتصادية والبيئية، كما أن المجالات الجهوية المحيطة به ستؤثر لامحالة على تطوره العام. وهو ما يفرض التأمل ليس فقط في إشكال الإعداد والتنمية في شموليته، بل يستدعي إعادة النظر في الهويات وفي التمفصلات الوظيفية لمختلف المناطق، خاصة وأن تقوية الاختصاصات والوسائل المخولة لمؤسسة الجهة تضفي على التدخلات الواجب القيام بها نفسا جديدا يجب أن يرتكز على إرساء مسلسل مواتي للحكامة الترابية.

وعليه، يتعين على التنظيم الإداري وعلى نمط سير مصالح الدولة أن تكرس الصعيد الجهوي كمستوى للتسيير وللمعالجة المباشرة للقضايا العمومية. ولهذا الغرض، يتعين إقامة توازن بين مختلف مستويات التدخل العمومي على صعيد المكونات الترابية للجهة وتقسيمها الإداري بين مستوى العمالة/ الإقليم والمستوى الجهوي الشمولي. ويوضح إطار الإشراف الإداري أن المستويات العليا (العمالة/ الإقليم) والسفلى(الجماعة) تشكل جماعات ترابية لها أجهزتها المنتخبة وموازناتها الخاصة واختصاصاتها الحصرية. وقد تطور خيار الجهوية في اتجاه المزيد من اللامركزية ليشكل أساس النمط الجديد للحكامة الترابية. وقد اكتسبت الحكامة وقدرات الجهات واختصاصاتها مزيدا من التوضيح كما أن معالمها مرشحة لتطور أكيد في الأمد المنظور مع إعمال الميثاق الجديد لسياسة اللاتمركز.

ولكي يتم التجاوب مع انتظارات مختلف المتدخلين على مستوى الجهة، يتعين ابتكار الصيغ الكفيلة بإشراك ناجع لهؤلاء المتدخلين حول مشاريع مشتركة وقادرة على ضمان الانخراط الكامل للسكان والتمكن من إنجاز تحسن محسوس لشروط عيشهم في آجال معقولة.

1. تقليص الفوارق المجالية في مجال البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية وتأهيل المراكز القروية

ترتكز التهيئة المجالية الناجعة للجهة على مدى تمكين الساكنة من شروط العيش الكريم، ومن هنا كان لزاما العمل على وضع أسس التضامن المجالي من أجل الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية في شتى المجالات الاجتماعية خصوصا فيما يتعلق بالتجهيزات الأساسية

والبنية التحتية؛ ومن هذا المنطلق وجب العمل على تقليص الفوارق الحاصلة في المجال القروي.

إن التحدي الأساسي للجهة الجديدة هو العمل على تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بين مختلف المكونات الترابية لفضاء الجهة وذلك قصد تحقيق التنمية المستدامة والعادلة بين مجالات الجهة. وعليه، فإن العمل على مجابهة مخاطر الإقصاء والتهميش ستمكن من تحقيق التماسك الاجتماعي والتكامل بين مكونات الجهة.

كما سيمكن تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بين فضاءات الجهة من تأهيل المجالات القروية التي تعرف تراجعا هاما على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية. ومن هنا وجب على الفاعلين الجهويين العمل على تدعيم البنية التحتية الصحية وتوفير الأطر الصحية إضافة إلى محاربة الهدر المدرسي. وبالموازاة مع ذلك، يعتبر تدعيم الشبكة الطرقية القروية إحدى أهم الوسائل الكفيلة بتمكين الساكنة القروية من تيسير الولوج إلى كافة الخدمات الاجتماعية ومن تم محاربة الفقر والهشاشة بهذا الوسط.

ويجب أن تخص محاربة الإقصاء والهشاشة كافة المجالات القروية بتنوعها من خلال استراتيجية جديدة تعتمد على تثمين الموارد الغابوية وتشجيع العمل التعاوني في هذا المجال في احترام تام للمنظومة البيئية الجهوية واستدامتها. إن تدعيم استقرار الساكنة القروية في المجال القروي تستدعي العمل على وضع الأليات الكفيلة بخلق ظروف العيش الكريم من خلال إنعاش الاقتصاد المحلي ومنح الدعم للمشاريع المدرة للدخل. ويتم هذا بناء على مجهودات التكوين في شتى المجالات كالصناعة التقليدية والفلاحة وتربية الماشية والسياحة القروية إضافة إلى المواكبة والدعم والتمويل لمختلف المشاريع.

2. تركيز الجهود من أجل خلق تنمية اقتصادية جهوية متوازنة وعادلة

تعتبر تقوية الاقتصاد الجهوي الركيزة الأساسية لتنمية متوازنة لمجموع التراب الجهوي. ويتم ذلك عبر تدعيم الجاذبية الترابية للجهة من خلال العمل على تنشيط الحركة الاقتصادية ووضع الاليات والوسائل الكفيلة بإنعاش المنظومة الجهوية وتدعيم البحث والتطوير الذي يخدم أولويات الجهة كما يتم عبر تحسين وسائل تدخل الدولة من أجل تحسين مناخ الأعمال بالجهة.

إن انخراط الجهة في تحديث السياسات العمومية وتعبئة الفاعلين الجهويين من أجل الإنخراط الفعال في شتى المجالات الاقتصادية إضافة إلى إنعاش التشغيل وتحسين ظروف العيش كلها مجهودات ستمكن من التوجه قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة لجهة الرباط سلا القنيطرة.

ترتهن جاذبية الجهة على مدى توفيرها لكافة شروط استقبال الأنشطة الاقتصادية الجديدة من خلال توفير الرأسمال واليد العاملة المؤهلة في كل مجالات الجهة. وباعتبارها جهة مركزية ومحورية، فإن الاستجابة لتطلعات الساكنة في العيش الكريم والدخل القار رهين بتدعيم الاستثمار وتسريع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وانطلاقا من نتائج التشخيص ومن الطبيعة متعددة الأبعاد للجاذبية الترابية، فإن مدى جاذبية المجال الجهوي الاقتصادية تبقى مرتبطة بمدى قدرة الفضاء الجهوي على جذب الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة. وعليه فإن الجماعات الترابية مدعوة، بالنظر إلى اختصاصاتها، إلى تدعيم الجاذبية الاقتصادية للجهة من أجل توفير الظروف الملائمة لاستقبال الأنشطة والمشاريع المختلفة.

3. تأهيل مدينة الرباط لتصبح مركزا عالميا منفتحا وديناميكيا

تتميز الرباط، العاصمة الإدارية للمملكة، بموقعها الوطني وبإشعاعها الدولي. وهي مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى القيام بدور القاطرة للتنمية الجهوية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بانسجام تام مع المشاريع المهيكلة التي تم اطلاقها في جميع مناطق الجهة مثل توسيع مطار الرباط سلا، وميناء القنيطرة الأطلسي، ومشروع السكة الحديدية بين سلا والخميسات من جهة،

وكذا مع الجهود الرامية إلى تحسين ولوج الساكنة المحلية إلى بنيات التنشيط الثقافية والفنية، مع كل ما يصاحبها من تطوير الإمكانات الفكرية والقدرات الإبداعية للشباب، من ناحية أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمدينة الرباط وهوامشها الحضرية أن تستفيد من الإمكانيات المتاحة للإشعاع الاقتصادي وما يتيحه مجتمع المعرفة والابتكار، بسبب وجود مراكز للبحث والتدريب تنشط في مختلف المجالات التي يمكن أن تجعل من الرباط منصة حقيقية للبحث والتطوير في خدمة الاقتصاد المغربي.

ويتطلب هذا التوجه تطوير قطاع الخدمات لصالح الشركات والاستفادة من إمكانات «الأعمال» في العاصمة، الأمر الذي سيعزز جاذبيتها الاقتصادية الدولية، ولا سيما من خلال استضافة وتنظيم المؤتمرات والندوات الدولية، وبناء قدرتها على توطيد نمو نسيجها المقاولاتي.

ويعتبر التمفصل بين المدن الكبرى والجهات أهم الركائز التي تساهم في تنمية البلاد. وعلى مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة فإن مدينة القنيطرة تعتبر مدينة صاعدة مما يحتم وضع تصور جديد لتكامل مجموع المدن الكبرى بالجهة بما يمكن من تطوير الجاذبية الترابية لها ويمكن من خلق أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة عالية، وكل هذا من خلال التوزيع العادل لمناطق الاستقبال الصناعي. ويجب على التصميم الجهوي لإعداد التراب أن يساهم في وضع هذه الرؤية المندمجة والمتكاملة من خلال الابداع وتجاوز الاكراهات ووضع استراتيجيات متكاملة بين مدن الجهة.

كما ستحتاج المدن الرئيسية والمراكز الحضرية إلى اهتمام خاص للتغلب على الضغط الحضري القوي على الساحل من خلال تنويع العرض السكني، وتشجيع التعمير العمودي والتحكم في استخدام الأراضي. وأخيراً، فإن القضاء على السكن غير اللائق وإعادة تأهيل التراث الآيل للسقوط سيؤدي لا محالة إلى تحسين ظروف عيش الساكنة وتقوية التماسك الاجتماعي داخل المدن.

ومع وجود دينامية حضرية على مستوى الجهة، تستحق مدن الجهة تعزيز جودة الحياة الحضرية بها سواء على مستوى المدن الساحلية التي تتجمع بها غالبية سكان المدن وكذلك بالنسبة للمراكز الصغيرة. ويتعلق الأمر أساسا بتحسين التخطيط الحضري وتعميم وثائق التعمير مع إعطاء أهمية أكبر لتنظيم المدن من حيث أدوارها الرئيسية (المناطق الإدارية، ومناطق الأنشطة والمجالات الصناعية، مجالات المعرفة، المجالات الترفيهية، ...) وإنشاء نظام للنقل العمومي متعدد الوسائط داخل المناطق الساحلية الحضرية الكبرى.

ومن المؤكد أن تثمين تراث المنطقة سيساهم في إنعاش القطاع السياحي للجهة وسيساهم في إشعاع المواقع المعنية بهذا التراث. ومن شأن تثمين ثقافات المنطقة أن يساعد أيضاً على ترسيخ الشعور بالانتماء إلى هذا المجتمع الجهوي الجديد وتعزيز الروابط الثقافية التي توحد مختلف الجهات داخل المملكة.

4. جهة منخرطة في استراتيجية جهوية للتنمية المستدامة من خلال وضع آليات للتنمية تساهم في المحافظة على الموارد ومكافحة المخاطر

لقد أصبح واقع الجهة يحتم تبني نهج بيئي يجمع بين الحد من أشكال التدهور وتشجيع الاستخدامات الجديدة (الزراعة الحضرية، وإصلاح الوظائف الزراعية...). ولمواجهة مختلف الضغوط البشرية والاقتصادية على البيئة، يجب أن يكون لدى الجهات المسؤولة رؤية وإطار مشتركين للحفاظ على الموارد الجهوية والمائية، والغابات والتربة والساحل. وكذلك، فإن مجابهة المخاطر التي تواجهها المجالات في الجهة هو الضمان للحفاظ على البيئة، ولا سيما من خلال وضع خريطة جهوية للمخاطر الطبيعية والتقنية.وعلى هذا المستوى، ينبغي أن يتم توجيه التدخلات العمومية من خلال معرفة مفصلة ومشتركة بالحالة البيئية، وتطوير شبكات رصد التلوث، ووضع استراتيجية لمكافحة الفيضانات، ولا سيما في المناطق الزراعية وتطوير المعرفة بإمكانات الطاقة المتجددة في الجهة.

ويجب إيلاء اهتمام خاص لظاهرة النمو الحضري وآثاره المختلفة على استعمال الأراضي، والضغط على المواقع الطبيعية وتدهورها... ومن شأن تصاميم التهيئة المعدة للمناطق الطبيعية والسواحل والمساحات الخضراء والفلاحية أن توفر أدوات للإدارة والرصد على مستوى

الجهة. ويشكل وضع خرائط للمناطق المعرضة لخطر الفيضانات باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية خطوة أساسية للمساعدة في وضع خطط للوقاية من المخاطر.

وبصفة خاصة، ومن أجل تعزيز قدرة مندوبية المياه والغابات في مجال التدبير التشاركي للمناطق الغابوية بالجهة، أصبح من الضروري وضع مخطط للتدبير الاقتصادي والبيئي لغابة المعمورة التي تعد مقياسا للتفاعلات بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجهة.

5. جهة مركزية واستراتيجية تضمن تواصلا مع كافة الجهات في حين تعرف نقصا في الربط بين مكوناتها

تتميز جهة الرباط سلا القنيطرة بارتفاع الضغط السكاني والنمو الحضري المطرد في أطرافها الساحلية. وإلى جانب الطرق الوطنية الرئيسية، فإن الروابط الداخلية بالجهة تقل عن احتياجاتها بالنظر إلى الوزن الديمغرافي والاقتصادي الكبير الذي يميزها.

ويعتبر تحسين الربط الداخلي بين مناطق الجهة ضرورة لتسهيل عملية التواصل بين مكونات الجهة. ولذلك من المهم العمل على توفير ظروف تنقل أفضل من خلال إنشاء شبكة طرقية سريعة بين القنيطرة والخميسات، عبر الطريق الساحلي مرورا بالمطار وكذا تعزيز الصلة بين سيدي سليمان -الصخيرات، عبر الخميسات، مع انشاء طرق سريعة وشبكة سريعة من القطارات الجهوية.

ومن المجالات الرئيسية للتدخل بالنسبة للجهات المسؤولة العمل على فك العزلة عن المناطق النائية في الجهة وتحسين إمكانية ولوج الساكنة من خلال تدعيم الطرق القروية وتسهيل الولوج إلى البنية التحتية والخدمات العمومية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين البنيات الأساسية وخدمات النقل سييسر ويكثف التبادلات بين مختلف المراكز الاقتصادية والإدارية في الجهة وداخل المراكز الحضرية.وهذا التوجه ضروري لزيادة الجاذبية الاقتصادية للجهة الغنية بالإمكانات الطبيعية والبشرية. وبالتالي، فإن مختلف المجالات الجهوية ستكون قادرة على استضافة الأنشطة الاقتصادية وفقا لخصوصياتها المحلية.

6. نحو إطار عيش جهوي جذاب

يجب أن تتوفر الجهة على رؤية شمولية للتدخل على مستوى المشهد الحضري. وهي مدعوة إلى التركيز على تجديد الإطار الحضري وتعزيز المشاريع الحضرية الكبرى التي بدأت في العاصمة الرباط، وفي سلا والقنيطرة وغيرها من المراكز الحضرية. وتتعدد آثار النمو الحضري المتسارع لتشمل تدهور الشبكة الحضرية والسكن غير اللائق على مستوى المراكز الحضرية الرئيسية. وهذا ما يعكس الخلل في المكونات الثقافية والجمالية للحياة الحضرية.

ويبين التشخيص الترابي أن النسيج الحضري في الجهة يواجه أنواعا مختلفة من التحديات والاكراهات التي تسببت في تغيير المشهد الحضري. ومع ذلك، وبسبب الأهمية الجمالية والرمزية لأشكال المدينة ومظهرها المادي، فإن المشهد الحضري هو عنصر أساسي من عناصر جودة الحياة وعامل حقيقي للجاذبية الاجتماعية والاقتصادية للمجالات. إن التحولات في النسيج الحضري، التي نجمت عن الانتقال من المدينة القديمة إلى المدينة الحديثة، ولكن أيضا عن الضغط على العقار، تفرض وضع ترسانة متكاملة من التدابير لتطوير نماذج مبتكرة من الحكامة الحضرية.

إن السعي لتعزيز الجاذبية المستدامة للجهة لابد له أن يأخذ بعين الاعتبار حتمية إعادة تأهيل النسيج الحضري من خلال حماية الهوية الحضرية، مع تعزيز التحول الذي يشهده المشهد الحضري الحديث. ومن المؤكد أن المشاكل الراهنة للتمدن يجب أن تدمج الطبيعة كعنصر لا غنى عنه في تحسين ظروف عيش الساكنة. ولكن يجب الاهتمام أيضا بالبيئات الحضرية والاستجابة للحاجة إلى الترفيه والأنشطة الترفيهية والرياضية. ومن هنا تأتي أهمية إعادة توجيه التدبير الحضري في اتجاه تزويد المدن بالمرافق المخصصة للتنشيط الثقافي من أجل جعلها فضاءات مزدهرة ومنتجة للثروة.

X. خاتمة عامة

تتوفر جهة الرباط-سلا-القنيطرة على مؤهلات كفيلة بجعلها تحتل مكانة معتبرة في قلب ديناميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وبفضل موقعها الجغرافي وسط المغرب الأطلنطي ومقدراتها الطبيعية الهائلة، يحمل التراب الجهوي ويحبل بعدد من التحديات والفرص.

فالاقتصاد الجهوي يمثل حصة لا يستهان بها في تكوين الناتج الداخلي الخام للمغرب بنحو 16 % مباشرة بعد جهة الدار البيضاء-سطات. ويجد هذا الوضع المميز تفسيره في موقع التراب الجهوي في قلب الجزء الشمالي-الغربي للبلاد والذي يتمركز فيه ثلثا السكان وفي الربط الجيد بواسطة شبكة من محاور الاتصال والنقل مكونة من طرق سيارة وطرق وطنية وسكك حديدية تصل مختلف ربوع المغرب ببعضها بشكل محكم. كما أن مكانة الجهة تبرز من خلال الدور المركزي المؤسسي الذي تلعبه العاصمة الإدارية للملكة وعبر وجود شبكة حضرية في غاية الأهمية.

ومع ذلك فإذا كانت أنشطة الخدمات والإدارة، والبريد والاتصالات والفلاحة أنشطة تعد من بين الأكثر إنتاجية على الصعيد الجهوي، فهناك قطاعات أخرى كالصناعة والسياحة والحرف التقليدية لا تساهم إلا بشكل جزئي وأحيانا هامشي في البنية الاقتصادية والاجتماعية للجهة على الرغم من أنها قطاعات تتوفر على مقدرات ملموسة ومؤهلات محققة.

فلا يجب أن تحجب الدينامية الاقتصادية والبشرية التي تعرفها الجهة مختلف الضغوط على الموارد الطبيعية وعلى الوسط البيئي للتراب الجهوي، وخاصة ما تشهده الموارد المائية من استنزاف وتدهور، وما يحيط بالغشاء الغابوي من استغلال مفرط، وما يعيشه الساحل من تبعات الضغط البشري المتصاعد والتمدد الحضري.

تتوفر المنطقة على هيكل حضري جد متنوع من الزاوية الجغرافية والثقل الاقتصادي أو من حيث البنية الاجتماعية والثقافية والتوفر على البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية. ولذلك أضحت حواضر الساحل أكثر جذبا واستقطابا للسكان من مدن الداخل والمراكز الحضرية النائية بما يفسر نزوعها نحو الركود وأحيانا انخفاض أعداد السكان في المناطق القروية مقابل ارتفاع متواصل للسكان بالحواضر وخاصة في مدن سلا والقنيطرة وتمارة.

من هذا المنطلق يتعين على المجهود العمومي أن يركز على التجهيز المتوازن لمختلف المكونات الترابية، سواء تعلق الأمر بميدان السكن وبنيات الصحة والتعليم وبتقوية وسائل التواصل والنقل بين المدن وفي الأوساط القروية. وعليه، من شأن تقوية التآزر بين الجهة وباقي الجماعات الترابية، من ناحية أولى، وبين الجهة والمصالح اللامتمركزة للدولة التي تضطلع بمهام إنجاز السياسات القطاعية، من ناحية أخرى، أن يخلق شروط مواجهة الفوارق الاجتماعية والمجالية ويساعد على تقليصها في اتجاه تحقيق تنمية متناسقة للجهة.

ومجملا، يمكن اختزال التوجهات الأساسية لسياسة إعداد التراب على صعيد جهة الرباط-سلا-القنيطرة في ثلاثة طموحات كبرى تكمل بعضها البعض: طموح اجتماعي يرتكز على الدينامية البشرية للارتقاء بالمواطنات والمواطنين داخل فضاء الجهة، وطموح ترابي لتثمين التنوع المجالي، وطموح اقتصادي لتحفيز وتدعيم المشاريع المجددة والمبتكرة في اتجاه نموذج يستهدف الجودة والقيمة المضافة.

ما من شك أن جهة الرباط-سلا-القنيطرة جهة تتسم بجاذبية ملحوظة. فهي استقبلت في المتوسط 27.000 ساكن إضافي كل سنة خلال الفترة 2004-2014. ومن المحقق أن هذا النزوع الديمغرافي سيتواصل في سياق يتميز ببروز الإشكال المتعلق بمصاعب الحصول على السكن من طرف الأسر ذات الدخل المتواضع(المحدود) وكذا من لدن الطبقات المتوسطة، وخاصة الأسر الشابة والعزاب.

إنها وضعية جد حساسة داخل المناطق المتوترة للعاصمة الرباط وامتداداتها، وفي مدينة سلا والضواحي المتناسلة لمدن تمارة والقنيطرة. وإجمالا، على طول الشريط الساحلي الشاسع يتوالى الضغط الملاحظ على طلب السكن الاجتماعي كانعكاس لحظيرة سكن اجتماعي غير كافي بنيويا في كل الأقاليم ولا يمتلك بشكل عام مقومات التجهيز الحضري الضروري بقدر ما تغيب عنه كليا المعايير الجديدة للتعمير والمحافظة على البيئة.

المملكة المغربية

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والاسكان وسياسة المدينة

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير

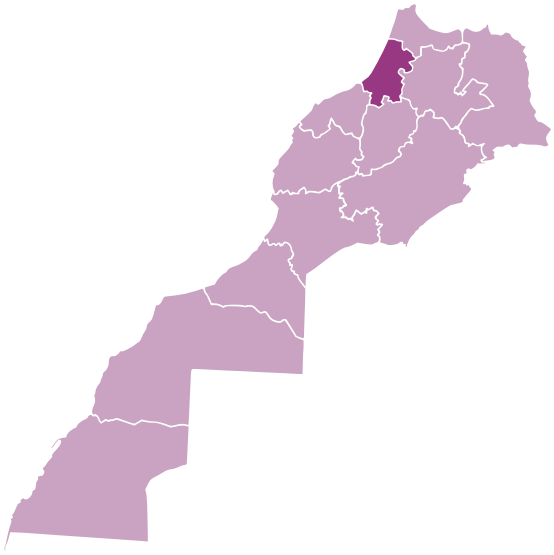

المفتشية الجهوية للرباط سلا القنيطرة، 04 شارع مولاي علي الشريف حسان الرباط BP 10010 المغرب

الهاتف : 24 17 66 37 05 / الفاكس : 94 12 76 37 05